وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة – كلية التربية

قسم اللغة العربية

إبستيمولوجيا علم التصريف العربي

أطروحة تقدم بها الطالب

جاسم صادق غالب الموسوي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة فياللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

حامد ناصر عبود الظالمي

١٤٣٣ هـ ٢٠١٢ م

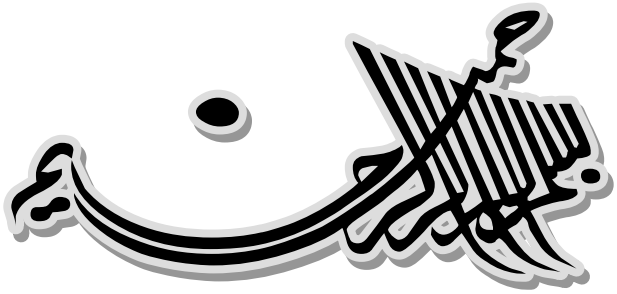

سُبْحَانَكَ

لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية ٣٢

إقرار الأستاذ المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحةالموسومة بـ(ابستيمولوجيا علم التصريف العربي) لطالب الدراسات العليا /الدكتوراه (جاسم صادق غالب الموسوي) قد جرى تحت إشرافي في قسم اللغة العربية - كلية التربية – جامعة البصرة، وهي جزء من متطلبات نيل شهادةدكتوراه فلسفة فياللغة العربية وآدابها.

التوقيع

أ.م.د. حامد ناصر عبود الظالمي

التأريخ

توصية السيد رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الاطروحة للمناقشة

التوقيع:

الاسم: أ.م.د.مرتضى عباس فالح

رئيسقسماللغةالعربية

التأريخ/

الإهداء

إلى سيماء الصَّبرِ والفضيلةِ و دربي الذي يتَّسعُ كُلَّما ضاقتِ المسالك

الإستاذ سجاد صالح الحلفي

جاسم

الشكر والتقدير

شكر المنعم واجب عقلا ، فإليه تعالى أمد يد الشكر والامتنان فهو صاحب الحركة الفيضية التي لا انقطاع لها ، فبها خرجت الممكنات من ظلم العدم الى نور الوجود ، فهي قائمة به كل حين وآن .

وأتقدم بالشكر الجزيل الى المشرف الاستاذ المساعد الدكتور حامد ناصر عبود الظالمي إستاذ الدراسات البلاغية الحديثة المساعد في كلية التربية جامعة البصرة الذي لا أنسى فضله ما حييت ، فما قدمه من كرم ونصيحة وتوجيه وتقويم وإرشاد وخلق رفيع يعجز مداد القلم عن تعدادها ، فنعم الإستاذ والأخ والصديق.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم اللغة العربية جميعهم ، وأخص منهم الإستاذ الدكتور سامي علي جبار والإستاذ الدكتور فاخر الياسري والإستاذ المساعد الدكتور سالم يعقوب والإستاذ المساعد الدكتور صيوان خضير خلف ورئيس القسم الإستاذ المساعد الدكتور حسين عودة هاشم ، لما قدموه في المرحلة التحضيرية من مناهج علمية كان لها الدور الأساس في توجه الباحث نحو الدراسات الحديثة .

وأتقدم بالشكر الوافر إلى إستاذ الفلسفة الاسلامية في جامعة البصرة في كلية الآداب المدرس سجاد صالح الحلفي الذي له الفضل في كل سطور البحث التي لم تر النور لولا وجود نفسه الطاهرة .

وأتقدم بالشكر والإمتنانإلى الاستاذ المساعد الدكتور احمد رسن والدكتور حبيب عبدالله الفلاح والدكتور حسين علي المهدي ، لما أفاضاه على البحث من جود وكرم يقف القلم عاجزا عن ذكرهما .

ولا أنسى شكر أصدقائي الدكتور أحمد محمد راضي والدكتور سامر عدنان والأخ مدرك عودة والسيد محمد علي الحسيني و السيد يعقوب حسن والأخ فاروق حافظ ، لما قدموه من مساعدة ومواساة في وقت انجاز البحث .

جاسم

المحتويـــــات

التسلسل	الموضوع	الصفحة
المقدمة		أ- ز
التمهيد	المصطلح ، انماطه ودلالته	١-٢٣
	أولا : الابستيمولوجيا	٢
	المستوى التمييزي	٢
	المستوى الاجرائي	٦
	ثانيا: الصرف والتصريف	١٧
	المستوى التمييزي	١٧
	المستوى الاجرائي	٢٠
الفصل الاول	المفهوم التصريفي	٢٤-٧٥
	مدخل	٢٥
	المفهوم لغة	٢٧
	المفهوم اصطلاحا	٢٧
	المفهوم التصريفي	٢٨
	محل النزاع في دراسة المفهوم التصريفي	٢٨
	المفاهيم التصريفية التي يتوصل إليها عن طريق أبنية الاسماء	٢٩
	المفاهيم التصريفية التي يتوصل إليها عن طريق أبنية الافعال	٣٦
	أهمية بحث المفاهيم	٤٠
	الحقيقة (العلمية) لعلم التصريف وللمفهوم التصريفي .	٤٢

	حضور المفهوم التصريفي وادراكه	٤٦
	المحل الوجودي للمفاهيم التصريفية	٤٦
	أدلة إثبات المحل الوجودي للمفاهيم التصريفية	٤٨
	اقسام العلم	٤٨
	المفهوم التصريفي (علم التصريف) علم انفعالي	٤٨
	المفهوم التصريفي (علم التصريف)علم حصولي	٤٩
	المفهوم التصريفي (علم التصريف)علم كسبي	٥١
	الارتباط الخارجي للمفهوم التصريفي	٥٢
	مصادر المفاهيم التصريفية	٥٣
	أنواع المفاهيم ومحل المفهوم التصريفي منها	٥٥
	أقسام المفهوم الكلي وموقع المفهوم التصريفي منها	٥٧
	خصائص المفاهيم الماهوية	٥٧
	خصائص المفاهيم الفلسفية	٥٨
	خصائص المفاهيم المنطقية	٥٩
	اعتبارية المفاهيم التصريفية	٦٠
	الاعتبار لغة	٦١
	الاعتبار اصطلاحا	٦٢
	جذور المفاهيم التصريفية	٦٣
	لوازم المفاهيم التصريفية	٦٤
	انحاء تغير المفاهيم التصريفية	٦٤
	ظهور الادراك والتكثر في المفهوم التصريفي .	٦٦

	تحليل المفاهيم التصريفية	٦٨
الفصل الثاني	القاعدة التصريفية	٧٦ -١١٧
	مدخل	٧٧
	ماهية القاعدة التصريفية	٧٨
	أولا: أدوات المعرفة الانسانية	٨٤
	الحس	٨٤
	الحس الظاهر	٨٤
	الحس الباطن	٨٦
	ثانيا : العقل	٨٦
	عمليات العقل المعرفية	٨٨
	ادراك المفاهيم الكلية	٨٨
	التجزئة والتحليل	٨٩
	التلفيق والتركيب	٩٠
	درك المفاهيم الابداعية	٩١
	الاستنتاجوالاستدلال	٩١
	استدلال غير مباشر	٩٢
	استدلال مباشر	٩٧
	تصنيف الموجودات وتأليفها	٩٧
	ثالثا :القلب والالهام والكشف و الوحي	٩٨
	ثانيا : مصادر المعرفة التصريفية	٩٩
	أولا : السماع	١٠٠
	مكونات السماع	١٠١

	ثانيا :القياس	١٠٣
	أركان القياس وشروطها	١٠٥
	ثالثا :الاستصحاب	١٠٩
	رابعا: الإجماع	١١٢
الفصل الثالث	قيمة المعرفة التصريفية	١١٨-١٧٤
	مدخل	١١٩
	أولا : ملاك المعرفة	١٢٠
	أ- ملاك المعرفة في المفاهيم التصريفية	١٢٠
	ب - ملاك المعرفة في القضايا التصريفية	١٢٣
	ثانيا: معيار المعرفة	١٢٩
	حدود المعرفة التصريفية	١٣٠
	أ- معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالسماع	١٣٢
	ب- معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالقياس	١٤٥
	ج - معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالاستصحاب	١٥٤
	د- معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالإجماع	١٥٥
	ثالثا : شروط المعرفة التصريفية	١٥٧
	اسباب المعرفة	١٥٨
	موانع المعرفة	١٥٨
	أولا : الموانع الخارجية للمعرفة التصريفية	١٥٨
	ثانيا: الموانع الداخلية للمعرفة التصريفية	١٦٣
	شبهة الندرة	١٦٩

	شبهة التشويه	***١٦٩***
	شبهة التعليل والتأويل	***١٧٠***
نتائج البحث		***١٧٥-١٧٩***
توصيات		***١٨٠***
المصادر والمراجع		***١٨١-١٩٩***
العنوان ***باللغة الانكليزية***		***A***

المقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي ليس لقضائه دافع،ولا لعطائه مانع ، ولا كصنعه صنع صانع ، وهو الجواد الواسع . فطر أجناس البدائع واتقن بحكمته الصنائع . وأفضل الصلاة وأتم التسليم على الرحمة الواسعة التي ملأت عالم الإمكان بأنوارها الساطعة، وعلى أهل بيته الطاهرين .

وبعد .

شغل العلم وموضوعه ومسائله وما يرتبط بذلكالفكر الإنساني منذ القدم ،فظهر في التجاذبات الفكرية الكثير من المسائل التي تسعى جميعها إلى معرفة حقيقة العلم ؛لأجل تحقيق هدف واحد هو الكشف عن الواقع . إذ يعد شرط المطابقة الواقعية في العلم شرطا" أساسا"في اتصافه بالعلمية ؛ لذا أخذ العلماء على عاتقهم النظر إلى العلم بأنه الإعتقاد الصادق المطابق للواقع . وأهمية المطابقة تأتي من الهدف السامي لكل علم ، وهو الكشف عن الحقيقة .

ولخطورة مسألة المطابقة أو عدمها بحث العلماء عن العلم الذي يتكفل البحث في هذا الأمر ، فوجدوا الإبستيمولوجيا التي في مسائلها ما يكفل ذلك ، فهي مهتمة بدراسة العلوم جميعها ،قديمها وحديثها ، لأن الإبستمولوجيا وإن كانت متأخرة في مقام الإثبات ، إلا أنها متقدمة في مقام الثبوت ؛ لأنها قديمة قدم الإنسان والعلم ، وإن تأخر الحديث عنها في التبويب والتصنيف والتأليف .

وأحد هذه العلوم التي يمكن البحث فيها على وفق الابستيمولوجيا هو علم التصريف العربي الذي كتب فيه قديما" وحديثا".

فعلم التصريف ، أو أي علم مكون من قسمين : الأول خاص بالمفاهيم المرتبطة بهذا العلم ، تدل عليها مصطلحات خاصة بكل علم ،وهي الدليل على هذه المفاهيم .الثاني خاص بالقواعد التي يبني علم التصريف عليها هندسته الفكرية، ومن ثم يكون هذان الجانبان المعرفة التصريفية التي يصح الحديث عن مطابقتها الواقع أو عدمه .

وبناء" على ما تقدم فإن البحث سيقسم منطقيا" على ثلاثة فصول .

فصل أول خاص بالمفاهيم التصريفية ،وفصل ثان خاص بالقواعد التصريفية،وثالث يتعلق بالمعرفة التصريفية ، ويسبق هذه الفصول تمهيد حول مصطلحي

الابستيمولوجيا والتصريف ؛ لما وجد البحث في هذين المصطلحين من اختلافات فكرية عند أصحابها ، بالشكل الذي إن لم تحل ستؤثر على الاصول الموضوعة للبحث ، فلا يصح –عندئذ- سير البحث في المسالك المرسومة .

فالتمهيد يتعلق بالمصطلح ، أعني مصطلحي الابستيمولوجياو التصريف ، من حيثية الأنماط والدلالة ، فوجد أن هناك اختلافا" في استعمال هذين المصطلحين عند الباحثين ،فحاول أن يجد لنفسه استعمالا" يدعمه الدليل المنطقي ،لا الاستحسان الشخصي ، فسار على وفق مستويين : الاولالمستوى التمييزي ، حاول من خلاله استعمال الدليل الاستقرائي في هذا المستوى ،فاستقرىأغلب ما ورد بشأن هذين المصطلحين . الثاني المستوى الأجرائي ، حيث عمل هذا المستوى على اختيار المعنى الصحيح على وفق الدليل ، ليسير البحث على وفق ما قرره التمهيد في المستوى الثاني .

بعد أن تكفل التمهيد ببيان الأصول الموضوعة للمصطلحين جاء الفصل الاول ليكون النواة الأولى في بحث علم التصريف العربي ، وهذه النواة هي البحث في المفاهيم التصريفية . ولما كانت المفاهيم ترتبط ارتباطا" مباشرا" بحقيقة العلم وأقسامه ، وبالوجود الذي توجد فيه هذه المفاهيم ، حاول البحث الكشف عن حقيقة العلم الفلسفية ، ثمتوجه صوب أقسامه ، ليوضح القسم الذي يقع فيه علم التصريف العربي وموضع المفاهيم التصريفية فيه .

وبعد أن أوضح البحث هذا الجانب سعى إلى تقسيم المفاهيم بصورة عامة ؛لإجل الوصول إلى الموقع الجغرافي للمفاهيم التصريفية ، فكان هذا المحل هو عالم الإعتبار. ما أوجب أن يعطي الصفات التي تتمتع بها المفاهيم التصريفية حتى تكون في ضمن هذا العالم دون غيره ، ثم انتقل الفصل الأول إلى مفهوم الإعتبارنفسه ، ليحط رحله عند منشأهذه المفاهيم وجذورها ولوازمها .

ثم جاء الفصل الثاني لتكون الدراسة فيه مرتبطة بالقسم الثاني من علم التصريف العربي ، وهذا القسم خاص بالقواعد التصريفية ، فبدأ بتعريف القاعدة لغة واصطلاحا"، ذاكرا" أهم الصفات واللوازم التي تقع في هذا الجانب .

ولما كان البحث عن القواعد يستجلب دليل القاعدة التصريفية كان البحث في مصادر معرفة القاعدة التصريفية ، ولما كانت هذه المصادر تتكئ بدورها على مصادر أخرى تعطيها الصفة الرسميةأوجب أن يكون البحث في هذا الفصل مرتبا" على الطريقة المنطقية ، بدأ بمصادر المعرفة الانسانية ثم مصادر معرفة القاعدة التصريفية ، وقد اتكأ البحثفي هذين الجانبين على عصا التطبيق التصريفي .

ثم بعد هذا وذاك جاء الفصل الثالث ليتناول قيمة المعرفة التصريفية ، فبدأ بمدخل أوضح فيه الواقع وملاك المعرفة ومعيارها ، ثم انطلق نحو ملاك المعرفة في المفاهيم التصريفية ، متخذا" مفهوم (الفعل)انموذجا" للتطبيق ، ثم عرج على ملاك المعرفة في القضايا التصريفية(القواعد التصريفية) ، وقد تم تطبيقه على قواعد جمع التكسير.

بعدها بحث معيار المعرفة، فبدأ بمعيار المعرفة التصريفية المتحققة بالسماع، ثم المعرفة التصريفية المتحققة بالقياس ، ثم معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالاستصحاب ، ثم معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالإجماع .

بعدها بحث الفصل الثالث في أسباب المعرفة التصريفية ، وموانع هذه المعرفة ، الداخلية منها والخارجية ، متخذا" من الكبر والعصبية واتخاذ المواقف بغير دليل وبرهان ، والتأثر بالشخصيات ، إنموذجا" في بيان هذه الموانع .أما موانع المعرفة التصريفية الداخلية فكان أبرزها ضعف الاستدلال وما يستتبع ذلك من شبهة ومصادرة .

ثم اختتم البحث طريقه بخاتمة و مجموعة من التوصيات وقائمة بالمصادر التي استقى البحث منها مادته .

ولما كانت فكرة البحث مقسمة على جانبين ؛جانب ابستيمولوجي ، وجانب تصريفي ، أخذ البحث مادته مما كتب عن هذين الجانبين .

ففي الجانب الإبستيمولوجي الذي يعد أحد أقسام الفلسفة الحديثة ، أخذ البحث مادته مما كتب في مقدمات هذا الجانب ، ومنها :

- كتاب الاشارات والتنبيهات ،للشيخ الرئيس ابن سينا .
- كتاب الشفاء ، للشيخ الرئيس أيضا" .
- الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة ، لصدر الدين الشيرازي .
- أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، لمحمد حسين الطباطبائي .
- المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، لمحمد تقي مصباح اليزدي .
- شرح كتاب المنطق ، للسيد كمال الحيدري .
- خلاصة المنطق ، لعبد الهادي الفضلي .

أو مما كتب في الإبستيمولوجيا نفسها ، واختص بها ، ومن هذه المصادر :

- مدخل الى فلسفة العلوم ، دراسات ونصوص في الابستمولوجيا المعاصرة، تأليف د. محمد عابد الجابري .

- الابستمولوجيا،دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث،د.زينب ابراهيم شوربا.
- نظرية المعرفة ،السيد حسن ابراهيميان ، ترجمة الشيخ فضيل الجزائري .
- الابستمولوجيا مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية ، د. عبد القادر بشته .
- الابستملوجيا ، كتاب البكلوريا ، الشاذلي الساكر.
- نظرية المعرفة ، حسن مكي العاملي .
- نظرية المعرفة المعاصرة ، د. صلاح اسماعيل .
- نظرية المعرفة في القرآن الكريم ، الشيخ عبد الله جوادي الآملي .
- نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي ،الشيخ محمد شقير .
- نظريةالمعرفةوالإدراكاتالإعتباريةعند العلامة الطباطبائي،عليجابرآل صفا.
- البنية الفلسفية للمعرفة عند الملا صدرا ، الشيخ حسن يحيى البدران.
- درس الابستمولوجيا أو نظرية المعرفة ، سالم يفوت .
- نظرية المعرفة بين القران والسنة ،د. راجح عبد الحميد الكردي .
- مصادرالمعرفة في الفكر الديني والفلسفي ، د.عبد الرحمن بن زيد الزبيدي .
- المذهب الذاتي في نظرية المعرفة ، السيد كمال الحيدري .

وغير هذه المصادر .

أو مما كتب في تطبيق الابستيمولوجيا ، ومنها :

- الاسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ،د.ادريس مقبول.
- قضايا ابستمولوجية في اللسانيات ،امحمد الملاخ وحافظ اسماعيل علوي .
- التطورالابستمولوجي للخطاب اللساني ، د.جمعان عبد الكريم .

وغير هذه المصادر .

أما في الجانب التصريفي ، فقد أخذ البحث مادته مما كتب في النحو العربي والتصريف العربي ، إن قديما" وإن حديثا"، وبسبب التداخل بين علمي التصريف و النحو ، حصل تداخل في طرح المادة ، وبالخصوص فيما يتعلق بمصادر معرفة القاعدة التصريفية ، ومن هذه المصادر :

- الكتاب ، لسيبويه .
- المنصف شرح التصريف للمازني ، ابن جني .
- الخصائص ، ابن جني .
- الممتع في التصريف، ابن عصفور .
- شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الاستراباذي .

- أوضح المسالك إلىألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك .
- الأصول في النحو ، ابن السراج .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. ابو حيان الأندلسي .

وغير هذه الكتب .

أما المصادر الحديثة التي كتب عن التصريف العربي التي أخذ البحث منها بعضمادته ، فمنها :

- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي .
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ،د. خديجة الحديثي .
- الصرف الوافي ، د. هادي نهر .
- المهذب في علم التصريف ،د.هاشم طه شلاش ود.صلاح مهدي الفرطوسيود.عبد الجليل عبيد حسين .

وغير هذه المصادر .

وبين هذه المصادر وتلك احتاج البحث الكثير مما كتب في المعاني المفردة للمصطلحات ، فلم يستغن البحث عن المعاجم العربية . كما أنه احتاج إلى ماكتبفي أصول النحو العربي قديما" وحديثا" ، فكان (لمع الأدلة في أصول النحو)،للانباري ، و(الاغراب في جدل الاعراب)، للانباريأيضا"، و(الاقتراح في علم اصول النحو) ، للسيوطي ، وغيرها أبرز مصادره .كما أخذ مما كتب في أصول النحو العربي من المحدثين ، كما هو الحال في (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه)، د.خديجة الحديثي . وكتاب(أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري) ،د. محمد سالم صالح . و(أصول النحو عند السيوطي)،د.عصام عبد فهمي ابو غريبة ،وغيرها .

ومما لا يخفى على المتخصصين في الدراسات اللغوية بصورة عامة ، والدراسات التصريفية بصورة خاصة أن علم التصريف العربي مما طال الحديث فيه قديما" وحديثا"، فظهرت خلافات كثيرة يصعب على البحثاحصاؤها ، بدءا" من أصل الكلمات العربية ،وعدد حروفها ، وأوزان هذه الكلمات ، ودلالات هذه الاوزان ،ومرورا" بما يحدث للفظ من تغييرات داخلية وخارجية ، وهكذا حتى نصل إلى الاصول العامة التي يبتني عليها التصريف العربي ، كالاستقراء والقياس والاستصحاب والاجماع ونحوها . وما رافق ذلك كله من توجيهات وردود .وقد شمل هذا الامر المفاهيم التصريفية أيضا" كمفهوم الفعل وغيره .

وهذا الامر يدل على صعوبة الخوض في مسائل علم التصريف العربي جميعها، فهناك معضلة كبيرة في الاحاطة بهذه الجزئيات لهذا العلم وما فيها من خلافات ، وأساس هذه الخلافات ، وأصولها ، و دليل كل ادعاء ، وطرق الاستدلال ومرجحات الدليل ، وتعارض الأدلة ، وغير ذلك مما عجزت المعاجم اللغوية العربية من اعطاء الرأي النهائي في كل جزئية من جزئيات هذا العلم . واستقراء مجلات المجمع اللغوي في القاهرة وفي دمشق وبغداد يثبت هذا الامر . فكيف يستطيع باحث محدود القدرة و الجهد والزمن بهذه التفاصيل جميعا" .

الأمر الذي جعل الباحث يأخذ طريقا" وسطا" يبحث فيه عن كليات علم التصريفالعربي ، فالبحث فيها في الحقيقة هو البحث في كل جزئية تقع تحت هذا الكلي .فإذا أخذنا – مثلا" - الاستقراء بوصفه دليلا" تصريفيا" وعالجنا هذا الدليل فإننا سنعالج جميع الجزئيات التي تقع تحت هذا الدليل ، وهكذا بقية المسائل الكلية .

وبعد فإن البحث في التصريف العربي على وفق نظرية المعرفة يتطلب الجهد الكبير ما يفوق قدرة الباحث والبحث ، وما هون على الباحث ذلك الكرم والجود اللذان لقيهما من المشرف الاستاذ المساعد الدكتور حامد ناصر عبود الظالمي ، فضلا" عن التوجيهات والملاحظات التي لم يستغن الباحث عن أي واحدة منها ، فللعالم الفاضل والكريم المفضال الدكتور حامد ناصر عبود الظالمي كل شكر وتقدير على إشرافه المباشر على البحث وتفاصيل الحياة العلمية للباحث .

وأن البحث والباحث لا ينسيان فضل اساتذة قسم اللغة العربية في كلية التربية في جامعة البصرة ، فلهم الشكر والاجلال على جهودهم التي هي واضحة لدى جميع الباحثين .

وأخيرا" فإن البحث والباحث لا يدعيان الكمال المطلق ، فالكمال المطلق للذات المقدسة .وحسب الباحث أنه اجتهد ، فإن اصاب أثيب وأجر عليه ، وإن كانت الأخرى، فيسأل الله تعالى أن لايؤاخذه بما نسي أوأخطأ.إنه أهل للعفو والمغفرة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمينوالصلاة والسلام على خير الخلق محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

الباحث

التمهيد

المصطلح أنماطه ودلالته

أولا : الإبستيمولوجيا

تكتسي الدراسات الإبستيمولوجية أهمية بالغة في الوقت الراهن . ولعل أول ما يواجه الباحث عند دراسته لهذا اللون الجديد من الدراسات والابحاث التي تتخذ المعرفة موضوعا ًلها،هوإشكالية المصطلح نفسه ؛ أعني به مصطلح الإبستيمولوجيا، من جهة تعريفه وموضوعه وغايته وتحديد ميدان بحثه [١]ومالم يحدد الباحث هذه الجهات الاربعة ، لا يمكنه الخوض في مضمار البحث . وهذا ما سنعمل عليه في مستويين :

الأول: المستوى التمييزي ، ونعني به التمييز بين التعريفات بعد استقرائها .

الثاني : المستوى الاجرائي ، ويراد به اختيار المعنى المراد قراءته قراءة تحليلية وواقعية ومفصلة في مظان البحث .

<u>أولاً : المستوى التمييزي</u>

إن الاختلاف في هذا الحقل المعرفي وتراوح مدلولاته ، كونه مصطلحا"،سعة وضيقا ًبين لغة وأخرى ، وتباين وجهات النظر حوله ، مؤشر على عدم وضوحه الكافي ، الامر الذي جعل قسما" من الباحثين يتوجهون إلى بيان المراد منه عند الخوض فيه .

واذا تتبعنا اصل المصطلح وجدنا اجماعا ًبين الباحثين على أنه مكون من مقطعين :

١- Episteme وتعني المعرفة والعلم.

٢- Logos وتعني نقد أو نظرية أودراسة .[٢]

وبهذا يكون المعنى اللغوي للابستيمولوجيا نظرية المعرفة أو دراسة المعرفة أو نقد المعرفة .

أما المعنى الاصطلاحي لهذا المصطلح ، فقد اختلف فيه الباحثون .

---

(١) ينظر : مدخل الى فلسفة العلوم ، دراسات ونصوص في الابستمولوجيا المعاصرة ،د. محمد عابد الجابري :١١/١

(٢) ينظر : المعجم الفلسفي :د. جميل صليبيا :٣٣/١ ، و مدخل الى فلسفة العلوم : ١٨ ، الابستمولوجيا ، مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية ، عبد القادر بشته :٥-٨، الابستمولوجيا ، دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث ، د. زينب ابراهيم شوربا ، ٧ .

ذهب الباحثان عبد السلام بنعبد العالي ،وسالم يفوت ، إلى أن الإبستيمولوجيا ((هي نظرية الانتاج النوعي للتصورات العلمية ، انها النظرية التي تهتم بتشكيل نظريات كل علم على حدة))[١].

ويمكن تسجيل الملاحظات العلمية على هذا التعريف على النحوالآتي :-

١. إنهما اعتبرا الإبستيمولوجيا نظرية .

٢. وإن هذه النظرية تعطي تصورات معينة عن علم معين ، نوعي لا فردي .

٣. إن مصطلح الإبستيمولوجيا معني بالدرجة الأساس بالمعرفة (العلمية) ، والمعني بـ(العلمية) العلوم البحتة كالرياضيات و الفيزياء و الكيمياء ، ونحو ذلك .

٤- وانها – بحسب الباحثين الفاضلين – تشكل نظريات العلم النوعي .

أماالدكتورعبد القادر بشته ، فقدعرفها – عند نتيجته التي سماها ((ماهي الابستمولوجيا اذن؟))- من حيثيتين ؛ الأولى المنهج ، والثانية الموضوع .

فمن حيثية المنهج عرفها بالآتي : ((انها تعني فقط ذلك الجهد الذي يقوم به فيلسوف العلم لضبط التصورات والمعاني التي يرتكز عليها ، عن وعي أو غير وعي ، بصفة صريحة ، او ضمنية ، عمل العالم))[٢] .

ومن حيثية الموضوع قال عنها: ((ان موضوع الابستمولوجيا هو – لغويا – العلم ، وهنا تقترب الابستمولوجيا ليس فقط من تأريخ العلم بل ايضاً من جميع الانماط المعرفية الاخرى التي تتخذ من العلم موضوعاً لها)) [٣] .

ولنا على هذين القولين الملاحظات الآتية :-

١- إن منهج الإبستيمولوجيا – بحسب الدكتور عبد القادر بشته – البحث في جهد فيلسوف ما ، في علم ما ، فيصح البحث عن ابستيمولوجيا العالم الفلاني ، وبهذا فقد خالف الباحثين عبد السلام بنعبد العالي ، وسالم يفوت .

٢- وهذا البحث لا يعني بالضرورة ، تقويم علم العالم ، بل قد يعني وصفاً لهذا العمل ، وبهذا فإنها لا تضيف شيئاً لهذا العمل أو ذاك [١] .

---

(١) درس الابستمولوجيا أو نظرية المعرفة ، ٧ .
(٢) الابستمولوجيا ، مثال الفيزياء والنيوتونية :٧٩ .
(٣) المصدر نفسه: ٨٠ .

٣- إن هذا التعريف ، يمكن تطبيقه على علم المناهج ،وقد يكون ألصق به من غيره .

٤- إن موضوع الإبستيمولوجيا هو العلم . وبهذا تشترك مع جميع الانماط المعرفية التي تتخذ من العلم موضوعاً لها .

٥- لم يقيد الدكتور عبد القادر بشته المعرفة بـ(العلمية) وهو بهذا يدخل الإبستيمولوجيا في جميع العلوم المعرفية ، لذا قال صراحة :((يمكن اذن للابستمولوجيا أن يبحث في سائر المناهج العلمية ، فيعتني بالمناهج الفيزيائية والمناهج الرياضية وحتى بأساليب البحث في العلوم الانسانية))[٢].

وممن تعرض إلى تعريف الإبستيمولوجيا ، الدكتورة زينب ابراهيم شوربا ، فقد ذكرت أن هناك اجماعاً ((على أن الابستمولوجيا تعالج مبادىء العلوم وموضوعاتها وطرقها ونتائجها وتدرسها دراسة نقدية))[٣].

وعلى هذا التعريف يمكن تسجيل الآتي :-

١- إن الإبستيمولوجيا دراسة نقدية لا وصفية ، خلافاً لما ذهب إليه الدكتور عبد القادر بشته .

٢- إنها تعالج العلم النوعي لا الفردي ، وبهذا توافق الباحثين عبد السلام بنعبد العالي وسالم يفوت ،وتخالف الدكتور عبد القادر بشته .

٣- إنها نقد وتوجيه لمبدأ العلم وموضوعه وطريقة تناول موضوعه (المنهج) والنتائج التي توصل اليها ،فضلاً عن دراسته .

٤- إن موضوعها خاص بالعلوم البحتة ، خلافاً لما ذهب اليه الدكتور عبد القادر بشته ، وهذا ما ذكرته صراحة عندما قالت : ((لقد اصبح موضوعها العلوم البحتة)) [٤] .

وممن تعرض إلى تعريف الإبستيمولوجيا الدكتور محمد عابد الجابري ، فقد ذهب إلى القول : ((لنقل إذن ان الابستمولوجيا تدرس وتنقد وعي الانسان بالعالم – بما فيه هو نفسه – وعيه المؤسس على اكبر قدر ممكن من الموضوعية ، ولكن الخاضع ، في الوقت ذاته ، لتاريخية الانسان كفرد في مجتمع ، الشيء الذي يجعل

---

(١) ينظر : المصدر نفسه :٧٩ .
(٢) الابستمولوجيا ، مثال الفيزياء النيوتونية :٧٨.
(٣)الابستمولوجيا ، دراسة تحليلة لنظرية العلم في التراث :٧.
(٤) المصدر نفسه : ٦-٧ .

لواقعه وعيه انعكاساً ايديولوجياً لواقعة العام ومن هنا تلك الصبغة الايديولوجية التي لابد أن يتضمنها ،صراحة أو ضمنا ، كل بحث ابيستمولوجي))[١] .

ويمكن تسجيل الملاحظات الآتية على هذا التعريف :-

١- إن الإبستيمولوجيا – بحسب الدكتورالجابري – دراسة ونقد وهي توجيه أيضاً وبهذا يحصل التوافق بين الدكتور الجابري والدكتورة زينب شوربا .

٢- وهي – الإبستيمولوجيا – لا تخص معرفة دون أخرى ، بل هي أشمل من أن تبحث العلوم البحتة ، بل تتجاوز تلك العلوم لتشمل الإدراك البشري بصورة عامة .

٣- إن دراسة وعي الانسان بالعالم يتطلب بالضرورة معرفة مصدر هذا الوعي الموضوعي ومنهجه وقيمته وحدوده ، فضلاً عن تأريخه . وهذا ما يعني أن يتداخل علم المنطق وعلم المناهج وفلسفة العلم ونظرية المعرفة من أجل الدراسة والنقد والتوجيه ، لأن كلا" منها مهتم بجانب معين.

وممن بحث في الإبستيمولوجيا أيضاً الدكتور الشاذلي الساكر ،وعرفها بقوله :((هي بحث أو نظر فلسفي نقدي يهتم بطبيعة المعرفة وبمصدرها وبأنواعهاوبأدواتها ووسائلها وبمقاييسها وبعلاقة المواضيع الخارجية المدركة بالعقل وبالحواس)) [٢].

ولنا على هذا التعريف الملاحظات الآتية :-

أ- إنها نظر فلسفي ، اي أن منهجها فلسفي .

ب-إنها دراسة نقدية .

ت-إن هذا التعريف الأولى به أن يكون لنظرية المعرفة ،لا للابستيمولوجيا اذا فرقنا بينهما .

وذهب الدكتور حافظ اسماعيلي،والدكتور إمحمد الملاخ إلى تعريف الإبستيمولوجيا بأنها ((دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث فرضياتها،ومبادئها ونتائجها)) [٣].

---

(١) مدخل الى فلسفة العلوم :٤٨ .
(٢)الابستمولوجيا ، كتاب البكالوريا : ٤٢
(٣)قضايا ابستمولوجية في اللسانيات :٢٦

ولنا على هذا التعريف جملة من الملاحظات :-

أ- إن هذا التعريف يوافق تعريف الدكتورة زينب ابراهيم شوربا ، وبهذا ترد ملاحظات ذلك التعريف على هذا التعريف أيضا".

ب- إن موضوع الإبستيمولوجيا هو(المعرفة العلمية) وهو ما حدده الكثير من الباحثين[١] على أنها العلوم البحتية، والسؤال الذي يُطرح علىالباحثين الفاضلين هو : لماذا أدخلتما اللسانيات في مصطلح (المعرفة العلمية) ؟.

بعد عملية الاستقراء في القسم التمييزي ، يتضح أن مصطلح الإبستيمولوجيا مصطلح إشكالي مختلف فيه ابتداء"من تعريفه ، ومروراً بموضوعه وتحديد ميدانه وغايته ، وانتهاءً بعلاقته المتداخلة مع الانماط المعرفية الاخرى من قبيل نظرية المعرفة ، وعلم المناهج ، وتأريخ العلوم ، وفلسفة العلوم وغيرها *.وهذا ماحدا بالكثير من الباحثين إلى تناول قسم من أبحاثهم لدراسة هذا التداخل [٢].بيد أننا ننأى عن دراسة هذا التداخل لسببين :-

الاول : لعدم ترتب الفائدة المتوخاة من المقارنة في هذا البحث ، ولبعدها عن موضوع البحث .

الثاني : التداخل أو الترادف إنما وقع بين الإبستيمولوجيا ونظرية المعرفة ، فهل هما مصطلحان للدلالة على علم واحد ، أو أنها مصطلحان للدلالة على علمين مستقلين ؟ لكل واحد منهما موضوعه ومسائله وغاياته ؟ وهذا ما سيتكفل ببيانه القسم الثاني .

ثانياً : المستوى الاجرائي .

ذكرنا سلفاً أن الانماط المعرفية تتداخل فيما بينها . وهذا التداخل له بنيتان ؛ الاولى اتصالية تبررها وحدة الموضوع والثانية انفصالية تبررها اختلاف حيثيات النظر والتناول .

بيد أن التداخل لا يبرر اختلاف علم يشترك مع علم آخر بالموضوع والغاية ووسيلة البحث وتناول القضايا ، ويختلف مع الأول في الإسم فقط ، وهذا ما حدث بين الإبستيمولوجيا و نظرية المعرفة ، التي يمكن تعريفها بأنها : ((البحث في

(١)هذا ما ذهب اليه الكثير من الباحثين – إن تصريحاً وان تلميحاً، ينظر : درس الابستمولوجيا أو نظرية المعرفة : ٧ ، والابستمولوجيا دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث :٦-٧ ، وقضايا ابستولوجية في اللسانيات :٢٦ .

* وبهذا يبطل ادعاء الدكتورة زينب ابراهيم شوربا بوجود إجماع على تعريف الا بستيمولوجيا .

(٢) ينظر: مدخل الى فلسفة العلوم ١٢ ، والابستمولوجيا مثال الفيزياء النيوتونية :٣٥- ٥٥ ، وقضايا ابستمولوجية في اللسانيات ،د. حافظ اسماعيلي و د. امحمد الملاخ : ٢٢-٢٣ وغيرها .

طبيعة المعرفة وأصلها وقيمتها ووسائلها وحدودها ، والبحث عن المشكلات الفلسفية الناشئة عن العلاقة بين الذات المدركة والموضوع المدرك أو بين العارف والمعروف))[١] .فالمصطلحان - وإن اختلفا - فإنهما يدلان على شيء واحد على ما سيأتي توضيحه ، بل من الصعوبة بمكان التفريق بينهما ،وقد أحس بصعوبة التفريق وعدم القدرة عليه الكثير من الباحثين .

فقد ذهب الدكتور محمد عابد الجابري إلى ((إن مصطلح (ابستمولوجيا) يختلف مدلوله ، سعة وضيقاً، من لغة إلى أخرى ، وعدم اتفاق اللغات الحية ، لغات العلوم العصرية ، على مدلوله وحدود موضوعه ، يعني ان مجال البحث الخاص بهذا اللون الجديد من الدراسات التي تتخذ المعرفة موضوعاً لها ، ما زال غير واضح المعالم بالشكل الكافي ، وان طبيعة القضايا التي يجب تناولها ما زالت موضوع خلاف ، مما يفسح المجال واسعاً للخلط وعدم الدقة في استعمال هذا المصطلح)) [٢] . ولعل سبب ذلك هو الإنتقالالمفاجيء لمفهوم الإبستيمولوجيا وموضوعه وغايته ، والذي لا نجد ما يبرره .

وهذا ما وقع به الدكتور الشاذلي الساكر الذي سجلنا تعريفه للابستيمولوجيا والملاحظات عليه سلفاً، ولنا مع تعريف الدكتور الشاذلي موقفان :-

الاول :- غير مبرر ، وهو استعماله مصطلحا" دون آخر ، دون أي حجة أو دليل ، وهذا ترجيح بلا مرجح .

الثاني :- مبرر ، وهو اعطاء تعريف نظرية المعرفة لمصطلح الإبستيمولوجيا وما يبرره شيئان :

أ- ان الاصل اللغوي لمصطلح الإبستيمولوجيا يردنا إلى نظرية المعرفة كما ذكرنا سلفاً.

ب-ان موضوع نظرية المعرفة والإبستيمولوجيا هو المعرفة والعلم بصورة عامة[٣].

ولم يكن الدكتور الشاذلي الباحث الوحيد الذي وقع في هذا الخلط ، بل يلاحظ أن الباحثين عبد السلام بنعبد العالي ،و سالم يفوت – اللذين نقلنا تعريفهما سابقاً- قد

---

(١) نظرية المعرفة في الفكر الفلسفي العربي المعاصر ، د. صباح حمودي : ١٩ وينظر : نظرية المعرفة ، حسن ابراهيميان : ١٤-١٥ ، ونظرية المعرفة والادراكات الاعتبارية عند العلامة الطباطبائي ، علي جابر آل صفا : ٥٥.

(٢)مدخل الى فلسفة العلوم :١٠/١

(١) ينظر : الابستمولوجيا ، مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية :٣٦و٣٨

وقعا في الخلط أيضا ، وهذا ما يلاحظ في عنوان كتابهما ؛ فسمياه ((الابستمولوجيا أو نظرية المعرفة)) وعرفاها بأنها نظرية ، والنظرية لا تكون كذلك إلا اذا حققت جملة من المعايير أهمها :- [١]

١- الوضوح ، ولا سيما في المفاهيم والمصطلحات ، وقد وقع الباحثان الفاضلان بعدمه، بدءاً من عنوان الكتاب وتعريفهما لمصطلح الإبستيمولوجيا .

٢- الإتساق الداخلي وعدم التناقض بين المكونات ، وهذا ما لا يتحقق لهما بسبب التداخل المعرفي بين الانماط المعرفة الأخرى .

وهذا ما قادهما إلى القول:((ولكن الامر ليس بهذه البساطة ولا بهذا الوضوح ، خصوصاً اذا علمنا أن اشتقاق لفظ (ابستيمولوجيا) يردنا إلى نظرية المعرفة ، فالإبستمي تعني المعرفة . ثم إن هذا التمييز لا يبقى له كبير أهمية عند من لا يعترفون إلا بنوع واحد من المعارف هو المعرفة العلمية))[٢].

وذهبا إلىالقول ايضاً:((وربما زاد الامر تعقيداً،إن اعتبرنا أن لفظ ابستميولوجيا استخدم عند بعض اللغات المعاصرة كمرادف وحيد لنظرية المعرفة))[٣].

أما الدكتورة زينب ابراهيم شوربا ، فقد فرقت بين المصطلحين [٤]، فإذا سألنا الباحثة القديرة ، ماذا تناولت في بحثك عن الإبستيمولوجيا في التراث العلمي ؟ لأجابتنا : إنني تناولت :-

- في الباب الاول : دراسة تحليلية لمفهوم العلم من حيث :

أ- مفهومه العام والخاص .

ب-شروطه الضرورية والكافية .

- في الباب الثاني ، قراءة في المجال الرئيس لنظرية العلم من حيث :

أ- إمكان العلم وأقسامه .

ب- التفرقة بين العلم واللاعلم .[١]

---

(٢) ينظر : ابستمولوجيا السياسة المقارنة ، د. نصر محمد عارف : ٧٥
(٣) درس الإبستيمولوجيا أو نظرية المعرفة :٨ .
(٤)المصدر نفسه : ٩ .
(٥) ينظر : الابستمولوجيا ، دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث : ٥-٧ فضلاً عن تعريفها للمصطلح الذي نقلناه ، مقارنة مع تعريف نظرية المعرفة الذي ذكرناه قبل قليل .

وهذا – لعمري – هو ما تبحثه نظرية المعرفة وهو إمكان المعرفة وشروطها ، فضلا عن مصادرها وحدودها ، كما سيأتي بعد قليل .

أما الدكتور عبد القادر بشته الذي فرق –هو الآخر – بين المصطلحين ، فقد أعطى الحق للانكليز واتباعهم ممن يجعلون من الإبستيمولوجيا أمراً يتعلق بالمعرفة بصفة عامة ، بناءً على المعنى اللغوي (Epesteme) [٢] الذي يقتضي الترادف بين العلم والمعرفة ، كما أن مفهومها واحد [٣].

لذا فإن التجانس متأكد بين الطرفين ؛ إذ لا وجود لقطيعة جذرية بينهما ، فالعلم وإن كان غير مرادف للمعرفة – بحسب الدكتور عبد القادر بشته – إلا انه نوع من جنس المعرفة الانسانية [٤].

أما الدكتوران حافظ اسماعيلي وامحمد الملاخ فقد فرقا أيضاً بين المصطلحين . وقد عملا على التفريق بينهما – نظرية المعرفة والإبستيمولوجيا – وبين الأنماط المعرفية الاخرى [٥].ولكن هذا التفريق لم يستقر حتى نهاية الورقتين اللتين عملا فيهما التفريق . فقد ذكرا أن ((كل تفكير في العلم ، أو في أي جانب من جوانبه ، في مبادئه أو فروضه أو قوانينه ، في نتائجه الفلسفية أو قيمته المنطقية والاخلاقية ، هوبشكل أو آخر ((فلسفة للعلم))))[٦].

وهنا توجه إليهما الاسئلة الآتية:-

١- إذا كان كل تفكير في العلم أو في جوانبه يعد فلسفة للعلم ، إذن لماذا فرقتما بين الأنماط المعرفية وبين فلسفة العلوم ونظرية المعرفة والميتودولوجيا(علم المناهج) وتأريخ العلوم ، والإبستيمولوجيا ، فكلها فلسفة العلم ؟.

٢- إن الذي نقلتماه عن فلسفة العلم ، هو ذاته ما نقلتماه عن الإبستيمولوجيا بقولكما ((دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث فرضياتها ، ومبادئها ونتائجها))[٧]، فكيف حصل التفريق بينهما ؟.

---

(١) ينظر المحتوى التفصيلي للكتاب : ٤٠٥-٤١٣ .
(٢) ينظر : الابستمولوجيا مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية :١١.
(٣) ينظر : المصدر نفسه :٣٦،٣٨ .
(٤)ينظر : المصدر نفسه: ٣٩.
(٥) ينظر : قضايا ابستمولوجية في اللسانيات : ٢٢-٢٣ .
(٦) المصدر نفسه :٢٣ .
(١) المصدر نفسه :٢٦ .

٣- إن مقولتكما هذه تتعارض مع ما نقلتماه – بوصفه دليلاً- من تعريف الإبستيمولوجيا في قاموس اكسفورد ، الذي عرف الإبستيمولوجيا بـ((تركز الابستمولوجيا على طبيعة وأصل وحيز المعرفة ، وهكذا تفحص العناصر المحددة للمعرفة ومصادرها وحدودها ... انها دراسة لطبيعة المعرفة وآليات تبريرها ، وعلى وجه التخصيص دراسة لـ :

- المكونات المحددة للمعرفة ؛
- شروطها ومصادرها الجوهرية ؛
- حدودها وآليات تبريرها)) [١]

بل إن التعارض متحقق أكثر بين مقولتكما وتعريفكما للابستيمولوجيا .

٤- إن اختياركما لتعريف معين دون آخر ، مع عدم ذكر سبب الاختيار – ترجيح بلا مرجح .

بعد كل ما تقدم يمكن القول بتحقق الترادف بين مصطلحي نظرية المعرفة والإبستيمولوجيا ، والاسباب التي دعت إلى القول نوجزها على النحو الآتي :-

١- إن اشتقاق لفظ ابستيمولوجيا يردنا إلى نظرية المعرفة ، فالإبستيمي تعني المعرفة .

٢- إن هذا التمييز لا تبقى له أهمية كبيرة عند من لا يعترفون إلا بنوع واحد من المعارف هو المعرفة العلمية .

٣- إن لفظ ابستيمولوجيا استعمل في بعض اللغات المعاصرة مرادفا" وحيدا" لنظرية المعرفة .

٤- إن أصحاب الوضعية المحدثة لافرق عندهم بين أن نتكلم عن نظرية المعرفة (فلسفة العلم) او عن الإبستيمولوجيا ، مادامت المعرفة الممكنة هي المعرفة العلمية ، فكأنما ليست هناك حركة انتقال من طرف لآخر ، وكأننا امام حد واحد[٢] . بل نحن كذلك .

---

(٢) قضايا ابستمولوجية في اللسانيات: ٢٢ .
(١) ينظر : درس الإبستيمولوجيا ، او نظرية المعرفة ، عبد السلام بنعبد العالي :٨-٩ .

٥- إنالانغلوساكسونيين- على وجه العموم – كانوا اكثر وفاءً للمصطلح – الإبستيمولوجيا- بمعنييه اللغوي والاصطلاحي القديم ، وأكثر قرباً منهما ، فالإبستيمولوجيا عند هؤلاء تستعمل مرادفا" وحيدا" لنظرية المعرفة [١].

٦- قصد الألمان والإيطاليون وعرب المشرق بمصطلح الإبستيمولوجيا نظرية المعرفة [٢].

٧- هناك من استعمل مصطلح الإبستمي للدلالة على المعرفة في عصر من العصور كما فعل الفيلسوف الفرنسي (فوكو)، ولكن تحديد فوكو لهذا المصطلح لا يخرج تماماً من المعنى اليوناني ، اذ من اليسير أن نلاحظ أنه يقتضي ترادفاً بين العلم والمعرفة عند اليونان [٣] .

٨- إن من يعتقد أن الإبستيمولوجيا خاصة بالعلوم ونظرية المعرفة خاصة بالمعرفة لايمكنه أن يقر أن المعرفة العلمية وإن كانت غير مترادفة للمعرفة بصفة عامة – على ما يعتقده الوضعيون وبوجيه *في فرنسا – فهي نوع من جنس المعرفة الإنسانية كما يقول بلانشي *[٤].

٩- تلتقي الإبستيمولوجيا مع نظرية المعرفة على مستوى المنهج الفلسفي المؤسس لموضوع بحثه ، وبهذه الصفة فهما توأمان منحدران من أصل واحد ومن جنس واحد هو الجنس الفلسفي [٥].

١٠- يمكن أن نستنتج مما سبق أن التجانس متأكد بين الإبستيمولوجيا ونظرية المعرفة وأن الحوار ممكن أيضاً. فقد تحدث عدد من النقاد عن نوع من التواصل بين هذين النمطين المعرفيين . فقد ذهب لالاند * إلىأن الإبستيمولوجيا تمهيد لنظرية المعرفة ، وتحدث عن اسلوب ابستيمولوجي

---

(٢) ينظر :المصدر نفسه : ٦ .
(٣) ينظر: درس الإبستيمولوجيا ، او نظرية المعرفة ، عبد السلام بنعبد العالي:٨ .
(٤) ينظر :الإبستيمولوجيا ،مثال الفيزياء النيوتونية :٤٠.
*بوجيه:
*بلانشي :فيلسوف فرنسي ولد (١٨٩٨)وتوفي عام (١٩٧٥) ، من مؤلفاته العقل والخطاب ، والابستمولوجيا وغيرها .
(٥) ينظر :الإبستيمولوجيا ،مثال الفيزياء النيوتونية :٣٩ .
(٦) ينظر: المصدر نفسه :٤٢.
*لالاند اندريه لالاند ،فيلسوف فرنسي ولد ١٨٦٧ م وتوفي ١٩٦٧م ، جائز على دكتوراه في الاداب عام ١٨٩٩م درس في جامعة السوربون وجامعة فؤاد في القاهرة ، مذهبه عقلي ، له مؤلفات كثيرة منها ،الفعل والمعايير ، وسيكولوجيا احكام القيمة وغيرها ، ينظر: موسوعة اعلام الفلاسفة ، ايلي روني :٤٣٠/٢-٤٣١.

يرتبط بنظرية المعرفة ويمهد لها . وعادل (بياجي)بين الإبستيمولوجيا ونظرية المعرفة ،لأن الأولى تؤدي حتماً إلى الثانية [١].

١١-ثم إن وضع مصطلح ما ، إنما يقتضي أن يكون هناك صلاح لهذا الأمر، وإقامة له ، وهذا الأمر هو ما أرادته المعاجم العربية من لفظ (مصطلح)، فقد ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أن ((الصلاح: نقيض الطلاح ، ورجل صالح في نفسه ومصلح في اعماله واموره))[٢] ، واضاف ابن منظور معنى السلم، قال: ((والصلح : السلم و الاقامة ، وقد اصطلحوا وصالحوا واصلحوا وتصالحوا واصالحوا)) [٣] ، وذهب الزبيدي إلى القول : ((وأصلحه : ضد أفسده ، وقد أصلح الشي بعد فساده : أقامه))[٤] .

وذكر المعجم الوسيط معاني أخر للفظ (المصطلح) فجاء فيه ((صلح ، صلاحاً ، وصلوحاً: زال عنه الفساد [...] اصطلح القوم : زال ما بينهم من خلاف و- على الامر : تعارفوا عليه واتفقوا)) [٥]

ويبدو من المعاني التي ذكرتها المعاجم ، أن هناك اختلافاً وفساداً بين قوم فيتسالمون على إقامة هذا الخلاف ويتفقون ويصبح هذا الأمر المتفق عليه متعارفاً عند هؤلاء القوم ، وهذا الأمر تنبه إليه د. ممدوح محمد خساره ، فقال:((فكأن الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته ، فذهب فريق من القوم الى إعطائه اسماً، واقترح فريق آخر دالاً مغايراً، وارتأى فريق ثالثٌ تسمية مباينة ؛ وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم ، الى أن تصالحوا وتسالموا على تسميةٍ واحدة لذلك المدلول)) [٦]، وهذا الأمر يقودنا إلى اعتبار عدة أمور منها :-

١- إن هذا المفهوم (المصطلح)* مفهوم انتزاعي ،أنتزع من تصالح القوم وتسالمهم على أمر معين .

٢- إن المصطلح هونتيجة مواضعة بين قوم ما .

---

(١) ينظر : الابستمولوجيا ، مثال الفيزياء النيوتونية ،عبد القادر بشته :٤٣
(٢)كتاب العين :١١٧/٣ . مادة (صلح) وينظر : الصحاح ، الجوهري:٣٨٣/١
(٣)لسان العرب :٥١٦/٢ مادة صلح .
(٤) تاج العروس : الزبيدي :١٢٥/٤ مادة صلح .
(٥) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة :٥٤٥ ،مادة(صلح) .
(٦)علم المصطح وطرائق وضع المصطلحات في العربية :١١
*استخدمت بدائل لهذا اللفظ منها المصطلحية والمصطلحيات والمصطلحاتية ونحوها . ينظر المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري في المصطلحات ، يوسف مطران:١٧-٢٥.

٣- إن المصطلح يوضع بين أغلبية قوم ما .

٤- إن مخالفة القليل من أبناء القوم ما اصطلح عليه لا يعني استبدال المتفق عليه.

٥- إن التعارف والشهرة دليل على اعتماد هذا اللفظ دون غيره .

٦- إن استبداله بمصطلح آخر غير مرادف له ، فيه تجوز لا دليل عليه .

وهكذا فإن هذا المعنى اللغوي للفظ (مصطلح) لايبتعد عن المعنى الإصطلاحي الذي ذكره الشريف الجرجاني في كتابه ((التعريفات))* . قال :((الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول [...]اخراج اللفظ من معنى لغوي الى آخر ،لمناسبة بينهما [...] وقيل : الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي الى معنى آخر لبيان المراد ، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين)) [١].

ولم يبتعد بعض المحدثين عن هذا المعنى ، فقد عده الدكتور يوسف وغليسي((اتفاقا" لغوياً طارئاً بين طائفة مخصوصة على أمر مخصوص في ميدان خاص))[٢]. ووافقه الدكتور ممدوح محمد خساره بقوله : ((هو لفظ منقول من معناه اللغوي الى معنى آخر متفق عليه بين طائفة مخصوصة))[٣].

مما تقدم نفهم :

١- أن لكل علم مصطلحاته الخاصة به، وأن لكل طائفة مصطلحاتها الخاصة بها .

٢- وأن لكل مصطلح موضوعه الخاص ومسائله الخاصة به .

٣- وعليه لا يمكن استبدال مصطلح محل مصطلح آخر.

٤- أن تداخل العلوم فيما بينها لا يعني استبدال مصطلحاتها ، ليحل كل مصطلح أو بعض منها محل مصطلحات العلم الآخر . لئلا تحل العبثية في العلوم ومن ثم الإخلال بعلمية الفهم والتفهيم .

---

*تعد ألفاظ (التعريفات، والحدود ،والمفاتيح) وغيرها مرادفات لكلمة المصطلح، ينظر: اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي: ٢٥.

(١) التعريفات :٤٤

(٢) اشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد :٢٢.

(٣) علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية :١٤.

٥- لا نجد ضرورة في إيجاد مصطلح ما ليجمع بين علمين مستقلين ،أو مجموعة من العلوم المستقلة ، وإن تداخلت في بعض جوانبها . ولا سيما إذا علمنا أن لكل علم موضوعه ومسائله وغاياته الخاصة به .

٦- لايجوز استعمال مصطلح محل مصطلح آخر ، إلا إذا قام الدليل والبرهان على ترادفهما ، والدليل على ترادفهما إنما يقوم على بحث جذور المصطلحات ، من خلال معنى كل مصطلح لغة واصطلاحاً ، وبحث موضوعها ومسائلها وغاياتها فإذا أثبت أن معنى هذا المصطلح وموضوعاته ومسائله وغاياته هي عينها في ذلك المصطلح ، قلنا بالترادف وجاز لنا استعمال هذا محل ذلك ، وذلك محل هذا متى شئنا ، ولا حجة لمعترض على هذا الاستعمال .

بعد ما تقدم لابد لنا من الإقرار بأن الإبستيمولوجيا ونظرية المعرفة لفظان مترادفان .

وهنا يأتي السؤال وهو : ما الذي يبحثه مصطلح الإبستيمولوجيا ؟ بمعنى ما هو موضوعه ؟وماهي مسائله ؟ وماهي غاياته ؟ وكيف تناوله الباحثون في ميدان العلوم الإنسانية ؟

في البدء لابد من القول إن الإبستيمولوجيا تقع في مقام الإثبات بعد الكثير من المعارف ، إذ إن تحصيل مسائل المعرفة سيكون أمراً عسيراً ، دون طي مقدمات كثيرة . ولكنها – الإبستيمولوجيا – متقدمة على جميعها في مقام الثبوت ، فلما كانت نظرية المعرفة غير واضحة المعالم ، وما دام لم يبين مقدار معرفة الانسان بنفسه ومايحيط به ، فسوف لن يكون هناك أية فائدة في بيان مسائل العلوم ، إذ إن من كان أسيراً لوهم أن العالم غير قابل للمعرفة ، ومن كان مستغرقاً في خيال أنه لايمكنإدراك حقيقة أي شيء من الأشياء. فإنذكر مسائل العلم و توضيحهالا يكون نافعاً له [١].

ومن ثم تناول سؤال إمكانية المعرفة –وهو أحد مسائل الإبستيمولوجيا – يعد ((من المباحث التي طرحت من قديم الزمان ولا زالت تطرح بقوة في الاوساط العلمية))[٢]، وهذا يعني أن أهم مسألة في الابستيمولوجيا قد ذكرت منذ القدم ، وتأتي بعدها بقية المسائل التي تعرفها بعد قليل .

---

(١)ينظر:نظرية المعرفة في القران الكريم ، جوادي املي : ١ ، والمذهب الذاتي في نظرية المعرفة ، كمال الحيدري :٦ ،ونظرية المعرفة بين القران والسنة د. راجح عبد الحميد الكردي :١٢٩ -١٣٢ ، ونظرية المعرفة عند القاضي عبد الجبار والامام الجويني ، د. يوسف محمود الصديقي: ٧

(٢) نظرية المعرفة : حسن ابراهيميان :٤٣. وينظر: نظرية المعرفة ، حسن مكي العاملي:١١-١٢ .

ذكرنا سلفاً تعريفاً لنظرية المعرفة ، وذكرنا في مقام الإجمال مسائلها ، ونذكرهنا في مقام التفصيل هذه المسائل من خلال الأسئلة الآتية .

١- أهناك إمكانية للمعرفة ؟ أو أن كل ما نراه هو من الوهم والخيال ، ولا يمكن تعريفه ؟(إمكان المعرفة).

٢- هل للمعرفة مصادر ؟ وما هي هذه المصادر؟(مصادر المعرفة).

٣- اذا حصلنا على معرفة ما ، فما هي قيمتها ؟ أهي معرفة يقينية أم ظنية ؟(قيمة المعرفة).

٤- هل المعرفة التي حصل عليها الإنسان هي مطلقة أو نسبية ؟ وما حدودها (حدود المعرفة)؟ .

٥- ويبقى هناك سؤال ، هل توجد حقيقة ؟ وإذا كانت الحقيقة موجودة ، فما هو الملاك في أن يكون الشيء حقيقيا"أو كاذبا" ؟ (ملاك المعرفة)

إمكانية المعرفة .

لا شك فيأننا عندما نواجه المعرفة فإننا نجد فيها عنصرين أساسين هما :

١- وجود الذات العارفة أو أذهاننا الخاصة .

٢- وجود الموضوع أو الشيء المعروف ،وهو ما يتضمنه العالم الخارجي [١] .

وهنا يأتي سؤال أيمكن أن نعرف هذا الواقع الخارجي أولا ؟ . لابد أن الإجابة من الوضوح الذي لايخفى ، ذلك أن انكار معرفة الواقع يعني انكار معرفة الإنسان نفسه ، بل انكار الإنسان نفسه ، وهذا يبطله دليل الوجدان .

أما فيما يتعلق بمحل الكلام ، فإن المعرفة التصريفية ممكنة فهذا التراث الثر الذي تركه علماء العربية دليل على هذه الدعوى .

مصادر المعرفة .

أختلف الباحثون في استعمال هذا اللفظ ، فاختار بعض أدوات المعرفة [١]. واختار آخر وسائل المعرفة[٢]،وفضل غيرهم ما عنوناه ، ويراد منه ((ما تنبثق عنه المعرفة وتتولد منه))[٣] .

---

(١)ينظر : نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي ، كارل بوبر ، ترجمة د. محمد محمد قاسم : ٢٥٨ .

ومصادر المعرفة الإنسانية هي الحس والعقل والقلبوالوحي الالهام والاشراق[٤].

أما علم التصريف فمصادره النقل والعقل ، يمثل الأول السماع . ويمثل الثاني القياس و الإستصحاب والإجماع . وسيأتي الكلام عنها .

قيمة المعرفة .

يبحث في هذا الجانب مدى مطابقة قضايا العلم مع الواقع[٥] ، ذلك ((ان قيمة أية معرفة انما تتحدد بمقدار ما تكشف عن الواقع وتطابقه ؛ لأن واقع العلم هوالارادة و الكشف عن الخارج ، لذا كان من المستحيل وجود علم يتصف بصفة الكشف عن الواقع وله هذه الخاصية دون أن يكون له مكشوف خارج عنه))([٦]).

حدود المعرفة .

المراد بحدود المعرفة مقدار المعرفة المتحققة ، وهنا يأتي السؤال : أيستطيع أن يدرك الإنسان كل ما يحيطه ؟ أو أن هناك أموراً لا يستطيع عقل الإنسان ادراكها ؟ والإجابة تكون بالثانية ، وهذا مايقره الوجدان أيضاً[٧].

ملاك المعرفة.

المراد من ملاك المعرفة الأمر الذي يجعل قضية ما صادقة أو كاذبة .وسيأتي الحديث عن هذا الأمر مفصلا" في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

وهنا يلاحظ أن موضوعات نظرية المعرفة تتداخل مع موضوعات أخرى كالمباحث الفلسفية ،وعلم النفس واللغة وغيرها [٨]

---

(١)ينظر : نظرية المعرفة ، جعفر السبحاني : ١٣٥ ، ونظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي ، محمد شقير:١١٥ .
(٢) ينظر : المعجم الفلسفي : ٤٧٨/٢ .
(٣)مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي ، د. عبد الرحمن زيد الزبيدي :٩٤.
(٤) ينظر : نظرية المعرفة ، جعفر السبحاني:١٣٧-١٩٠ و مصادرالمعرفة في الفكر الديني والفلسفي :٩٦ ، ونظرية المعرفة في القرآن وتضميناتها التربوية ، د. أحمد محمد حسين الدغشي :١٩١.
(٤)ينظر : نظرية المعرفة عن صدر المتألهين الشيرازي:١٣٩ وما بعدها ،ونظرية المعرفة ، جعفر السبحاني :٥٨.
(٥) نظرية المعرفة والادراكات الاعتبارية عند العلامة الطباطبائي: ١٠٥.
(٦) ينظر : نظرية المعرفة ، جعفر السبحاني : ٢٤٥ وما بعدها .
(٧) ينظر : نظرية المرفة عند مفكري الاسلام وفلاسفة الغرب المعاصرين .د. محمود زيدان :١٠
* قلنا بعض المحدثين ؛ لان اغلبهم قد آثر استعمال مصطلح ((الصرف)) وهذا خلاف ما ذهب اليه الدكتور حاتم صالح الضامن حيث قال ((وقد اختار المحدثون لفظ (الصرف) لخفتها)) . الصرف

ثانيا :الصرف والتصريف

لم يكن مصطلحا الصرف والتصريف بمنأى عن الإختلاف ، فقد اختلف بعض المحدثين* – في استعمال المصطلح ومسائله وتبعهما في ذلك الغاية من الإستعمال .

ولما كان محل الحديث عن المصطلح من خلال أنماطه ودلالته ، نعرض عن الاختلافات الأخرى هنا ونرجئها إلى محلها. مكتفين بتناول المصطلح من خلال المستويين ؛ المستوى التمييزي والمستوى الاجرائي *.

اولاً : المستوى التمييزي

الصرف والتصريف (لغةً)

ورد مصطلحا الصرف والتصريف في اللغة ، واصلهما مصدرين لـ(صرف ، وصرّف) ، يدلان على معانٍ منها : التقليب والتحويل والتغيير ، فقد جاء في لسان العرب : ((صرف الشيء : أعمله في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه [...] وتصاريف الأمور : تخاليفها ومنه تصاريف الرياح والسحاب [...] وتصريف الرياح : جعلها جنوبا" وشمالا" وصبا"وبورا" فجعلها ضروبا" في أجناسها))[1].

وقد ورد اللفظان في القرآن الكريم بهذين الشكلين وتقلباتهما فيمايزيد على تسعةٍ وعشرين موضعاً نذكر منها قوله تعالى: **((وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ))**[الاحقاف/٢٩]. وقوله سبحانه : **((فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ))** [يوسف/٣٤] وقوله عزوجل: **((وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا))** [طه /١١٣] وغير هذه الآيات الكريمة .

الصرف والتصريف (اصطلاحاً)

:١٢ . وليس الامر كذلك ، فلا زال هناك من يفضل مصطلح التصريف كما فعل محمد الطنطاوي في كتابه (تصريف الاسماء) والطيب البكوش في كتابه (التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث) ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد في مؤلفه (دروس في التصريف) ومحمد محمود هلال في (الوافي في فن التصريف) و الدكتور علي ابو المكارم في (التعريف بالتصريف) .
* مرادف المستوى التمييزي والمستوى الاجرائي ،وهو ما ذكرناه عند معالجتنا مصطلح الإبستمولوجيا ، يراجع ص من التمهيد

(١) لسان العرب ، ابن منظور :١٨٩/٩ مادة (صرف) . وينظر في المادة نفسها : الصحاح للجوهري :١٣٨٥/٤-١٣٨٦ .والقاموس المحيط ، الفيروزآبادي :١٦٢/٣. وتاج العروس ، الزبيدي :٣١٨/١٢-٣١٩ ،.

بحث علماء العربية المتقدمون تعريف التصريف اصطلاحا ً، وأول من حد التصريف هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) إذ قال في معجمه ((التصريف : اشتقاق بعض من بعض))[١].

ونلاحظ سيبويه (ت١٨٠هـ) بعد ذلك يذكر مصطلح التصريف عند حديثه عن ((باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل))[٢].

أما المبرد (ت ٢٨٥هـ) فلم يعرف هذا المصطلح ، بيد أنه ذكر بعض مسائل هذا العلم كموضوع النسب [٣].وموضوع المقصور [٤].

وعرف ابن السراج (ت٣١٦هـ)التصريف بقوله: ((هذا الحد إنما سمي تصريفا ً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة ،وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير ، وهو ينقسم خمسة أقسام ، زيادة وابدال ، وحذف وتغيير بالحركة والسكون وادغام)) [٥].

ومن الواضح أن المراد من (التصريف) في كلام ابن السراج (ت ٣١٦هـ) هو تغيير الكلمة ، وهو مختص بمباحث معينة.

وممن عرف التصريف من المتقدمين ابن جني (ت٣٩٢هـ) ، قال : ((انما هو أن تجيء الى الكلمة الواحدة فتُصرّفها على وجوه شتّى ، مثال ذلك أن تأتي إلى ((ضَرَبَ)) فتبني منه مثل ((جَعفرٍ)) فتقول ((ضربب)) ومِثْل((قِمطْر)) : ضِرَبَّ)) [...]أفلا ترىإلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة))[٦].

وعرف عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) التصريف بقوله : ((اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف ،وهو أن تصرف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ، ومعانٍ متفاوتة))[٧].

---

(١) كتاب العين : ١٠٩/٧ .مادة (صرف)
(٢) الكتاب :٢٤٢/٤
(٣) ينظر:المقتضب : ١٥٠/٣.
(٤) ينظر :المصدر نفسه :٨١/٣.
(٥) الاصول في النحو :٢٣١/٣.
(٦) المنصف :٣/١-٤.
(٧) المفتاح في الصرف ،عبد القاهر الجرجاني :٢٦ .

وحد التصريف ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله ((وحدُّهُ : دور الاصل في الابنية المختلفة والصور المتغايرة (...) فالتصريف تغييرالحروف الاصول ، ودورها في الابنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها نحو قولك في الماضي : ضَرَبَ، وفي الحال : يَضرِبُ ، وفي الاستقبال : سيضربُ ...))[١] .

وعرفه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بعد أن قسمه قسمين : ((احدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني (.....)والآخر من قسمي التصريف : تغيير الكلمة عن اصلها من غير ان يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة)) [٢].

وعرفه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ايضاً بقوله: ((التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة ، وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك))[٣] .

وأما السيوطي (ت ٩١١هـ)فقد عرف التصريف بـانه((علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من اصالة وزيادة ، وصحة وإعلال وشبه ذلك)) [٤] .

وتناول الاشموني(ت٩٢٩ هـ)تعريف التصريف فقال : ((وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين:الاول تحويل الكلمة إلى ابنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل ابن الناظم وهو في الحقيقة من التصريف . والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر . وينحصر في الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : التصريف)) [٥].

بعد أن تناولنا المتقدمين والمتأخرين في محاولة لمعرفة ما المراد من مصطلح التصريف ، تصل النوبة للمحدثين ، فقد ذكر الشيخ أحمد الحملاوي مصطلح الصرف بقوله:((فان النحو يهتم بآخر الكلمة ، والصرف يهتم ببنيتها، والنحوتعرف

---

(١) شرح الملوكي في التصريف : ١٩ .
(٢) الممتع الكبيرفي التصريف ، تحقيق،د. فخر الدين قباوة :٣٣ .
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :٥/٤.
(٤) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ٤٠٧ . هذا التعريف هو تعريف ابن مالك .
ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٥/٤ .
(٥) حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ٤ /٣٣١-٣٣٢.

به أحوال الكلمة المتنقلة في حين أن الصرف لمعرفة أنفس الكلمات الثابتة(...) وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدخيلة عليه)) [١] .

وعرفته الدكتورة خديجة الحديثي بقولها ((وللصرف –اصطلاحا- معنيان : عملي ،وهو تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها (...) والثاني علمي : وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست باعراب ولا بناء))[٢]، وتابعها في ذلك الدكتور امين علي السيد [٣]، وكمـال ابراهيم [٤]، والدكتور علي ابو المكارم [٥].

أما الدكتور مصطفى النحاس فقد عرفه – اعني مصطلح الصرف – بقوله :((يعنى الصرف بدراسة اصول الكلمة التي سوف تنقل الى النحو وذلك على مستويين:

مستوى البنية : اي البحث عن الكلمة وما يعتريها من تغير وتبدل في حالات الافراد والجمع والتصغير والنسب والاشتقاق ...الخ ومستوى الصوت : وصلته وثيقة بالدراسات الصرفية،اذالاصوات قرينة صالحة لتفسير معظم الظواهر اللغوية))[٦].

ومن المحدثين أيضاً الدكتور حاتم صالح الضامن تناول مصطلح التصريف في الاصطلاح قائلاً:((هوالذي يتناول دراسة أبنية الكلمة ، وما يكون لحروفها من أصالة ، أو زيادة ، اوصحة ، او اعلال ، أو ابدال ، أو حذف ، أو قلب ، او ادغام ، او امالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس باعراب ولا بناء كالوقف وغيره)) [٧].

وعرف الدكتور عبد الصبور شاهين مصطلح الصرفبقوله : ((علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب))[٨] . وعرف التصريف في الموضع نفسه بـ((تحويل الأصل الواحد الى أمثلة مختلفة ،لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها)) [٩].

---

(١) كتاب شذا العرف في فن الصرف :١٤- ١٥ .
(٢) ينظر : ابنية الصرف في كتاب سيبويه :١٩ .
(٣) ينظر: في علم الصرف :٥ .
(٤) ينظر: عمدة الصرف :٦ .
(٥) ينظر:التعريف بالتصريف:٢٠.
(٦)مدخل الى دراسة الصرف العربي في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١.
(٧) الصرف : ١١.
(٨) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢٣.
(٩) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢٣.

ثانيا: المستوى الاجرائي

بعد أن نقلنا المعنى اللغوي الذي ذكره ابن منظور، يتضح ما يأتي :

١- إن هذين اللفظين (الصرف والتصريف)يختلفان من حيثيتين ؛ الاولى الحيثية البنائية ، والحيثية الثانية المعنوية .

فالصرف مصدر من الفعل (صرف) عند من قال أن أصل الاشتقاق الفعل ، وهو من الثلاثي ،وفيه رد الشيء إلى أصله ، أو ارجاعه ، أواعماله في غير وجه .

أما التصريف فهو مصدر من صرف رباعي مضعف ، يدل على المطاوعة والتكثير والمبالغة ،صرفته فانصرف .وهذا يعني أن الصرف غير التصريف من جهة البناء والمعنى.

٢- إن المعنى الذي طرحته المعاجم اللغوية يفيد أن الصرف إنما يساق لأجل فائدة عند العامل به دون المعمول به ،بل قد يأتي هذا العمل (الصرف) بسبب الامراض الروحية ، وهذا ما تنبه اليه الزبيدي في تاج العروس .

٣- إن تغير أبنية الكلمات مع بقاء اجناسها يأتي بلحاظين مرتبطين :

الاول: بتغيير هذه الابنية مع الحفاظ على إرادته المعنى الاول والثاني الطاريء عليها .

الثاني: إن إرادة التغيير حاصلة عند المغير ، لهدف لا يتعارض مع اللحاظ الاول .

٤- من اجل ما تقدم في الفقرة الرابعة ، ذهب الزبيدي إلى أن (صرف) لاتحمل معنى الزيادة ولا الفضل .

أما المعنى الاصطلاحي ، فقد رأينا ما يأتي :

١- إن سبيويه والمازني وابن جني وابن يعيش وابن عصفور وابو حيان والعيني وابن مالك والاشموني والسيوطي ، يستعملون مصطلح (التصريف) لا (الصرف). وهذا يدل على :

أ- إرادة هذا المصطلح دون غيره .

ب-الوعيالتام بما يدل عليه هذا المصطلح من معنى لغوي .

ج- إنهم استعملوا هذا المصطلح للاشارة ظمنا إلىأن هناك بعض التغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة لا تفيد معنى يقصده القائم بالتصريف .

د- إن هذا المصطلح (التصريف) كان واضحا عند العلماء الذين سبقوا سيبويه وهذا صريح قول سيبويه .

٢- إن المتأخرين من علمائنا الافاضل كانوا أيضا منتبهين إلى هذا الفرق ، وقد نقلنا استعمالهم (التصريف) ، ونقلنا تعريفاتهم لهم أيضا .

على أننا لم نجد – فيما توافر في أيدينا من مصادر– أول من استعمل مصطلح (الصرف) ، كعنوان لكتاب مؤلف ، قبل عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ)في كتاب (المفتاح في الصرف). مع أن عبد القاهر يستعمل في داخل هذا الكتاب مصطلح التصريف لا الصرف .ونحن لا نعلم :

- هل أن عبد القاهر أراد هذا المصطلح (الصرف) في العنوان ؟ ومن ثم يكون المصطلحان مترادفين عنده ؟ . مع العلم أن من يطلع على كتاب(دلائل الاعجاز) لعبد القاهر الجرجاني يعلم أن هذا العالم يتمتع بعقلية ناضجة في الدراسات اللغوية ، فكيف يخفى عليه استعمال العلماء ممن جاء قبله مصطلح (التصريف) دون (الصرف).
- هل أن هذا العنوان من وضع عبد القاهر نفسه ؟ أو من وضع النساخ بعده ؟. وإن كان الباحث يرجح أن العنوان من وضع النساخ ؛ لأن عنوان الكتاب هو(المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني رحمه الله) فلا يمكن أن يقول عبد القاهر (رحمه الله). ما يدل على أن هذا العنوان قد وضع على مؤلف بعد وفاته .

أما المحدثون ، فقد اضطربوا في استعمال هذا المصطلح أو ذاك ،فمنهم من فضل مصطلح (الصرف) ومنهم من فضل المصطلح الآخر . لم نجد – فيما بين ايدينا من المصادر – من أعطى تبريرا لمخالفة علماء العربية في استعمال مصطلح علم قد أقام عوده منذ مئات السنين . وهذا المصطلح (التصريف) ثابت عند كبار العلماء .بل إننا إذا استذكرنا ما كتبناه في خاتمة المستوى الاجرائي في مصطلح الإبستيمولوجيا ،فلن نجد مبررا لمن استعمل مصطلح (الصرف) من المحدثين .
بقي أن يشير الباحث إلى ما تردد عند المحدثين من استعمال ما يعرف بـ(مسائل التمرين) . وقد ذكرنا ذلك في المستوى التمييزي ، فحاول قسم من

المحدثين تقسم علم التصريف العربي قسمين ؛ الاول القسم العلمي ، والثاني القسم العملي ،أو قل مسائل علمية ومسائل عملية . والباحث يرى :

أ- أن العلماء كانوا منتبهين لهذا المعنى الذي يردده المحدثون ، بدليل (أن تأخذ ...) و(أن تجيء...) وهذا هو المعنى العملي أو المسائل العملية . أما المعنى العلمي فنحو(تنقل أحوال الكلمة ...) أو(التصريف لها ...)وغيرها .

ب- أن هذا التقسيم تقسيم عقلي افتراضي ، لا تجد له نورا" على أرض الدرس والتدريس .

ج- أننا لا يمكن أن نتصور انفصال العلم عن العمل وانفصال العالم عنهما،فهذا((الانسان ليس إلا علمه وعمله وهما يتحدان بالنفس اتحادا وجوديا ، بل الامر أرفع من التعبير بالاتحاد ' فان وزانهما مع النفس وزان الجدار مثلا" مع احجاره ولبنه وطينه ، والجدار ليس إلا هي)) [1].

د – من أجل((قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقا" حقيقيا" على الاصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الاصول والقواعد وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها))[2]

هـ - أن العلوم جميعها فيها جانبان ؛ نظري وتطبيقي ، أو علمي وعملي ، ومنها النحو العربي الذي هو قسيم التصريف العربي ، ولم نجد أحدا قسم مسائل النحو العربي قسمين ، مسائل التمرين ومسائل النحو .وما ذلك إلا لصعوبة هذا الامر ، وخلوه من الفائدة العلمية إلا بقيام فرضيات عقلية ، وهي ليست محاله .

من أجل ما تقدم يرى الباحث نفسه ملزما" على استعمال مصطلح (علم التصريف العربي) .

---

(١) عيون مسائل علم النفس ، حسن زاده آملي :٧٢١ ، وينظر : بحوث في علم النفس الفلسفي ، عبد الله الأسعد :٨٥ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب :١/٧-٨ .

الفصل الاول

المفهوم التصريفي

مدخل

تشكل المفاهيم التصريفية البنية الأساس للقواعد التصريفية التي تبني علم التصريف العربي ، تلك المفاهيم التي إن لم نتمكن من معرفة حقيقتها إبستيمولوجيا ، فلا يمكننا بناء الصرح المعرفي لهذا العلم .

إن الحقيقية الإبستيمولوجية للبحث في المفاهيم التصريفية تتطلب منا البحث في تحرير محل النزاع منها وقراءة هذا المحل إبستيمولوجيا ، ومن ثم فإن هذا الفصل يسعى إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الإبستيمولوجية حول المفهوم التصريفي ، ومنها:

١- ما هي حقيقة المفهوم ؟ .
٢- ما هي حقيقة المفهوم التصريفي ؟.وأين يكمن محل النزاع فيه ؟.
٣- إذا كانت المفاهيم التصريفية البنية الأساس لعلم التصريف ، فما هي حقيقة الصفة (العلمية) للتصريف العربي ؟. ومن ثم ما هي حقيقة الصفة العلمية للمفهوم التصريفي ؟.
٤- وما أهمية بحث المفاهيم التصريفية ؟.
٥- إذا كانت المفاهيم التصريفية بوصفها (معلومة) ، فما هي هذه المعلومة ؟. وما أقسامها ؟ .
٦- ما هي أقسام العلم ؟. وأين يقع المحل الجغرافي للمفاهيم التصريفية بينها ؟.
٧- أحضر المفهوم التصريفي بنفسه أم بوساطة شيء آخر؟ .
٨- ما هو المحل الوجودي للمفاهيم التصريفية ؟. وكيف يمكننا إثبات ذلك ؟.
٩- ما هو نحو ارتباط هذه المفاهيم بالواقع الخارجي ؟.
١٠- أالمدرك مصداق للمفهوم التصريفي ؟. أو أن المدرك هو المفهوم نفسه ؟.
١١- هل للمفاهيم التصريفية واقع خارجي عيني ؟.
١٢-أيدرك العقل المفهوم التصريفي أولا أم يدرك شيئا غيره ؟.
١٣-هل المفاهيم التصريفية مدركة بالذات و أولا ، أو بالعرض وثانيا ؟.
١٤متى تتحقق (مفهومية)المفهوم التصريفي ؟.
١٥- كيف حصل الإنسان على المفاهيم التصريفية ؟. وما هي الأدوات المعرفية التي استعان بها في تحصيل معرفتها ؟ .
١٦-كيف يفيد الإنسان من هذه المصادر في عملية تحقيق المفهوم التصريفي؟.

١٧- إذا كان المفهوم التصريفي معقولا من المعقولات التي يدركها الذهن ، فهل لها أقسام ؟. وما هي أقسام هذه المعقولات ؟. وأين تقع المفاهيم التصريفية بينها ؟.

١٨- بعد أن صار المفهوم التصريفي مفهوما" ، فهل هو مفهوم جزئي ينطبق على فرد واحد ؟. أو هو مفهوم كلي ينطبق على أفراد كثيرين؟ .

١٩-ما هي أقسام المفهوم الكلي ؟.

٢٠-أين تقع المفاهيم التصريفية بين أقسام المفهوم الكلي ؟.

٢١-ماذا نعني بالإعتبار ؟ بوصف المفاهيم التصريفية مفاهيم إعتبارية ؟.

٢٢-ما هي جذور المفاهيم التصريفية بوصفها مفاهيم إعتبارية ؟.

٢٣-هل هناك قابلية للتغير في المفاهيم التصريفية ، وما هي أنحاء هذا التغير أو أسبابه ؟.

٢٤-كيف ظهرت الإدراكات و التكثرات في المفهوم التصريفي ؟.

وغيرها من الأسئلة التي يتكفل هذا الفصل بالإجابة عنها .

المفهوم لغة

فالمفهوم لغة من ((فهمت الشيء [فهماً وفهما] : عرفته وعقلته ، وأفهمته : عرفته [...] ورجل فهم : سريع الفهم))[١] و ((الفهم : معرفتك الشيء بالقلب))[٢] والفهم هو العلم بالشيء[٣].

وما يلاحظ على ما أوردته المعاجم أمران :-

١- أن أصل المفهوم عملية إدراك الشيء .

٢- أن محل هذا الادراك هو العقل .

المفهوم اصطلاحا

إن المعنى الذي ساقه المعجم العربي لا يبتعد كثيرا عن المعنى الإصطلاحي . فالمفهوم اصطلاحاً ((عبارة عن المعنى نفسه بما هو ، اي الصورة المنتزعة من حقائق الأشياء))[٤]. بمعنى أن المفهوم صورة ذهنية منتزعة من مصداق خارجي ، وهو المعبر عنه – بالتعريف – بحقيقة الشيء [٥].

وقد يطلق المفهوم على ما يقابل المنطوق ، وهو اصطلاح أصولي يختص بالمدلولات الإلتزامية للجمل التركيبية ، سواء أكانت إنشائية أم إخبارية[٦].

والمعنى الذي يبحث عن المفهوم هنا هو عبارة عن المعنى نفسه بما هو، أي الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الاشياء أو المنطبقة عليها ، التي يعبر عنها بالمصاديق.

وهنا يأتي سؤال ما معنى انطباق المفهوم على مصداق أومصاديق متعددة ؟. أوليس هناك ضرورة بأن يتحد طرفا الجملة حتى تصح؟. فما معنى هذا الإنطباق؟.

---

(١) كتاب العين:٦١/٤ مادة (فهم).

(٢) لسان العرب:٤٥٩/١٢ مادة (فهم). وينظر: القاموس المحيط :١٦١/٤ ، وتاج العروس:٥٤٦/١٧.

(٣) ينظر :معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس : ٤٥٧/٤.

(٤) المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة ، سجاد صالح :٨١.

(٥) ينظر : المصدر نفسه:٨١.

(٦) ينظر:أصول الفقه، المظفر: ٩٥/١ .

في مقام الإجابة نقول: إن جملة نحو: (علي إنسان) فلو لم يكن هناك اتحاد بين لفظ علي وإنسان لما صحت الجملة، فلا تصح جملة نحو (الساعة شجرة) لعدم وجود اتحاد بين (الساعة) و (الشجرة) وهذا أولاً.

وثانياً لابد أن نفهم أن الأمر الذهني أو الصورة الذهنية لا يمكن أن تكون خارجيةً، أو أن يكون الخارجي ذهنياً ، بمعنى أنه لا تكون هذه الشجرة الخارجية المعروفة أمراً ذهنياً، كما لا يمكن أن تكون الصورة الذهنية للشجرة الموجودة في الذهن هي الشجرة الخارجية ؛ لأن ذلك انقلاب والإنقلاب محال عقلا .

وهذا يعني أن الذهن كلما أخذ صورة من الفرد الخارجي كزيد- مثلاً- ثم حمل عليه ماهية الإنسان وجد أنها تتحد معه ، فالإتحاد-حقيقة- أمران ذهنيان، لا بين خارجي وذهني، لكن لما كانت هذه الصورة مأخوذة من زيد الخارجي، قيل تسامحاً: إن مفهوم الإنسان يصدق على الأفراد الخارجية ، وإلا فأن الواقع هو صدق هذا المفهوم على الأفراد المتحققة في صقع الوعاء الذهني .

تعريف المفهوم التصريفي

مما تقدم يتبين أن المراد من المفهوم التصريفي ؛ هو عبارة عن الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الأشياء الخارجية . وسنعلم بعد قليل المراد من الإنتزاع . وهذا يعني أن محل المفاهيم التصريفية هو الذهن أو الوجود الذهني ، الأمر الذي يوجب علينا البحث عن المحل الذي توجد فيه المفاهيم التصريفية ؛ فإذا لم نستطع إثبات هذا المحل لم نستطع الكلام عن المفاهيم التصريفية ؛ فالحديث عنها عندئذ سيكون من باب سالبة بانتفاء الموضوع .

محل النزاع في دراسة المفهوم التصريفي

إننا نفضل بيان المراد من المفاهيم التصريفية أولا ؛ لأجل تحرير محل النزاع ، فهي أما صور ذهنية منتزعة من أبنية الأسماء ، وأما صور ذهنية منتزعة من أبنية الأفعال . وبناء على ما تقدم تقسم المفاهيم التصريفية على قسمين ؛ الأولى : المفاهيم الإسمية التي يتوصل إليها عن طريق الأبنية الخاصة بالأسماء .الثانية :المفاهيم الفعلية التي يتوصل بها طريق الأبنية الخاصة بالفعل . وسنعمل على بيان هذين القسمين عن طريق الأبنية الدالة عليها على نحو الإيجاز لأسباب ثلاثة ؛ الأول كثرتها ، والثاني وجود الكثير من المصادر التي قد تكفلت بتعدادها ، الثالث هدف البحث ، فقد أخذ على عاتقه بيان حقيقة المفاهيم التصريفية ، تلك الحقيقية التي إن ثبتت لإحداها ثبتت لجميعها ؛ بسبب السنخية الواقعة بين هذه المفاهيم جميعها .

أولا: المفاهيم التصريفية التي يتوصل إليها عن طريق أبنية الأسماء

قبل البدء ببيان الأبنية الدالة على هذه المفاهيم لابد لنا من بيان المراد من الإسم أولا .

فالإسم لغة يطلق ويراد منه العلامة التي توضع على الشيء ليعرف بها[١].

أما في الإصطلاح ، فإننا نجده عند علماء العربية يطلق ، ويراد منه أمران :الأول ما يقابل الفعل ، والثاني ما يقابل اللقب والكنية ، ولا علاقة لنا به هنا .

ومفهوم الإسم في الأمر الأول – ما يقابل الفعل – قديم قدم النحو . وقد مرَّ تعريف هذا المفهوم بثلاث مراحل :-

المرحلة الأولى / *وهي تعريف هذا المفهوم بالمثال .*

وأول ما نجده في هذه المرحلة تعريف سيبويه ، قال : ((الإسم :رجل وفرس وحائط))[٢].

وقد علل الزجاجي ، هذا التعريف بأن سيبويه ((ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل))[٣] وحاول الأنباري إيجاد مبررٍ لسيبويه بأن الإسم لا حدّ له ، لذا اكتفى سيبويه بالمثال له [٤].

المرحلة الثانية / *وتشتمل على تعريف المفهوم بعلاماته أو صفته .*

وممن حاول أن يحد هذا المفهوم بهذه الطريقة مجموعة من النحاة منهم :-

- الكسائي على ما حكى عنه ابن فارس، فـ((الإسم ما وصف))عند الكسائي[٥]
- وعرفه ابن السراج بقوله ((الإسم ما جاز الاخبار عنه))[٦]وتابعه في ذلك ابو علي الفارسي [٧] والجرجاني [٨].

---

(١) ينظر. لسان العرب :٤٠١/١٤ مادة (سما) . والقاموس المحيط : ٣٤٤/٤ .
(٢) الكتاب :١٢/١.
(٣) الايضاح في علل النحو :٤٩.
(٤) اسرار العربية :٢٧.
(٥) الصاحبي :٨٣.
(٦) الموجز في النحو :٢٧.
(٧) ينظر : المقتصد في شرح الايضاح :٦٩/١.
(٨) الجمل : ٥.

ومن الواضح أن هذه التعريفات لا تشمل كل الأسماء ؛ فلا توصف بعض أسماء الإستفهام (مثل كيف ، واين) ، كما لا يخبر عنها . ولا توصف اسماء الافعال ، ولا يخبر عنها [١] .

- وعرفه الفراء بقوله: ((الإسم ما احتمل التنوين أوالاضافة أو الالف واللام))[٢].
- وحدّه الأخفش الأوسط بقوله :((اذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة[...] ثم وجدته يثنى ويجمع [...] يمتنع من التصريف فاعلم انه اسم))[٣] .

وهذان التعريفان يرد عليهما الإشكال الوارد على التعريفين السابقين .

المرحلة الثالثة \ *وفي هذه المرحلة يدخل تعريف مفهوم الإسم مرحلة التعريف بالحد ويواجهنا في هذه المرحلة :-*

- المبرد حيث عرف الإسم بـ((ماكان واقعا على المعنى)) [٤].
- وابن السراج في الاصول في النحو ، فالإسم عنده ((مادل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص))[٥].
- والزجاج على ما نقله ابن فارس عنه ، فالإسم عند الزجاج ((صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ومكان)) [٦].

واخيراً استقر تعريف الإسم لدى علماء العربية على أنه كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين [٧].

وهذا الإستقرار جاء بعد أن لم تكن التعريفات السابقة داخل دائرة الرضا ، والقبول فتعريف المبرد ، يشمل الفعل والحرف فكل منهما يحمل معنى ، لذا حاول الإستدراك على تعريفه بـ((وتعتبر الإسماء بواحدة ، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)) [٨].

---

(١) ينظر: مصطلحات نحوية : الفعل ، علي مطر ،مجلة تراثنا ج:٢٧.ص ١٢٦.
(٢) الصاحبي :٨٣-٨٤.
(٣) المصدر نفسه :٨٤ .
(٤) المقتضب :١٤١/١.
(٥) الاصول في النحو :٣٦/١.
(٦) الصاحبي :٨٤ .
(٧) ينظر :شرح شذور الذهب ،ابن هشام :٣٥ .و دليل السالك إلى الفية ابن مالك ،عبدالله صالح الفوزان : ٢٤/١ .
(٨) المقتضب :١٤١/١.

وهو بهذا يخرج الفعل والحرف من التعريف .

وأما تعريف ابن السراج فقد اشكل عليه الزجاجي ، فتعريفه يلزم منه ((أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسما نحو .أن ولم وما اشبه ذلك)) [١].

ويأتي على تعريف الزجاجي اشكال آخر ، وهو أنه ((يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إن ولكن وما اشبه ذلك))[٢] .

وسيأتي في الفصل الثالث ملاك المعرفة في المفاهيم التصريفية إن شاء الله تعالى.

ولابد من الاشارة إلى أن أبنية الأسماء تقسم على قسمين ؛ قسم يؤتى به ويراد به الوصف . وقسم يؤتى به ويراد منه الإسمية فقط . ثم إن الإسم تارة يكون مجردا ً وتارة يكون مزيدا ً، والمجرد إما أن يكون ثلاثيا ً أو رباعيا ً أو خماسياً . وأما المزيد، فالثلاثي منه مزيد بحرف أو اكثر حتى ستة أحرف . والرباعي منه تبلغ الزيادة فيه حتى الستة والخماسي تبلغ الزيادة فيه ستة فقط[٣].ويمكن بيان ما تقدم بالشكل الآتي :

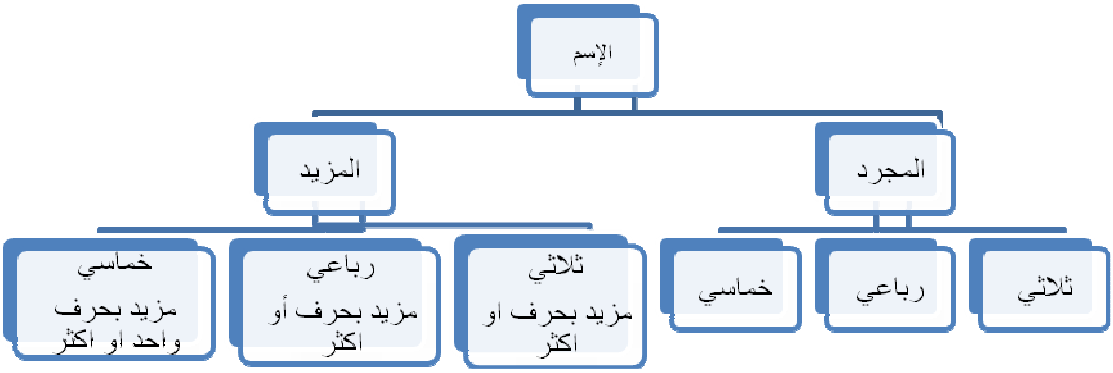

والكلام – هنا - عن انموذج من المفاهيم المدلول عليها بأبنية الأسماء المعروفة باسم المشتقات فهي التي تدل على الوصفية بمراتبها المتعددة ، أما مفهوم (الإسمية) المدلول عليه بوساطة الأبنية الكثيرة ، فنحن نبتعد عنه ؛ لأنه ذو مرتبة واحدة هي الإسمية . فنبدأ بتعريف الاشتقاق أولا .

---

(١) الايضاح في علل النحو :٥٠.
(٢) المصدر نفسه : ٤٨ .
(٣) ينظر : المنصف :١٨/١ . و المساعد على تسهيل الفوائد ٨/٤-٩ .

المشتقات إنموذجا

عرف أبو البقاء العكبري الاشتقاق بأنه اخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى [١]، وقال الرضي الاستراباذي :((الاشتقاق هو كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من اصل واحد))[٢] .

أما تحديد المشتقات فقد اختلف العلماء في ذلك على النحو الآتي[٣] :

١- المشتق عند النحويين ، هو ما يرادف الصفة ويعمل عمل الفعل ، وهو ينحصر في الصفات الخمس المعروفة وهي اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأبنية المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . وقد خصوها بهذا ، لأن المشتق عندهم ما دل على ذات مبهمة وحدث ، ولإبهام الذات فيها لابد ان يجري المشتق على موصوف يعين هذه الذات ، ومن ثم يتحمل ضميرا أو يرفع اسما ظاهرا

٢- المشتق عند الصرفيين ،يرى التصريفيون أن المشتقات هي اسما الفاعل و المفعول ، وأبنية المبالغة، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسما الزمان والمكان .

٣- المشتق عند اللغويين ، فالمشتقات عندهم تأخذ نطاقا أوسع ، فهي تضم تقاليب الكلمة المأخوذة من الصوامت الثلاثة ، بطريقة الاشتقاق الكبير[٤]، وكذلك تتسع لتشمل بعض المشتقات من أسماء الأعيان ، فضلا عن قولهم في بعض الجوامد أنها مشتقة أيضا ، كالخيل من الخيلاء ، والإنسان من الإنس [٥].

المفاهيم التي يتوصل إليها عن طريق أبنية المشتقات عند علماء التصريف

١ - المفاهيم التي يتوصل اليها عن طريق الكلمات التي تأتي على أبنية اسم الفاعل

اسم الفاعل: هو الإسم الذي يصاغ للدلالة على الحدث ومن قام به[٦] ، وقد اختلف العلماء فيما يدل عليه اسم الفاعل ، فقد ذهب أكثرهم إلى أنه يدل على التجدد والحدوث[٧]، وذهب بعضهم إلى أنه يدل على الثبوت[٨] .فالمفاهيم التي تدل عليها أبنية أبنية اسم الفاعل هي الحدوث والتجدد ، أما أبنية اسم الفاعل فهي على المشهور:

---

(١) ينظر:اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٢١٩ . و الكليات ، الكفوي : ١١٧ .
(٢) شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٣٣٤ .
(٣) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه :١٧١ .
(٤) ينظر: الخصائص: ٢/ ١٣٣- ١٣٦ .
(٥) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٧١ .
(٦) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : ٤ / ٨٤، ٨٥ ،والاشتقاق ، عبد الله امين : ٢٤٧.
(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب: ٦٣٨/١- ٦٤٤ .
(٢) ينظر: الصرف الوافي :٨٥.

- فاعل . يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على زنة (فاعل) ، ويكثر هذا البناء من (فَعَلَ) اللازم والمتعدي، و(فَعِل) المتعدي.

- **مُفْعِل** و**مُتَفاعِل** و**مُفْتَعِل** و**مُستَفْعِل** ، **ومُتَفَعِّل**. يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي بإبدال حرف مضارعه ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر **فـ(مُفْتَعِل)** يصاغ للدلالة على مفاهيم المناجزة والمشاركة ويكون للتسبيب في السعي إليه ، ويأتي للدلالة على مفهومي الاتخاذ والتصرف ' أما **مُتَفاعِل** فتدل على مفهوم المشاركة ، وتعني المشاركة اقتسام الفاعلية والمفعولية ، والاشتراك فيما بينهما من حيث المعنى ، **و أما مُستَفْعِل** ، **ومُتَفَعِّل** فيدلان على مفاهيم الطلب والمطاوعة ، والمبالغة في الشيء .

٢- ***المفاهيم التي يتوصل إليها عن طريق الكلمات التي تأتي على أبنية اسم المفعول .***

اسم المفعول : هو الإسم الذي يصاغ للدلالة على الحدث ومن وقع عليه ، على وجه التجدد والحدوث[١] .يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنة (مفعول) نحو: مضروب من ضرب ، ومقهور من قهر، ويصاغ من غير الثلاثي على زنة مضارعه المبني للمجهول ، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وفتح ما قبل الاخر[٢] .وله عدة أبنية منها :مَفْعُول و مُفْعَل و مُفاعَل و مُفعَّل و مُفْتَعَل و مُسْتَفْعَل .

٣- ***المفاهيم التي يتوصل إليها عن طريق الكلمات التي تأتي على أبنية اسم التفضيل .***

اسم التفضيل : هو الإسم الذي يبنى على زنة (أفعل) للدلالة على أن شيئين قد اشتركا في صفة ما ، وزاد أحدهما على الآخر فيها [٣].

٤- ***المفاهيم التي يتوصل إليها عن طريق الكلمات التي تأتي على أبنية صيغ المبالغة.***

أبنية المبالغة من المشتقات الملحقة باسم الفاعل ، تأتي للدلالة على المبالغة والكثرة في الحدث المنسوب إلى الذات على وجه التغير والحدوث . فإذا أريد تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه ، حول من اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة.

---

(٣) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٥٩ .
(٤) ينظر : الصرف الوافي :٨٩ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ /١١٢٠ -١١٢٤ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ٣٣١ .

وتصاغ أبنية المبالغة من الفعل الثلاثي المجرد ، وقد ورد بناؤها بقلة من المزيد (افعل) نحو (دراك ، ومعطاء ، وسميع ، ونذير) من (ادرك، وأعطى، واسمع، وانذر) [١] . أما أبنيتها، فهي على الاشهر :

- **فعّال** وهذا البناء هو من أبنية المبالغة الكثيرة الورود في العربية، وتكون المبالغة في هذا البناء من تكرار وقوع الفعل مرة بعد مرة [٢] .
- **فُعُول** وهذا البناء من أبنية المبالغة التي ذكرها العلماء، ويصاغ من (فَعَلَ) اللازم والمتعدي، للدلالة على من كثر منه الفعل وداوم عليه. ويستوي فيه المذكر والمؤنث نحو : رجل صبور ، وامرأة صبور ، شكور ، غفور [٣] .
- **فَعِيْل** وهذا البناء من أبنية المبالغة ، ويصاغ من الفعل اللازم والمتعدي، للدلالة على من صار منه الأمر كالطبيعة، نحو رحيم ، وعليم ، وسميع ، وبصير [٤] .
- **مِفْعَال** وهذا البناء من أبنية المبالغة التي تدل على تكرار وقوع الحدث والمداومة عليه ، بحيث يصبح كالعادة في صاحبه. وسمع صياغته من اللازم والمتعدي نحو منحار ، ومطعان ، ومهذار [٥] .
- **فُعَلَة** وهذا البناء من أبنية المبالغة، ويأتي للدلالة على صفة من كثر منه الفعل ، وصار له كالعادة نحو : ضُحَكَة ، وهُمَزة ، ولُمَزة ، للكثير الضحك ، والهمز ، واللمز [٦] .

٤- ***المفاهيم التي يتوصل إليها عن طريق الكلمات التي تأتي على أبنية الصفة المشبهة*** .

الصفة المشبهة : هي وصف يصاغ للدلالة على اتصاف الذات بالحدث على وجه الثبوت والدوام[٧]، وتكون صياغتها بكثرة من الفعل اللازم من باب (فَعِل)

---

(١) ينظر : الصرف الوافي :١٢٤ – ١٢٥ .
(٢) ينظر : معاني الابنية في العربية :١٠٧ - ١٠٨ .
(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه :١٨٧ ، ومعاني الأبنية في العربية :١١٤- ١١٦ .
(٤) ينظر: معاني الأبنية في العربية :١١٧ .
(٥) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٨٨ .
(٦) ينظر: معاني الأبنية في العربية :١٢٠ .
(١) ينظر: الايضاح في شرح المفصل :٦٤٤/١ - ٦٤٥ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ١١٧ .

المكسور العين في الماضي ، وباب (فَعُل) المضموم العين في الماضي ، وتقل في نحو (فَعَل) المفتوح العين في الماضي [١]. أما ابنيتها فهي على الاشهر :

- **أفْعَل** وهذا البناء من أبنية الصفة المشبهة ، ويصاغ من (فَعِل) اللازم ، ويكون فيما دل على لون نحو : أحمر ، وأزرق ، أو حلية ويقصد بالحلية العلامة الظاهرة للعين نحو : أغيد ، وأهيف ، وأكحل ، أو عيب من العيوب الظاهرة نحو : أعمى ، وأعور ، وأحول[٢].

- **فَعِيل** وهذا البناء من أبنية الصفة المشبهة الكثيرة الاستعمال في العربية ، ويصاغ من (فعُل) اللازم ،يرى الرضي أن (الغالب من باب فعُل فعيل) ، ويأتي هذا البناء للدلالة على الثبوت في الأوصاف الخلقية ، أو المكتسبة ، نحو: طويل ، وقصير ، وخطيب ، وفقيه، وقد يشارك(فعِل) في الدلالة على الصفات العارضة أو الوقتية، نحو سقيم ، ومريض [٣] .

- **فَعِل** وهذا البناء من أبنية الصفة المشبهة الكثيرة الاستعمال في العربية، ويأتي للدلالة على الصفات العارضة الطارئة ، غير الراسخة، مما يحصل ويسرع زواله. ويصاغ من (فَعِل) اللازم للدلالة على الأدواء الباطنة نحو : وجع ، و دوٍ ، وعمٍ من عمي قلبه ، وللدلالة على العيوب الباطنة ، نحو : نكس ، وشكس ، وللدلالة على الهيجانات والخفة نحو : أشر ، وبطر ، وفرح ، وقلق ، وحمس[٤].

- **فَعْلان** وهذا البناء من أبنية الصفة المشبهة الكثيرة الورود في العربية ، ويصاغ من (فَعِل) اللازم للدلالة على الامتلاء والخلو ، نحو : ريان ، وشبعان ، وعطشان ، وجوعان ، وللدلالة على حرارة الباطن ، نحو : غضبان ، ولهفان ، وثكلان [٥] .

- **فَعَل** وهذا البناء من أبنية الصفة المشبهة القليلة الورود في العربية ، ويصاغ من الفعل الثلاثي (فَعُل) نحو : حسن ، وبطل[٦].

- **فَعُول** وهذا البناء من أبنية الصفة المشبهة ، ويصاغ من (فَعَل) اللازم، للدلالة على من دام منه الفعل ، نحو : وقور ، وكؤود [٧].

---

(٢) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية :٣٢٧ ، ٣٢٩ ، شذا العرف في فن الصرف :١٢٤ .
(٣) ينظر: معاني الأبنية في العربية :٨٤ - ٨٥ .
(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٤٨ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه :١٤٨/١ -١٤٩ .
(٦) ينظر : معاني الأبنية في العربية :٨٨ -٩٤ .
(٧) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب: ١٤٨/١ .
(١) ينظر : الاشتقاق : ٢٦٥ .

المفاهيم التى يتوصل إليها عن طريق الكلمات التى تأتى على أبنيـة اسمى المكان والزمان

اسم المكان : هو مكان وقوع الفعل واسم الزمان : هو زمان وقوعه نحو قولهم: (مضرَب ومجلس) أي مكان الضرب والجلوس او زمانهما[١] ويكون على وزن (مفعَل) اذا كان مضموم العين في المضارعة او مفتوحها او معتل الآخر مطلقاً نحو نصر – ينصر – منصَر ، ركب – يركب – مركَب ، رمى – يرمي – مرمَى ، ويكون على وزن (مفعِل) فيصاغ من الثلاثي مكسور العين والمثال الواوي الذي تحذف فاؤه في المضارع نحو: جلس – يجلس – مجلِس ، وعد – يعد – موعِد[٢] ، ومن غير الثلاثي بزنة اسم المفعول ويفرق بينهما بالسياق[٣] أي على وزن المضارع مع ابدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الاخر نحو: اخرج – يخرج – مخرَج ، التقى – يلتقي – ملتقى .

ثانيا: المفاهيم التي يتوصل إليها عن طريق أبنية الأفعال .

قبل التطرق إلى المفاهيم التصريفية التي تأتي عن طريق الكلمات ذات أوزان الفعل نعرف الفعل أولا .

استقر تعريف الفعل إصطلاحا" لدى النحاة على أنه كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان معين [٤]. وينقسم من حيثية الحروف الأصلية إلى المجرد والمزيد

والمزيد

والمراد من المجرد الفعل الذي تكون جميع حروفه أصلية ويخلو من الزيادة . ولا يسقط حرف منه في تصاريف الكلمة بغير علة[٥].

أما المزيد ، فقد ذكر التصريفيون أنّ الزيادة هي إلحاق الكلمة ما ليس فيها[٦] وبناء على هذا الأساس عند تتبع الأفعال العربية وجد أنّ أكثر الأفعال ثلاثية. لأنه لابد من حرف للابتداء وآخر للانتهاء وآخر يقع وسطا .

---

(٢) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية :١٢٠ .
(٣) ينظر : معاني الأبنية في العربية :٤١ .
(٤) ينظر : الصرف :١٦٨ .و الصرف الوافي:١٥٧ – ١٥٩ .
(٥) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٤ . سننقل في الفصل الثالث تعريفات متعددة لغرض بيان الملاك في المفاهيم التصريفية .
(٦) ينظر : الصرف الوافي :٣٢ .
(٦) ينظر : شرح المفصل : ٤٣٠/٤ .

١ - المفاهيم التصريفية التي يتوصل اليها عن طريق أبنية الفعل المجرد .

- أبنية الفعل الماضي الثلاثي المجرد:

للفعل الماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية هي:

أ- فعل، بفتح الفاء والعين، هذا البناء عين مضارعه مثلثة، اي مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة: (يفعل-يفعل-يفعل).

ويرى النحاة والتصريفيون ان بناء (فعل) استعمل لمعان كثيرة لا تحصى، وذلك لخفته، فلا يوجد معنى يغلب استعمال هذا البناء في التعبير عنه[١]. ومن هذه المفاهيم الجمع و الإعطاء الإستقرار و التفريق والمنع وغيرها .

ب - فعل: ومضارعه مفتوح العين (يفعل)، أو مكسورها (يفعل)، هذا البناء-كما يرى النحاة والتصريفيون[٢]- يأتي للدلالة على الصفات الملازمة، كالفرح والحزن، أو الشبع والامتلاء وأضدادهما.

ج - فعل: ومضارعه مضموم العين أيضا (يفعل)، ويرى النحاة والصريفيون أن هذا البناء يرد للدلالة على الغرائز والطبائع في الأوصاف المخلوقة: كالحسن والقبح، وللدلالة على التحول في الصيغة، وانها صارت كالغريزة في صاحبها، نحو: شجع، وكرم[٣].

أبنية الفعل الماضي الرباعي المجرد

الرباعي المجرد: وهو نوعان: - مضاعف كزلزل، وغير مضاعف كدحرج. وله بناء واحد فقط هو (فعلل)، ويأتي هذا البناء للدلالة على مفاهيم متعددة منها الاتخاذ والاختصار و الحكاية و التكرير[٤].

(١) ينظر : دروس في التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد : ٦٢.
(٢) ينظر : المصدر نفسه: ٥٧.
(٣) ينظر : المغني في تصريف الافعال ،د.محمد عبد الخالق عضيمة :١١٥ .
(٤) ينظر : اوزان الفعل ومعانيها ، هاشم طه شلاش :٤٧.

٢ - المفاهيم التصريفية التي يتوصل إليها عن طريق أبنية الفعل المزيد

أ - **أبنية الفعل الثلاثي المزيد** . يمكن بيان هذه الأبنية والمفاهيم التصريفية التي تدل عليها على النحو الآتي :

١- أفعل : وهو الثلاثي المزيد بهمزة في أوله .تأتي هذه صيغة للدلالة على عدد من المفاهيم التصريفية ، منها التعدية[١] وقد ذكر علماء اللغة أنّ صيغة (أفعل) تفيد معنى التعدية غالبا . إذ يصير الفاعل بالهمزة مفعولا ، فإذا كان الفعل لازما صار متعديا لواحد . وإذا كان متعديا لواحد صار متعديا لاثنين ، وإذا كان متعديا لاثنين صار متعديا لثلاثة[٢]. ولا يوجد في اللغة ما هو متعد لاثنين وصار متعديا لثلاثة إلا رأى وعلم[٣]. وتأتي للدلالة على مفهوم التكثير[٤] و الإحياء و الإتقان و الإحكام .

٢- فعّل : وهو الثلاثي المزيد بتكرير العين . يأتي هذا الوزن للدلالة على مفهوم الكثرة والمبالغة والازالة وغيرها [٥].

٣- افتعل : وهو الثلاثي المزيد بالهمزة والتاء . ومن المفاهيم التي تدل عليها هذه الصيغة الحينونة [٦] ، و الإزالة ، والسلب[٧] ، والإظهار[٨] .

٤- تفاعل : وهو المزيد بالتاء والألف . والمفاهيم التي تدل عليها هذه الصيغة الكثرة .

٥- استفعل : وهو الثلاثي المزيد بالهمزة والسين والتاء في أوله . ومن المفاهيم التي يأتي بها هذا الوزن ، الطلب والتحول أو الانتقال والتكلف و الاستثبات [٩].

---

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف :٧٧ ، وأوزان الفعل ومعانيها : ٥٦
(٢) ينظر : المغني في تصريف الافعال :١٢٤ .
(٣) ينظر : شذا العرف في فن الصرف : ٧٧ .
(٤) ينظر : أدب الكاتب ، ابن قتيبة : ٤٦٢ .
(٥) ينظر :الصرف:٥٤-٥٥ ، وأوزان الفعل ومعانيها : ٢١٦ .
(٦) ينظر :الصرف الوافي :٢١٩ .
(٧) ينظر : أوزان الفعل ومعانيها : ٩١ .
(٨) ينظر : الصرف : ٥٦ .
(٩) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه :٢٦٧ .
(١٠) ينظر : المغني في تصريف الافعال :١٤٤- ١٤٥ .

٦- انفعل: (ثلاثي مزيد بالهمزة والنون)٠يأتي هذا البناء للدلالة على مفهوم المطاوعة [١٠] .

٧- افعل وافعال: عد هذان البناءان من الفعل اللازم ، ويختصان بالالوان والعيوب.

٨- تفعل: يأتي هذا البناء للدلالة على مفهوم الطلب ، وكذلك تأتي هذه الصيغة للدلالة على مفهوم التكلف و الاتخاذ والتجنب وغيرها [١].

٩- افعوعل : يفيد هذا البناء معاني متعددة منها المبالغة [٢].

١٠- فاعل : وتأتي للدلالة على مفهوم المشاركة و المغايرة وغيرهما[٣].

ب- <u>أبنية الفعل الرباعي المزيد</u>

اتفق التصريفيونَ على أنَّ للفعل الرباعي المجرد بناءً واحداً هو وزن (فَعْلَلَ) - (يُفَعْلِلُ) مثاله : دَحْرَجَ وبَعْثَر الخ ، وقد يكون متعدياً وغير متعدٍ [٤] ، وقد تأتي مضعّفاً وقد يكون مرتجلاً نحو : زَلْزَل وزَحْزَح .

والرباعي المزيد : الذي زيد على حروفه الأصلية الأربعة حرف أو حرفان من أحرف الزيادة (سألتمونيها) نحو تدَحْرَج وغيرها . وهو على نوعين ، مزيد بحرف ومزيد بحرفين .

أ. <u>المزيد بحرف واحد</u> وهو بناء واحد هو(تَفَعْلَل) مزيدة بالتاء ، ومضارعه (يَتَفَعْلَلُ) ، تَدَحْرَج ، وتزَلزل ، ويُفيد معنى المطاوعة في بعض صوره نحو : دَحْرَجَته فتدحرجَ [٥] .

ب. <u>المزيد بحرفين</u> : وهو على نحوين من البناء:

١. افْعَنْلَلَ :

---

(١) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه :٢٦٧- ٢٦٨ .
(٢) ينظر : اوزان الفعل ومعانيها :٩٤- ٩٧ .
(٣) ينظر : المفتاح في الصرف:٥٠ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه :٤٩ .
(٥) ينظر : شرح الملوكي:٨٩ ، والصرف :٤٩ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه :٢٦٠ . علل بعض علماء اللغة و التصريف انحصار الرباعي في فَعلل بأن الرباعي أثقل من الثلاثي ، فسكن الحرف الثاني ليخفف ثقله ، ينظر : المغني في تصريف الافعال:١٢٢-١٢٣ .
(٦) ينظر : اوزان الفعل ومعانيها :١٤٤ .

مزيدة بالهمزة والنون ومضارعه (يَفْعَنْلِلُ) . نحو : احْرَنْجَم - يَحْرَنْجِم ، ويُفيد معنى المطاوعة (حَرجْمته فاحْرَنجم) واقْرَنقع ، وذكر أنه يشبه (انْفَعل) في مطاوعة الثلاثي [٦] .

٢. افْعَلَلَّ :

مزيدة بالهمزة واللام والتضعيف ، ومضارعه (يَفْعَلِلُّ) ، نحو : اكفهرَّ واطمأنَّ واشمأزَّ ، ويُفيد معنى المبالغة نحو اقْشَعَرَّ مِن القُشَعْرِيرَة وهو يشبه (احمرَّ) في الثلاثي [١].

اهمية بحث المفاهيم

يأتي الكلام هنا عن أهمية البحث في المفهوم بصورة عامة والمفهوم التصريفي بصورة خاصة وتبدو أهمية بحث المفاهيم من خلال ما يأتي :-

١- يحتل الاهتمام بالمفاهيم مركزا ً مهماً في الأبحاث الإنسانية والعملية والاجتماعية وغيرها ؛بسبب الدور المهم الذي تأخذه في خط التعامل في الحياة اليومية والعملية ،بل في بناء النظريات والمناهج والنماذج في الحياة العملية[٢]. العملية[٢]. فاذا توجهنا إلى البحوث العلمية نلاحظ أن سيبويه قد ركز كثيرا ً على هذه المفاهيم ،لان ما يكون البحث التصريفي اولا ً مفاهميه فذكر أبنية الثلاثي المجرد ، وهي ((فَعْل ، فِعْل ، فُعْل ، فَعَل ، فَعُل، فُعَل ،فُعُل ، فِعَل ، فِعِل))[٣]، وهكذا فعل من تلاه [٤].

٢- إن القارئ للكتب المختصة والمعاجم والمؤلفات الجامعة يرى أنها قد اهتمت بالتفرقة بين الكلمة والفكرة ، والمفهوم المجرد والمفهوم والمصطلح ، ومن ثم فإنها اهتمت بشروط امتلاك المفهوم وبكيفية تحديده ، وبشكله وأصنافه ووظائفه[٥]،ومن هذا القبيل ما قام به سيبويه من التفريق بين ما هو اسم وما هو

---

(١) ينظر : المغني في تصريف الافعال :١٥٨ .
(٢) ينظر: المفاهيم معالم ،د. محمد مفتاح : ٥ .
(٣) ينظر: الكتاب : ٣١٤/٢-٣١٥.
(٤) ينظر: المنصف :١٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب ،الرضي :٤٦/١ والمزهر ، السيوطي:٦/٢.
(٥) ينظر: المفاهيم العلمية ، د.عقيل حسين عقيل : ٦ .

هو صفة من الالفاظ التي تأتي على وزن واحد ،فالبناء (فاعل) يأتي منه اسم كـ (كاهل وغارب وساعد) ومنه الصفة كـ (ضارب وقاتل وجالس) فهناك فرق بين الإسم والصفة ، وإن اتحدا بالبناء .وأن أهمية التفريق تتضح بين معرفة لفظ (شيطان) أهو على وزن فيْعال . وهو مذهب سيبويه ، أم هو على فعلان ، وهو مذهب غيره [١]. فاللفظ على الاول يكون بمعنى البعد. وعلى الثاني بمعنى احتد والتهب . ولا شك أن هناك وظائف دلالية وسياقية لاستعمال كل واحد منها .

٣- إن البحث في المفاهيم وتحديدها إزالة اللبس والغموض الذي قد يعلق في ذهن القارئ عندما تحمل الكلمة أكثر من معنى ، وبغير هذا التحديد تبقى عملية عدم الترجيح قائمة ، ومن هنا جاء اهتمام الباحثين[٢]. فاستعمال بناء كـ(فعيل) يقع مداراً للبس بين صيغة المبالغة الدالة على الكثرة، والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث ، وبين الصفة المشبهة الدالة على اتصاف الذات بالحدث على وجه الثبوت والدوام. ومن ثم فإن البحث في هذا المفهوم وتحديد المراد منه في موضع الاستعمال كفيل لرفع اللبس والغموض.

٤- ان للثقافة دوراً في تحديد المفاهيم إلا أن لها دوراً في تشويهها أحياناً وهذا يؤدي إلى الانحراف في سلوكيات أفراد الأمة الذين أكلوا السم في الطعام [٣].

٥- تعد المفاهيم مفتاحاً للمعرفة الحقيقية وأساسها، ولايمكن أن تكون المعرفة معرفةً من دون اكتساب المفاهيم، بل هي ضرورية لتكوين المبادئ والتعميمات والتعليم الذاتي والتربية طوال العمر[٤] ولا أدل على هذا المدعى من تحديد مفهوم العلم وموضوعه وغايته في بداية كل علم، فلولا تحديد المفهوم التصريفي تحديداً دقيقاً لامكن ادخال مسائل علم آخر فيه، وهكذا النحو وغيره من العلوم .

٦- ويضاف إلى ما تقدم أن المفاهيم قاعدة للسلوك المعرفي، وأن أي تعلم بسيط أو معقد لابد أن يتخلله نشاط مفهومي معين، ومن هذه المفاهيم تتشكل التعميمات ومن التعميمات تتشكل النظريات بأنواعها [٥].

---

(١) ينظر : الكتاب:٢/٣٥٠و٣٣٤. والمنصف :١/١٠٩-١١٠.
(٢) ينظر : المفاهيم معالم:٤.
(٣) ينظر : المصدر نفسه: ٥.
(٤) ينظر : فاعلية تدريس مفاهيم نحوية :٧ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه :٧ .

٧- ا ن أي تواصل لغوي لا يتحقق بين الناس إلا بالمفاهيم، إذ هي جوهر اللغة الطبيعية العادية ولب اللغة العلمية الاصطناعية [١] .

٨- إن لكل مفهوم موضوعا ً، وإن تحديد المفهوم يعني تحديدا ً للموضوع، و بانقلاب المفاهيم تنقلب الموضوعات ومن ثم تنقلب السلوكيات [٢].

٩- كما ان تحديد المفاهيم وموضوعاتها يساعد على استعمال التفكير المنظم ، لذا اتجه التربويون إلى المناداة بضرورة عرض المواد الدراسية بصورة متكاملة ، والعمل على تجميع المواد الدراسية حول مفاهيم أساسية.[٣]

١٠- إن تفريق الانسان بين الاشياء ، بين كائن وكائن ، وبين كيان وكيان ، انما يتم من خلال المفاهيم ، ومن هنا نشأت التحديدات والتعريفات ، واحتلت مكانة متميزة في علم المنطق [٤] .

بعد أن تقدم بيان أهمية المفهوم في المعرفة بصورة عامة والمعرفة التصريفية بصورة خاصة تأتي النوبة إلى معرفة حقيقة العلم أو حقيقية علم التصريف بوصفه (علما).

الحقيقة (العلمية) لعلم التصريف و للمفهوم التصريفي

حينما يكون البحث في المعرفة ، فلابد من إدراك هذه المعرفة التي نريد أن ننظر فيها ، حتى نصل في البداية إلى حقيقة المعرفة وإدراك كنهها ، ومن ثم يجب أن ندرك ماهية المعرفة في بداية العمل العلمي .

واذا اردنا أن نصل إلى حقيقة المعرفة وماهيتها ، فالحجر الاساس في ذلك هو تحديد القالب الاصطلاحي والقالب التعريفي للمعرفة ؛ لنعرف ما هي الحدود التي تحد المعرفة ، ولنعرف أيضا ً في ضمن أي حدٍ وتحت أي اصطلاح نبحث عنها ؛ لان اختلاف التصورات والاصطلاحات للمعاني هي من آفات البحث العلمي ، التي يجب تلافيها [٥] .

وأن الفصل الذي يميز الإنسان عن باقي الحيوان في قوته الفكرية والعقلية ، فإنه نوع وجود لا يتحرك نحو أهدافه المتنوعة إلا بوعي تام منه ، ولا يستخدم إرادته في

---

(١) ينظر : المفاهيم معالم : ٦ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧ .
(٣) ينظر : فاعلية تدريس مفاهيم نحوية :٧ .
(٤) ينظر : المفاهيم معالم :٦.
(٥) ينظر : نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي : ٣٥.

تحقيق مشاريعه إلا في ضوء ما تمليه عليه القوى العاقلة ، فإذا نزعت منه هذه القوة فلا يبقى إلا الحيوانية .

وأول مسألة اساسية واجهت الانسان هي سر الوجود المحيط به الذي يرى نفسه مفردة ضيئلة من مفرداته . الامر الذي يحفزه على الغوص في خفاياه محاولاً معرفة اسراره [١].

مما تقدم يوجب علينا التوجه صوب العلم وتعريفه وكشف كنه هذا الموجود الذي يسير مع الانسان في لحظات وجوده كلها .

إن الهدف الاساس من تعريف الشيء هو رفع الابهام في المعرِّف ، ورفع الابهام يتحقق بطرق متعددة منها :-

أ- بطريقة وضع مفهوم واضح مكان المفهوم المبهم كما إذا سئلنا عن حقيقة (الصارم) فنقول إنه السيف .

ب-بطريقة بيان آثار الشيء وخواصه ، كما لو سئلنا عن الياسمين، فنقول : عطر جميل .

ت-بطريقة بيان العناصر التي يتكون منها الشيء وما يتألف منها، كما إذا سئلنا عن تعريف الماء، فنقول: المركب المكون من الأوكسجين والهيدروجين .

ث-بطريقة بيان ماهية الشيء . فاذا سئلنا عن الانسان مثلاً ، قلنا : إنه حيوان ناطق .

وعلى الرغم من اختلاف طرائق التعريف ، فالهدف الاساس هو رفع الابهام أو الاجمال الحاصل حول المُعرَّف . وهذا يعني أننا متى مالم نجد ابهاماً او اجمالاً فإن الشيء لا يحتاج إلى تعريف [٢].

لما كانت المعرفة مما ليس فيه ابهام أو اجمال ، لم تحتج إلى تعريف ، وقد ذكر لنا الرازي أن العلم مستغنٍ عن التعريف ، واستدل على ذلك بوجهين :-

الأول // ان علم كل أحد بانه موجود ضروري ، اي حاصل بلا اكتساب ونظر ، وهذا علم خاص ، متعلق بمعلوم خاص وهو وجوده ، والعلم المطلق جزء منه ، لأن المطلق ذاتي للمقيد ، والعلم بالجزء ، سابق على العلم بالكل . فاذا حصل العلم الخاص – الذي هو حاصل لكل أحد بالضرورة كان العلم المطلق ، الذي هو جزؤه- سابقاً

(١) ينظر : نظرية المعرفة، حسن إبراهيميان:١١ .
(٢) ينظر: نظرية المعرفة، حسن مكي العاملي :١٧-١٨.

عليه . والسابق على ضرورة أولى أن يكون ضرورياً ، فالعلم المطلق ضروري وهو المطلوب .

الثاني// لو كان العلم كسبياً مُعرَّفاً ، فإما أن يُعرف بنفسه ، وهو باطل ، أو بغيره ، وهو باطل أيضاً ، لان غير العلم انما يعلم بالعلم ، فلو علم العلم بغيره لزم الدور ، لتوقف معلومية كل منهما على معلومية الآخر [١] .

وهناك رأيان آخران في عدم احتياج العلم إلى تعريف :-

١- إن تعريف العلم ليس ضرورياً ، بل هو نظري ، ولكن يعسر تحديده [٢] .

٢- إن تحديد العلم بعبارة محـــررة جامعة للـجنس والفصل الـذاتيين أمـر متعسـر[٣]، بل إن هذا الامر متعسر أكثر لمدركات الحسية الحاصلة بوساطة مصادر المعرفة الحسية التي سيأتي الحديث عنها في الفصل الثاني ، فكيف والامر كذلك في الادراكات الخفية [٤].

ومع ما تقدم من استغناء العلم عن التعريف وعسر هذا التعريف ، ذكرت تعريفات متعددة لهذا المفهوم ، نذكر منها على نحو الاجمال عند طائفتين :-

الاولى // المتكلمون ومنهم :-

١- البغدادي، الذي عرف العلم بأنه اعتقاد الشيء على ما هو عليه[٥] .

وهذا التعريف ضعيف من عدة وجوه :-

أ- إن هذا التعريف لا يشمل أقسام العلم جميعاً ، على ما سنعرف بعد قليل بشأن هذه الأقسام ، فقد أخرج التصور من التعريف .

ب-أدخل هذا التعريف الظن في ضمن العلم، ولأجل هذا الإشكال أضاف بعض العلماء قيد الاعتقاد بالجازم إلى التعريف [٦].

ت- أدخل هذا التعريف التقليد في التعريف .

---

(١) ينظر : شرح المواقف :٦٢/١-٦٦. ونظرية المعرفة حسن مكي العاملي :١٨ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه:٦٧/١ .
(٣) ينظر : المستصفى :٢١.
(٤) ينظر : المصدر نفسه :٢٢ .
(٥) ينظر : أصول الدين :٥.
(٦) ينظر : الابستمولوجيا ، د. زينب شوربا :٦٥ .

٢- ابو بكر الباقلاني ، عرف الباقلاني العلم بأنه معرفة المعلوم على ما هو عليه، وهذا التعريف ضعيف أيضاً ، لأنه مشتمل على الدور ، لأخذ المعلوم وهو مشتق من العلم ، في التعريف ، كما أن هذا التعريف لا يشمل على علم الله سبحانه وتعالى .

٣- ابن فورك الاشعري ، عرف ابن فورك العلم بأنه ما يصح ممن قام به اتقان الفعل ، اي إحكامه وتخليته عن وجوه الخلل .

وهذا ليس تعريفاً للعلم ؛ لأنه ليست كل العلوم مما تصح أن تكون مبدءاً للفعل كالعلوم النظرية البحتة [١] .

الثانية // الحكماء :

إن اشهر تعريف ساقه الحكماء هو ان العلم عبارة عن حصول صورة الشيء لدى العقل ، او انطباع صورته في الذهن ، سواء أكان الشيء كلياً أم جزئياً ، موجوداً ام معدوماً[٢] .

بيد أن هذا التعريف غير تام من عدة جهات :-

١- ان هذا التعريف لا يشمل اقسام العلم جميعاً ، فقد ابعد العلم الحضوري منه.

٢- ان هذا التعريف لا يشمل المفاهيم المنطقية.

٣- إن هذا التعريف لا يشمل المفاهيم الفلسفية.

٤- ان التعريف يدخل ما ليس علماً في ضمن التعريف ، كالوهم والجهل المركب ونحوهما [٣].

بعد هذه التعريفات ، وهذه الاشكالات التي وجهت لها ، لابد لنا من ايراد تعريف جامع مانع ، يحل محل ما ساقه البحث من تعريفات ، ونذكر أنه استقر تعريف العلم على أنه: ((عبارة عن حضور المعلوم لدى العـــالم ، إما حضوراً بالمباشرة أو بغيرها))[٤] ، وهذا التعريف يدخل اقسام العلم جميعاً في ضمنه كما أنه يمنع من

---

(١) ينظر بشأن التعريفات : شرح المواقف : ٦٩/١-٧٦.
(٢) ينظر : نظرية المعرفة ، حسن مكي العاملي :٢٠.
(٣) ينظر : المصدر نفسه :٢٠-٣٢.
(٤) المنهج الجديد في تعليم الفلسفة : محمد تقي مصباح :١٤١/١ . وسيأتي الحديث عن هذا التعريف في في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

دخول غير العلم في العلم ، كالوهم والجهل المركب والظن وغيرها كما أنه يدخل علم الله سبحانه وتعالى فيه وغير ذلك .

حضور المفهوم التصريفي وإدراكه

وبناءً على ما تقدم فإن المفاهيم التصريفية هي التي تحضر لدى المدرك ، لا المُدرَك نفسه وهذا ما سنوضحه بعد قليل ان شاء الله تعالى .

وفلسفة ذلك تتضح مما يأتي :-

أ- اننا ندرك- عند تعقلنا- أن انفسنا قد حصل فيها شيء ، وهذا الشيء هو يعني وجوده في ذاتنا . وهذا يعني أن العلم ليس تجريداً عن المادة .

ب-اننا ندرك ذاتنا بغير ارتسام وتمثل ، وهذا يعني أن العلم ليس التمثل والحصول فقط .

ت-اننا ندرك أموراً لا وجود لها في الخارج كالمفاهيم الاعتبارية التي سيأتي الحديث عنها ، وهذا يقودنا إلى القول بأن العلم هو عبارة عن اتحاد العلم العالم والمعلوم.

وما تقدم يعني أن العلم هو وجود، وهو وجود بالفعل[1]. فالمعرفة هي الوجود عينه ونعني بالوجود هنا الوجود الذهني ، واذا كنا نبحث عن ماهية المعرفة لابد لنا من البحث عن حقيقة هذا الوجود، اعني الوجود الذهني .

المحل الوجودي للمفاهيم التصريفية (الوجود الذهني)

إن الحديث عن الوجود الذهني هو حديث عن هذا الوجود بالذات ، وهو حديث عن المفاهيم التصريفية ، في هذا الوجود بالعرض ، وهذا يعني أننا أمام أمرين :

أولا- البحث عن إرتباط هذا الوجود الخارجي العيني وما تحققه المصادر فيه فالحديث عنه بالعرض وثانيا وهذا ما يتكفل الفصل الثاني ببيانه على نحوين :-

١- الاول الخاص بالمصادر التي تزود الانسان بهذا الوجود ، وسماها البحث مصادر المعرفة الانسانية ، مع ملاحظة أنه أضاف إليها ما ليس فيها لسبب يوضحه البحث في محله .

(١) ينظر : البنية الفلسفية للمعرفة عند ملا صدرا : ١٢٧-١٣٣.

٢- الثاني خاص بالمصادر التي تزود الانسان بقسم من موجودات العالم الذهني ، تلك هي المعلومات التصريفية ، سماها البحث مصادر المعرفة التصريفية.

ثانياً- البحث عن هذا الوجود وهو بعيد عن الارتباط بالوجود الخارجي ، فالحديث عنه بالذات و أولاً .

لابد لنا قبل الحديث عن المفاهيم بصورة عامة ، والمفاهيم التصريفية بصورة خاصة ، من إثبات الوجود الذهني أولاً ، ثم تأتي النوبة إلى الحديث عن خصائص هذه المفاهيم ، فالحديث عن الذات مقدم على الحديث عن خصائصها وصفاتها .

اختلفت الاقوال في الوجود الذهني بين نافٍ ومثبت له ، واختلف المثبتون في حقيقة هذا الوجود ، على النحو الاتي :-

أ- ان هذا الوجود وهو وجود ماهوي ، بمعنى أن ماهية الشيء الخارجي هي التي تحضر إلى الذهن .

ب-ان هذا الوجود هو عبارة عن حضور شبح الشيء الخارجي ، وليس ماهية الشيء[١] .

نحن نعتقد أن البحث عن المفاهيم لا يتم إلا بعد معرفة مراتب الوجود التي يمكن تقسيمها على النحو الآتي [٢]:-

١- الوجود العيني . كوجود الشجرة الخارجية ، و وجود الكتاب الخارجي .

٢- الوجود اللفظي ، وهو لفظ الشجرة ولفظ الكتاب ونحوهما .

٣- الوجود النطقي او الصوتي ، وهو الصوت المسموع للفظ الكتاب او لفظ الشجرة.

٤- الوجود الكتبي وهو هذه الاحرف المكتوبة على ظهر الورقة التي أمامنا الآن.

٥- الوجود الذهني وهو الصورة الذهنية الحاصلة عن الوجود العيني .

فهل حقيقة المفهوم هو حضور ماهية الموجود الخارجي كماهية الشجرة الخارجية ، وماهية الكتاب الخارجي ؟. أو حقيقة المفهوم هو انطباع شبح هذا الموجود الخارجي في الذهن ؟ .

---

(١) ينظر : نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي :٥٣.
(٢) ينظر : شرح كتاب المنطق ، السيد كمال الحيدري :٢٢/١ .

قبل الإجابة عن هذا التساؤل الذي إن لم يجب عنه بصورة صحيحة ستبقى المفاهيم أمراً مجهولاً ، الامر الذي يستتبع أن يكون العلم كذلك . يجب علينا إثبات الوجود الذهني أولاً .لاننا إن لم نتمكن من اثباته لم نتمكن من الحديث عن المفاهيم التي تقع في عرض هذا الوجود .

أدلة اثبات المحل الوجودي للمفاهيم التصريفية .

لقد سيقت أدلة كثيرة على إثبات الوجود الذهني منها :-

أ- اننا يمكن أن نتصور المعدوم الخارجي ، الامر الذي يحصل له تميز في الذهن، فلو لم يكن الوجود الذهني موجوداً لما أمكننا تصور المعدوم وتميزه .

ب-اننا نعطي أحكاماً في القضية الحقيقية – على ما سيأتي الحديث عنها في الفصل الثاني – على مفرداتها . وهذا يعني أن للافراد غير المحققة فيها موضوعاً وهو غير الموجود العيني الخارجي طبعاً. فلابد أن يكون ذلك الموضوع هو الوجود الذهني .

ت-إننا يمكن أن نأخذ معنى واحداً ينطبق على اشخاص كثيرين ، وهو ما سيسميه البحث بالمفهوم الكلي ، وهو ما يصح أن ينطبق على كثيرين وهذا المعنى لا يتفق على ما هو خارجي فلابد أن يكون محله الذهن [١] .

بعد أن اثبتنا الوجود الذهني ، يصح الحديث الآن عن المفاهيم التصريفية . بيد أن هناك اشكالية لابد لنا من حلها . وهي الموقع الجغرافي لهذه المفاهيم . بمعنى أننا لابد لنا من الكلام عن اقسام العلم والمعلوم حتى نعرف موقع المفاهيم التصريفية .

أقسام العلم

المفهوم التصريفي (علم التصريف) علم انفعالي

بعد أن عرفنا العلم فيما تقدم من البحث ، تأتي النوبة إلى الحديث عن هذا الحضور الذي هو العلم ، أحضر المعلوم قبل العلم ؟. أم حضر بعد العلم ؟.

يسمى العلم الاول علماً فعلياً ، بمعنى أن المعلوم حاضر لدى العالم قبل العلم بـه ، وهذا العلم هو الذي يوجد المعلوم .

(١)ينظر : نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي :٥٣-٥٥.

ويسمى العلم الثاني علماً انفعالياً بمعنى أن المعلوم حاضر لدى العالم بعد العلم به، فالوجود الخارجي للشجرة مثلاً هو الذي اوجد العلم، وهذا الوجود الخارجي بمنزلة الفاعل للعلم ومما لا شك فيه أن علم التصريف هو من النوع الثاني من العلوم [١]،

المفهوم التصريفي (علم التصريف) علم حصولي .

ثم إن حضور المعلوم لدى العالم تارة يكون بنفسه كحضور الفرح والحزن والألم والجوع ونحوها لدى العالم وتارة يكون حضور المعلوم بواسطة الحضور الكتاب لدى الانسان ، إنما تحضر صورته لا الكتاب نفسه ، وهذا بخلاف الحضور الاول .

يسمى الحضور الاول علماً حضورياً . ويسمى الثاني علماً حصولياً . وإن كان بينهما نحو من الارتباط سينشير إليه في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

وهذا يعني أن العلم الحصولي هو غير العلم الحضوري . ويمكن بيان الفروق بينهما على النحو الأتي [٢]:-

أ- ان العلم الحضوري هو عبارة عن حضور صورة المعلوم بنفسه لدى العالم كحضور الالم بنفسه عند المتألم . اما العلم الحصولي فهو حضور المعلوم لدى العالم كحضور صورة الكتاب لدى العالم به .

ب- إن العالم والمعلوم في العلم الحضوري يوجدان بوجود واحد ، فلا يوجد وجودان للشيء ، اما في العلم الحصولي فإن المعلوم والعالم يوجدان بوجودين ؛ الاول الوجود الذهني (وهو الصورة الذهنية للمعلوم) والثاني الوجود الخارجي للمعلوم وهو هذا الكتاب الذي أمامنا مثلا .

والذي يعلمه الذهن اولاً هو الصورة الذهنية للمعلوم ، فهي المعلومة بالذات وأولاً، ثم إن الشيء الخارجي يعلم بوساطة الصورة الذهنية ، فالشيء الخارجي – إذا ً- معلوم بالعرض وثانيا .

ث-إن هناك واسطة بين المعلوم الخارجي والعالم ، وهذه الواسطة هي الصورة الذهنية في العلم الحصولي ، وقد امكن وقوع الخطأ في هذا النوع من العلم اما في العلم الحضوري فلا مجال لتحقق الخطأ فيه لان المعلوم حاضر بنفسه لدى العالم ؛ فلا اثنينية فيه .

---

(١) ينظر : شرح كتاب المنطق ، السيد كمال الحيدري :٣٨/١ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه :٤٠/١.

ومن هنا اتضح أن علم التصريف هو علم حصولي وإنه علم انفعالي وأن مفاهيم علم التصريف مفاهيم داخلة في العلم الحصولي وهي موجودة بعد العلم بالموجودات الخارجية ، فعلم التصريف علم انفعالي توفره مصادر معرفية معينة، على مستوى القواعد سيأتي الحديث عنها في الفصل الثاني ان شاء الله .

وهذان المستويان يقعان في الوجود الذهني على نحوين ؛ الأول منهما على مستوى الألفاظ المفردة الموجودة في الذهن وتسمى مفاهيم والثاني منهما على مستوى الألفاظ المركبة الموجودة في الذهن وتسمى قضايا ، وعلى هذين المستويين يقسم العلم قسمين [١].

١- تصور: وهو ادراك المفاهيم التي نتعرف عليها دون أن يؤدي هذا الإدراك إلى الجزم بوجودها أو بعدمها ، فهو إدراك مجرد من اي شيء ، كادراك مفهوم السلب والاتخاذ والصيرورة ونحوها .

٢- تصديق: وهو إدراك يستلزم حكماً وجزماً بالنسبة للمطابقة للواقع . وهذا ما يمكن أن يكون في قولنا: الكتاب أحمر، فإننا ادركنا الكتاب وادركنا اللون الاحمر، وادركنا وجودهما واذعنا لهذا الوجود . وغير ذلك .

وبناءً على ما تقدم ، فإذا استتبع الادراك تصوراً مجرداً عن أي حكم أو اذعان كان العلم تصورياً . وعليه المفاهيم التصريفية المفردة وإن استتبع حكماً او اذعاناً كان العلم تصديقياً وعليه القواعد التصريفية .

ثم إن لكلا النوعين من الادراك متعلقاً يقع عليه . فمتعلق التصور أحد الامور الاربعة [٢]:

١- الالفاظ ، الإسم والفعل والحرف .

٢- النسبة بين طرفي الجملة الاخبارية ، عند الشك في هذه النسبة او التوهم في طرفيها .

٣- النسبة بين طرفي الجملة الانشائية كالامر والنهي والنداء والاستفهام وغيرها . لان الجملة الانشائية لا واقع لها حتى يقال انها تطابقه أو لا تطابقه .

٤- المركب الناقص كالمضاف والمضاف إليه نحو ، كتابُ عليٍ .

---

(١) ينظر : شرح كتاب المنطق :٦١/١.
(٢) ينظر : المصدر نفسه :١/ ٦٢ – ٦٣ .

أما متعلق التصديق فهو ادراك النسبة الواقعة بين طرفي الجملة الخبرية. فالتصديق في القاعدة التصريفية (أبنية المبالغة تدل على المبالغة والتكثير) متعلق في ادراك النسبة بين (أبنية المبالغة) و (تدل على المبالغة و التكثير) .

المفهوم التصريفي (علم التصريف) مفهوم كسبي

ثم إن التصور وهذا التصديق تارة لا يحتاجان إلى بحث وكسب ، وتارة يحتاجان إلى ذلك ففي الاولى يسمى العلم الحاصل بهما علم ضروري أو بديهي وفي الثانية يسمى علماً كسبياً .

ومثال العلم الضروري مفهوم الوجود ومفهوم العلم فتصورهما يكفي لحصولهما في الذهن . ومثال العلم الكسبي قولنا : فعل تفيد السلب . ومفعل اسم مكان ونحوهما .

وقولنا : فعل تفيد السلب ، احتاج في حصوله في الذهن إلى عدة عمليات ذهنية ويتكفل الفصل الثاني ببيانهما ، بوصفها قاعدة صرفية ، وهكذا قولنا : مفعل اسم مكان والقواعد التصريفية كلها كسبية .

فإن كان قسم من المفاهيم كسبية وأخرى ضرورية ، أرى ضرورة أن نتكلم عن أقسام كلا العلمين ، الضروري و الكسبي .

أقسام العلم الضروري :

تسمى أقسام العلم الضروري بالبديهيات ،التي ترجع اليها الكسبيات ، فاليقينيات تنقسم على قسمين ؛ بديهيات وكسبيات ، تعد الاولى اصول اليقينات ؛ لان الكسبيات ترجع إليها ، وتنقسم القضايا البديهيات إلى :

١- الاوليات ، وهي القضايا التي يصدق العقل بها بذاتها ، نحو قولنا ، الكل اعظم من الجزء .

٢- المشاهدات وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحس وهي على نوعين كما سيأتي الحديث عنها وهذا هو اصل المفاهيم التصريفية والقضايا التصريفية.

٣- الحدسيات ، وهي القضايا التي يكون مبدأ الحكم بها حدس قوي من النفس .

٤- المتواترات وهي القضايا التي تسكن اليها النفس بواسطة اخبار جماعة يمتنع اجتماعهم على الكذب وهذا اساس الاجماع التصريفي وأصل حجيته .

٥- الفطريات وهي القضايا التي تكون قياساتها معها كأن نقول أن الفعل قسم من أقسام الكلام .

أما أقسام العلم الكسبي فسيأتي الحديث عنها بصورة أتم وأكثر في الفصل الثاني عند حديثنا عن القياس البرهاني .

الارتباط الخارجي للمفهوم التصريفي

إن المفهوم بعد أن حصل في الذهن يقسم تقسيمات متعددة بحسب حيثية النظر :

أ- حيثية الانطباق ، فمن جهة انطباقه على كثرة مصاديقه او قلتها ، يقسم المفهوم على قسمين :-

١- المفهوم الذي يصلح أن ينطبق على مصاديق متعددة ، من نحو (انسان ، وفَعَل ، وفعّال ، وعلاّم ، وفعيل ، ويفعل ، والمشاركة ، والسلب) وغير ذلك .

٢- المفهوم الذي يصلح ان ينطبق على مصداق واحد من قبيل (محمد ، باقر جعفر ، علي) ونحو ذلك .

ب- حيثية التمثيل ، يقسم هذا المفهوم من جهة التمثل على قسمين أيضاً :-

١- المفاهيم التي توجد بوجود خارجي ، وبوجود ذهني ، مع ترتب الاثار لكلا الوجودين على محلها . مثل مفهوم الشجرة ، ومفهوم الكتاب ، ومفهوم الانسان ونحوها .

٢- المفاهيم التي لا توجد بوجود خارجي ، ولا هي تمثل صورة مباشرة للاشياء الخارجية ، وليس هذا مناط التعين للاشياء المختلفة . وملاكاً التمايزها ومحل وجود هذه المفاهيم الذهن فقط .

مما تقدم نفهم أن الصنف الاول من المفاهيم التي تقع في الجهة الاولى من حيثية التمثل له وجودان ؛ وجود خارجي ووجود ذهني وأن الصنف الثاني منها له وجود واحد هو الوجود الذهني .

فإذا اخذنا مفهومين مثلاً ، مفهوم التصريف ومفهوم اللوحة . وجدنا ان المفهوم الثاني مأخوذ من موجود خارجي ذي ابعاد معلومة ، اما مربع الشكل او المستطيل ، او قد يأخذ اشكالاً اخرى ، فهذا المفهوم (اللوحة) مأخوذ من هذا الموجود ، وعندما نطلق لفظ لوحة او نسمعه نُفِهم او نَفهم هذا الموجود الخارجي المعلوم ، وهو اول

المتبادرين إلى الذهن . أما المفهوم التصريفي فإننا لا نجد له ارتباطا مباشرا بالمصداق الخارجي العيني ، بل العقل انتزع من مجموعة الافعال التي يقوم بها الانسان مفهوما معينا ، فمفهوم المشاركة أخذ العقل هذا المفهوم من اشتراك طرفين بفعل معين نحو : قاتل احمد خالدا ، فمن عملية (الاشتراك) في فعل القتل انتزع العقل مفهوم المشاركة . وهذا يعني أن الانسان يدرك أولا وبالذات الفعل ثم ينتزع المفهوم فيدركه بالعرض وثانيا .

مصادر المفاهيم التصريفية

كثيرا ما يرد على الذهن سؤال : كيف حصلنا على المفاهيم التصريفية ؟ ، وما هي المصادر التي تزودنا بالمفاهيم التصريفية ؟. أو بسؤال آخر : كيف استطاع الذهن الحصول على أشياء ليست لها وجود منحاز في الخارج ؟. فمفهوم التجدد والثبوت والمشاركة والتسبب والامتلاء و الطلب والمطاوعة والمبالغة والمفاضلة والزيادة والغير والعيوب والخلو والجمع والاعطاء و التفريق والمنع و الفرح والحزن والاتخاذ والسلب والاظهار والحينونة وغيرها من المفاهيم التصريفية التي ليس لها وجود مستقل في الخارج . فهي ليس من قبيل مفهوم الكتاب أو القلم أو الشجرة . كيف حصل عليها الذهن الانساني ؟ ، وما هي المصادر التي استعان بها الذهن لتحقيق ذلك ؟.

تبنت الفلسفة الاسلامية الحديثة النظرة الصحيحة في كيفية تحصيل الانسان المعرفة ، فبعد أن ثبت لديها أن هناك واقعاً ووجوداً يمكن أن يأخذ الانسان منه علومه ، اتجهت إلى تقسيم المصادر التي يعتمد عليها هذا الانسان في تحصيل المعرفة ، فقسمت المصادر المعرفية على النحو الآتي :-

١- الحس : يعد الحس أهم المصادر المعرفية التي يستقي منها الانسان علومه الحصولية فهو الوسيلة التي تربط بقية المصادر بالواقع العيني الخارجي . فمن خلال الحواس الخمس (الباصرة والشامة واللامسة والذائقة والسامعة) يمكن أن يحصل الانسان على كل ما يقع في دائرتها ، فبالاعتماد عليها يحصل على كل ما هو مبصر ومشموم وملموس ومتذوق ومسموع [١].فإذا فقد احدى هذه الحواس فقد الادراكات التي يمكن الحصول عليها من هذه الحاسة المفقودة ،لذا قيل ((من فقد حساً فقد علماً)) [٢]، ومن صفات المفاهيم التي يدركها الحس انها مقيدة بقيد

(١) ينظر : نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة ، د. راجح عبد الحميد:٥٤٠.
(٢) ينظر : الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة ، صدر الدين محمد الشيرازي :٧٤/٧ ، والعلم والحكمة في الكتاب والسنة ، الريشهري :١٢٥

المادة والصورة ، بمعنى أنها جزئية لا كلية . وهذا المصدر هو أول المصادر التي يستعين بها الانسان في تحصيل المفاهيم التصريفية ، لذا سنعلم بعد قليل أن المفاهيم التصريفية مفاهيم انتزاعية .

٢- الخيال : بعد أن يدرك الإنسان الصور الخارجية عن طريق الحواس الخمس ، تنتقل هذه الصورة إلى قوة الخيال* فتكون الصورة الذهنية مجردة من المادة . وتحصل هذه الصورة بعد أن يذهب ذلك المحسوس من هيئته المادية والصورية عن الحاسة. فتبقى في قوة الخيال صورة مجردة من المادة [١]، ومن صفات هذه الصورة أنها جزئية [٢] . وهنا يقال أن المفهوم التصريفي بعد أن تأخذه الحواس من الوجود الخارجي تعمل قوة الخيال على استقباله أولا ثم ارساله إلى القوة الواهمة .

٣- الواهمة ، بعد أن تتجاوز الصورة التي ادركها الانسان الحس وقوة الخيال تصل إلى قوة الواهمة وتسمى المعاني التي تدركها هذه القوى ، او التي وصلت إلى هذه القوة بالمعاني الوهمية ، ومعانيها جزئية ايضاً [٣] . إلا أن المفهوم التصريفي لم يكن كذلك ، الا بعد أن ترسله القوة الواهمة إلى العقل .

٤- العقل : يدرك العقل الصور التي وقعت في قوة الخيال وقوة الواهمة ؛ ولكنها معقولة بمعنى أنها كلية . وبقاؤها فيه غير مفتقر إلى قوة الخيال والواهمة [٤] .وبغير هذه القوة (القوة العاقلة) ((لا تستقل الادراكات الحسية بتحصيل المعرفة العلمية ، وان كانت تشكل اساساً تقوم عليه، فالحس – وحده – غير كاف في اقامة مثل هذه المعرفة مما تكرر ، وادراكه للمدركات ، بل لابد من العقل الذي يتلقى مادة المدركات التي هيأتها له الحواس ، فيقوم بترتيبها ، وتنظيمها ثم استنساخ دلالاتها المعنوية على ضوء* المبادىء الفطرية ، حيث تتم المعرفة))[٥] . إلى هذا المحل يكون المفهوم التصريفي قد صار مفهوما كلـيا يحسـن التعامل معه. وهذا يعني أننا قد حصلنا على المفهوم التصريفي عبر الحس أولا ثم قوة الخيال ثم قوة الوهم ثم دخل مرحلة قوة العقل فصار عندئذ مفهوما تصريفيا كليا .

---

* تسمى (المصورة) ايضاً وهي ((قوة تحفظ بها الصورة الموجودة في الباطن)). الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة:٣١١/٩.

(١) ينظر : الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة:١٦٦/١.

(٢) ينظر : نظرية المعرفة في القرآن الكريم :٢٤٤.

(٣) ينظر من المبدأ إلى المعاد في حوار بين طالبين ، المنتظري: ٥٣.

(٤) ينظر : نظرية المعرفة في القران الكريم :٢٤٤ .وبشأن هذه القوى ينظر : بحوث في علم النفس الفلسفي ، عبد الله الاسعد :٥٥ – ٧٢ .

* كذا والصواب : في ضوء .

(٥) مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي ، د. عبد الرحمن زيد الزبيدي :٤٩٧.

إن ما ذكرناه قبل قليل يمكن النظر إليه من جهتين :-

الاولى – تمثل مصادر المعرفة ،لذا سميتها بالقوى ، وسيأتي الحديث عن هذه القوى في اول الفصل الثاني ان شاء الله .

الثانية – تمثل مراحل المعرفة، التي تبدأ اولاً بالحس ثم ننتقل إلى الخيال ثم إلى الوهم ثم إلى العقل، وهكذا فإن كل قوة تبدع صورة موافقة مرتبتها [١].

وهنا يطرح سؤال ، أحضرت هذه الصورة الذهنية (المفهوم) او (المعنى) في الذهن بنفسه أم بالواسطة؟ .

تبدو الاجابة على هذا التساؤل سهلة جدا ؛ لأن البحث أوضح قبل قليل أن المفهوم التصريفي قد مر بثلاث مراحل قبل أن يكون كذلك ، فما حضر في نهاية المطاف هو ماهية الوجود الخارجي ، لا الوجود نفسه ؛ لاستحالة انطباع الكبير في الصغير .

أنواع المفاهيم ومحل المفهوم التصريفي منها

بعد أن تجلت لنا أهمية بحث المفاهيم ، يأتي الكلام إلى أنواعها ومحل المفاهيم التصريفية منها ، التي من خلالها تحصل عملية الفهم والإفهام ، ومن ثم ارتباط هذا الإنسان بالواقع لان الإنسان لما كان جزءاً من الواقع ، فانه سيكون ذا ارتباط به ، وهذا الارتباط يجعل النفس في ميدان خلق الصور للأشياء الخارجية في صقع ذاتها ، لكن بنحو آخر من الوجود يختلف سنخاً عن الوجود الخارجي لتلك الاشياء . فمثلاً عندما تتصل النفس الانسانية وترتبط بهذا (الكتاب) الذي امامنا بنحو من الاتحاد ، فانها تنشيء صورته في صقع ذاتها ، وتراه في نومها ويقظتها . وهذا الكتاب – بحسب ماهيته – واحد لا ريب فيه ، وهو ذو وجودين ؛ وجود خارجي ووجود نفسي ذهني .

ولما كان الوجود الذهني عبارة عن الصورة الذهنية الحاصلة للاشياء الخارجية (وهذا هو المفهوم الذي ذكرناه سلفاً) ، فان حصوله لا يتحقق بغير هذا الارتباط ، بمعنى ((ان حصول اي مفهوم في الذهن يتوقف على الاتصال بمصداقه الخارجي فوجود مفهوم في الذهن دون الاتصال بالواقع الخارجي ينتج لنا قابلية انطباقه وصدقه على اشياء كثيرة ، وهو أمر باطل ، لان المفاهيم الذهنية لها قابلية

(١) ينظر : نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي :١١٠ .

الانطباق على بعض الاشياء دون بعضها الأخر. فتحصل ضرورة أخذ المفهوم الذهني من مصداق ما))[1] ، وهذا المصداق هو ما عبرنا عنه سابقاً بحقيقة الشيء .

وهنا يقال إن حصول صورة الشيء في الذهن يقسم على قسمين من حيثية التمثل ، على النحو الآتي :

- المفاهيم التي توجد بوجود خارجي وبوجود ذهني ، مع ترتب الآثار لكلا الوجودين على محلها ، كمفهوم باب ، ومفهوم قلم ، ومفهوم كتاب .
- المفاهيم التي لا توجد بوجود خارجي ، وهي لا تمثل صورة مباشرة للاشياء الخارجية ، وليست مناطا لتعين الاشياء المختلفة وملاكا لتمايزها . محل وجود هذه المفاهيم هو الذهن .

يسمى النوع الاول من المفاهيم بـ(المفاهيم الحقيقية)، وتسمى المفاهيم التي من النوع الاول بـ(المفاهيم الاعتبارية) . ويطلق على النوع الاول اسم (المعقولات الاولية) أيضا، كما تسمى مفاهيم النوع الثاني (المعقولات الثانية)، سميت الاولى بالاولية؛ لأنها أول ما يدركه الانسان عبر الحواس التي ذكرها البحث قبل قليل. ثم يدرك الانسان النوع الثاني بعدها لذا سميت بالثانية.

إن المفاهيم التصريفية كالتكرير والمبالغة والاعطاء والطلب والخلو والمطاوعة والاتخاذ والسلب والازالة والتكلف والاظهار ونحوها مما لا تمثل صورة مباشرة للاشياء الخارجية ، وليست مناطا لتعين الاشياء وتمايزها ؛ لعدم وجودها بوجود مستقل كوجود الكتاب والشجرة والقلم ، فهي مفاهيم اعتبارية أو مفاهيم ثانية .

وتقسم المفاهيم من حيثية الانطباق على قسمين :

- المفاهيم الجزئية ، وهي المفاهيم التي لا تكون منطبقة إلا على مصداق واحد فقط ، فمفهوم الكتاب لا ينطبق إلا على هذا الكتاب الذي هو أمامنا الآن .
- المفاهيم الكلية ، وهي المفاهيم التي تقبل الانطباق على أكثر من مصداق ، فالمفهوم التصريفي يصلح للانطباق على الموارد التي تدخل فيه جميعها ،لذا فالمفهوم التصريفي مفهوم كلي .

(١) العقل والعاقل والمعقول، ميثاق طالب: ١٧٥.

أقسام المفهوم الكلي وموقع المفهوم التصريفي منها

وبصورة عامة تقسم المفاهيم الكلية (الاعتبارية) على ثلاثة أقسام؛ مفاهيم ماهوية، ومفاهيم فلسفية، ومفاهيم منطقية. ولكل قسم مجموعة من الخصائص تميزه من غيره من المفاهيم ، ومن خلال هذه الخصائص يمكن بيان تعريف كل قسم منها ، فتعريفها سيكون من باب تعريف الشيء بخصائصه .

خصائص المفاهيم الماهوية :

١- المفهوم الماهوي هو ما يكون له مصداق خارجي عيني يكون بازائه[١].

٢- ان هذه المفاهيم تحكي عن ماهية الاشياء وتقوم بتعيين حدود وجودها[٢].

٣- ان المفهوم الماهوي حينما يطلق فانه يحمل على مصاديقه ويكون داخلاً في ماهيته واجزائه الذاتية. فمثلا (الصقر حيوان) فان الحيوانية داخلة في ماهية الصقر ومقومه له، وحاكية عن حد وجوده[٢] .

٤- المعقولات الاولية او المفاهيم الماهوية تختص بنوع خاص او جنس خاص[٣].

٥- المعقولات الاولية هي مناط التمايز والاختلاف بين الاشياء[٤].

٦- المفاهيم الماهوية موجودة بوجودين، وجود خارجي ووجود ذهني. ولكل وجود منهما اثر معين في عالمه[٥].

٧- المعقولات الاولية عبارة عن صور التقطت مباشرة من الاعيان الخارجية عن طريق الحواس التي تعد احدى مصادر المعرفة الانسانية[٦] ، كما سيأتي بيانه في اول الفصل الثاني ان شاء الله تعالى.

٨ -لا تحتاج المفاهيم الماهوية في عملية ادراكها إلى تحليل وتجرد عقلي تام[٦] .

---

(١) ينظر: المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة:١٣٠.
(٢) ينظر: المنهج الجديد في تعليم الفلسفة:٢٠٢/١ ، و المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة:١٣٠.
(٣) ينظر: دروس في الحكمة المتعالية، كمال الحيدري: ٢٧٥/١.
(٤) ينظر: المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة:١٣٢.
(٥) ينظر: شرح المنظومة المطول ، مرتضى مطهري :٨٥/٢-٨٩ .
(٦) ينظر: نهاية الحكمة، محمد حسين الطباطبائي :٢٥٦.
(٧)(٨)(٩) ينظر: المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة :١٣١ -١٣٢ .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه :١٣٢.

٩- قابلة للادراك والاشارة الحسية ؛ لان مصدرها المعرفي الحس كما ذكرنا قبل قليل.

١٠-كل مفهوم ماهوي يشير إلى هوية موجود مستقلة عما يدل عليه مفهوم ماهوي آخر[٧].

وهنا نتساءل هل تنطبق هذه الصفات والخصائص التي ذكرت قبل قليل على المفاهيم التصريفية التي ذكرنا سابقاً؟ . قبل الاجابة عن هذا السؤال نذكر خصائص المفاهيم الاخرى .

خصائص المفاهيم الفلسفية

١- يغطي هذا القسم من المفاهيم جميع الموجودات ولا تختص بموجود دون أخر[٨].

٢- لا تحصل هذه المفاهيم عن الطريق المباشر بالواقع الخارجي بل عن طريق التماس المباشر للذهن[١].

٣- تكون المفاهيم الفلسفية صفات للاشياء ولا تكون بصورة ذوات الأشياء[٢].

٤- ليس لهذه المفاهيم مصاديق خارجية.

٥- ان الفقرة الرابعة لا تعني ان ليس لهذه المفاهيم أي واقع فهي وإن كانت اعتبارية الا ان لها منشأ انتزعت منه هذه المفاهيم[٣].

٦- وبناءً على ذلك ليس لهذه المفاهيم وجود خارجي مستقل.

٧- وهذا يعني ان هذا النوع من المفاهيم غير قابل للاشارة الحسية لان مصدرها المعرفي ليس الحس كما سنعلم بعد حين.

٨- تعتبر هذه المفاهيم أوصافاً ذهنية للموجودات الخارجية ولكن لا صورة لها[٤].

٩- وعليه فان ثبوت هذه المفاهيم يكون بثبوت مصاديقها الخارجية [٥].

---

(١) ينظر : ايضاح الحكمة في شرح بداية الحكمة :٤١١/١-٤١٣.
(٢) ينظر : الشفاء ، الالهيات ، ابن سينا:١٢-١٣.
(٣) ينظر : المنهج الجديد في تعليم الفلسفة :١٥٢/٢، ٢١٠ .
(٤) ينظر : المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة : ١٣٣.
(٥) ينظر : اصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، محمد حسين الطباطبائي : ١٢٣/١ ، ونهاية الحكمة :٢٠ .

١٠-تحصل في الذهن عن طريق فعالية عقلية مجردة وبهذا فهي خلاف المفاهيم المادية [١].

١١-غير مسبوقة بالادراك الحسي والخيالي [٢].

١٢-على الرغم من أن هذه ليس لها مصدر مستقل –كما ذكرنا- الا ان لها تعلقاً بالامور الواقعية في الخارج وترتبط بها.[٣]

١٣-تحصل للذهن عن طريق المفاهيم الماهوية التي لها تحقق في الخارج. لذا قلنا سابقاً ان لها منشأ انتزاع بمعنى ان منشأ انتزاع المفاهيم الفلسفية هو المعقولات الماهوية الناظرة إلى الخارج [٤].

١٤-تصدق هذه المفاهيم على مواردها بنحو التشكيك بمعنى ان هذه المفاهيم تحصل لهذه الموارد التي تنطبق عليها على حد سواء ولكن يقع الاختلاف من حيث القوة والضعف[٥].

١٥-وجود هذه المفاهيم انما يكون بحسب وجود الموجودات الخارجية وخارجيتها موجودة بوجودها[٦].

وتأتي الان النوبة إلى الإجابة عن السؤال الذي طرحناه مرتين بعد ذكرنا خصائص المفاهيم الماهوية والفلسفية وأجلنا الاجابة عنه في محل اخر وهنا يأتي المحل الاخر ولكن قبل الاجابة عليه لابد لنا من معرفة خصائص المفاهيم المنطقية.

خصائص المفاهيم المنطقية:-

١- لا تكون للمفاهيم المنطقية أية صورة خارجية، بل يكون موضوعها وصفاتها موجودة في الذهن فقط[٧].

٢- ليس لهذه المفاهيم مصداق خارجي، بل حيثية مصداقها كونها في الذهن[١].

---

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٣٥ .
(١) ينظر : شرح المنظومة المطول :٢ /٦٠ .
(٣) ينظر: المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة :١٣٤.
(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١٣٥
(٥) ينظر: المصدر نفسه : ١٣٥ -١٣٦ .
(٦) ينظر: الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة : ١ / ١٤٠ – ١٧٢ – ١٧٩ – ١٨٠.
(٧) ينظر: شرح المنظومة المختصر : ٩٥-٩٩.

٣- المفاهيم المنطقية لا تكون أوصافا للواقعيات الموجودة في الخارج، لأنها مجردة وعقلانية إلى درجة لا يمكن أن يقام بينها وبين عالم خارجي أي نحو من الارتباط. وليس لها وجود خارجي كما ذكرنا قبل قليل[٢].

٤- اما كيفية حصولها في الذهن، فانها تحصل بواسطة الصورة الذهنية والماهيات الذهنية، ومثالها الجنس والفصل والقياس ونحوها[٣].

٥- بناء على ما تقدم في الفقرة السابقة لا تكون المفاهيم المنطقية وصفاً او ماهية للموجودات الخاصة المتحققة في الخارجي، بل هي وصف للمدركات الذهنية[٤].

٦- وبناء على ما تقدم ايضا في الفقرات السابقة، لا تكون هذه المفاهيم مسبوقة بادراك حسي او خيالي[٥].

٧- القضايا التي تتكون منها هذه المفاهيم هي قضايا ذهنية. وسيأتي الحديث عن انواع القضايا والمراد من كل واحدة منها[٦].

٨- المسائل التي تبحث في علم المنطق تتشكل من هذه المفاهيم كمفهوم الكلي والجنس والفصل والجزئي والمعرف والمعرف والحجة والتمثيل والعكس والنقيض وغيرها[٧].

وهناك عدد من الصفات التي تميز هذا النوع من المفاهيم يعرض عنها البحث بعد أن ذكر أبرزها.

وهنا نعيد السؤال الذي طرح في نهاية بيان خصائص المفاهيم الماهوية. ونعيد ما ذكرناه بشأن الاجابة ايضا. وان كانت معالم الاجابة قد اتضحت بنحو ما. وهذا ما سيعمل البحث على توضيحه عبر الحديث عن اعتبارية المفاهيم التصريفية .

---

(١) ينظر: المصدر نفسه : ٩٦-٩٩.
(٢) ينظر: المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة :١٣٦.
(٣) ينظر : شرح المنظومة المختصر : ٨.
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣٩.
(٥) ينظر : المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة :١٣٦ .
(٦) ينظر : الايدلوجية المقارنة ، محمد تقي مصباح : ١١١ .
(٧) ينظر: المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة:١٣٦.

اعتبارية المفاهيم التصريفية

تبين من خلال الخصائص التي ذكرت لانواع المفاهيم أن المفاهيم التصريفية ليست من قبيل المفاهيم الماهوية ؛ لعدم وجود مصداق عيني خارجي لها ، كما أنها لاتحكي عن ماهية الاشياء ، وأنها لا تكون داخلة في ماهية الموجود الخارجي ولا في اجزائه ، كما أنها لا تختص بنوع معين من الموجودات ، كما أنها لا توجد إلا بوجود واحد ، وهي ليست ملتقطة من الوجود العيني الخارجي . وادراكها يحتاج إلى نوع من التحليل والتجرد العقلي على ما نقلناه في مصادر تحصيلها . كما أن المفاهيم التصريفية لا تدرك بوساطة الحواس .

وتبين أيضا أن المفاهيم التصريفية ليست من قبيل المفاهيم المنطقية ؛ فهي ليست من قبيل المعرف والحجة والاستدلال والجنس والفصل والنوع وغيرها من المفاهيم التي تستعمل في علم المنطق .

مما تقدم لم يبق أمامنا إلا القول بأنها من قبيل المفاهيم الفلسفية . وبصورة عامة يمكن أن يقال : إن المفاهيم التصريفية (اعني المفاهيم المستعملة في علم التصريف ، الخاصة ، بالمعاني المستخلصة من الأبنية ، او الخاصة بالمباني التصريفية ، على النحو الذي ذكرنا في بداية البحث) هي مفاهيم اعتبارية . وهنا تأتي مجموعة من الاسئلة :-

أ- ماذا نعني بالاعتبار ؟.

ب-وما هي جذور المفاهيم التصريفية ؟.

ت- وما هي لوازم هذه المفاهيم ؟.

ث- وما هي أنحاء تغير المفاهيم التصريفية ؟.

وغير ذلك من الاسئلة التي لابد من الاجابة عنها . وهذا ما سنتوجه إليه الآن .

الاعتبار لغة

ذكرت المعاجم العربية معاني متعددة ، منها العبرة والاتعاظ والتعجب و التدبر والنظر والمجاوزة .

فقد ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أن الاعتبار بمعنى العبرة .قال:((والعبرة والاعتبار لما مضى)) [١].ووافقه ابن منظور في لسانه ، فقال : ((العبرُ جمع عبرة وهي كالموعظة مما يتعظ به الانسان ويعمل به ويعتبر ليستدل به على غيره والعبرة الاعتبار بما مضى)) [٢]

ووافقهما صاحب تاج العروس ، واضاف معنى التعجب عليهما ، فقال : ((والعبرة أيضا : الاعتبار بما مضى . وقيل : هو الإسمُ من الاعتبار و اعتبر منه : تعجب))[٣]

واضاف الزبيدي معنى آخر ايضاً حين قال : ((والاعتبار هو التدبر والنظر وفي البصائر للمصنف : العبرة والاعتبار : الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد الى ما ليس بمشاهد))[٤].

واضاف الكفوي معنى المجاوزة للاعتبار ، فقال : ((الاعتبار هو مأخوذ من العبور والمجاوزة من شيء إلى شيء ولهذا سميت العبرة عبرة والمعبر معبراً واللفظ عبارة))[٥] .

الاعتبار اصطلاحا

إن البحث عن معنى الاعتبار في الاصطلاح يقودنا إلى التوجه نحو العلوم التي استعملت هذا اللفظ ، واستبيان المعنى عندها . وهذا يعني أن لفظ الاعتبار ، مشترك لفظي مستعمل في معانٍ متعددة منها :-

١- في ميدان البحث الفلسفي ، يستعمل هذا اللفظ ويراد منه :-

أ- الشيء المتحقق بالعرض والمجاز، ويعبر عنها، المقولات المنطقية ايضاً، و ((التي هي بصدد بيان احكام الوجود الذهني للمقولات الذهنية الماهوية)) [٦] .

ب- يطلق لفظ الاعتبار على المعقولات الثانية المنطقية ((التي هي بصدد بيان احكام الوجود الذهني للمقولات الماهوية)) [١] .

---

(١) كتاب العين :١١٢/١ ، مادة (عبر) .
(٢) لسان العرب : ٥٢٩/٤.مادة (عبر) .
(٣) تاج العروس : ٣١٤٥/١.
(٤) تاج العروس: ٣١٤٨/١ .
(٥) الكليات :١٤٧.
(٦) مدخل إلى مناهج المعرفة ، السيد كمال الحيدري : ١٣٥.

ت- ويطلق على المفاهيم الماهوية لفظ الاعتبار ، وميزت المفاهيم الماهوية بـ((انها تحكي ماهية الأشياء وتعين حدود وجودها))[٢].

ث- ويطلق على المعقولات الثانية الفلسفية التي : ((يتوقف انتزاع هذه المفاهيم الفلسفية على جهد خاص يقدم به العقل من قبيل أن يقارن بعض الاشياء ببعض ، فيكتشف أن بعضها متوقف على بعض الآخر فينتزع العلية والمعلولية))[٣]

٢- وفي ميدان علم الاخلاق يستعمل هذا اللفظ ، فتدعى المفاهيم الاخلاقية والقيمية بالمفاهيم الاعتبارية [٤].

٣- ولهذا اللفظ استعمال آخر في ميدان علم القانون ، حيث تسمى المفاهيم القانونية بالمفاهيم الاعتبارية [٧].

٤- ويطلق علماء الاصول لفظ (الاعتبار) على تلك المفاهيم التي ليس لها ما يطابقها في الخارج ، وإنما هي مفاهيم اعتبارية صرفة ، كما فعل المحقق الخراساني في كفاية الأصول [٥] .

إن المراد من الاعتبار في البحث هو ما يطلق على المعقولات الثانية الفلسفية . فقد اتضح أن المفهوم التصريفي مفهوم يقوم العقل بتحصيله بعد عدة وظائف يقوم بها ، وسيأتي الحديث عن هذه الوظائف في بداية الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

وبمعنى آخر ، إن القوة العاقلة في الانسان هي الذي تضع لهذه المفاهيم قيمة يعتبرها الناس ؛ لإجل عملية الفهم والتفهيم .

جذور المفاهيم التصريفية

إن جذور المفاهيم التصريفية عند الانسان ،كانت عن علم وادراك بمبادىء العلم وغاياته . بمعنى أن هذه المفاهيم انما صدرت عن احساس وشعور من لدن الانسان ، وهذا الاحساس سابق لهذه المفاهيم ، وبه حددت هذه المفاهيم كما حددت مواردها على نحو كلي .

---

(١) المصدر نفسه :١٣٥ .
(٢) المنهج الجديد في تعليم الفلسفة: ١٨٧/١ .
(٣) العقل والعاقل والمعقول : ٣٥٧-٣٥٨ .
(٤) ينظر : الاخلاق في القران، محمد تقي مصباح : ١٣/١ .
(٢) ينظر : المنهج الجديد في تعليم الفلسفة : ١٨٨/١.

(٣) ينظر : كفاية الاصول : ١١٤.

وكان من تحديدها أن صارت على النحو الذي سنعرفه بعد قليل ، ومن تحديد مواردها ، ان هذا المفهوم أو ذاك المفهوم لا ينطبق إلا على الكلمات التي جاءت على وفق هذا البناء . وهذا يعني أن الانسان قد أحس وأدرك ضرورة أن لا تختلط هذه المفاهيم فيما بينها . و لا تختلط مواردها أيضاً .

واذا توجه الانسان إلى عملية الفهم والتفهيم ، فإنه يجعل هذا التحديد في المفهوم التصريفي وهذا التحديد في موارد هذا المفهوم واجباً عليه بمعنى أن الانسان يوجد نسبة الوجوب بينه وبين المفاهيم التصريفية .

وبهذا يتضح أن جذور الاعتبار بصورة عامة هي الاحساسات الباطنية القائمة على اساس العلم او الادراك [١] .

أما مصدر هذه الاحساسات الباطنية الملازمة للإدراك عند الانسان ، فانه عبارة عن الاحتياجات الطبيعية للكائن البشري . بمعنى أن المفاهيم التصريفية أنما نشأت بفعل الاحساسات الباطنية ، والاحساسات الباطنية نشأت بفعل الاحتياجات الطبيعية للانسان .

وهذا يعني أن نشأة المفاهيم الاعتبارية كانت بفعل امرين هما : اصل بذل الجهد من اجل الحياة ، واصل التكيف مع البيئة [٢].

وهذان الاصلان يفتحان باب الاجتهاد العلمي في علم التصريف العربي على مستوييه ، المفاهيم والقواعد .

لوازم المفاهيم التصريفية

بناءً على ما تقدم في جذور المفاهيم التصريفية ، يتضح لنا أن الاعتباريات ومنها المفاهيم التصريفية غير ثابتة ، بل تسير على وفق بذل الجهد من اجل الحياة ، والتكيف مع البيئة . وعلى وفق الزمان والمكان والطبيعة . لذا من الطبيعي أن يتخلف ما ألفناه عما عرفناه [٣].

ومن لوازم الاعتباريات التصريفية ايضاً، أنها يجب أن لا تقف عند حدٍ معين ، بل حياتنا بتغيرها وهذا شأن اللغة بصورة عامة .

---

(١) ينظر : نظرية المعرفة والادراكات الاعتبارية عند العلامة الطباطبائي:١٢٩.
(٢) ينظر : أصول الفلسفة والمذهب الواقعي :١٨٣/٢.
(٣) ينظر : نظرية المعرفة والادراكات الاعتبارية عند العلامة الطباطبائي :١٣٣ .

أنحاء تغير المفاهيم التصريفية

يتكون الكلام العربي من الفاظ ، وهذه الالفاظ تارة تكون مفردة، نحو علي، وكتاب، وشجرة، وعالم، وفقيه، ويحكم، ويخلف، والارز، وحمراء، وغيرها.

وتارة تكون مركبة نحو علي يحكم ، علي يخلف، شجرة حمراء، وكتاب احمر، وعالم فقيه ، هذا في الجانب البنائي .

أما في الجانب الدلالي، فان هذه الالفاظ المكونة الجانب اللغوي، أما ان تدل على معنى ما ، أو تدل على معان متعددة.

ثم إن هذا المعنى الذي دل عليه هذا اللفظ ، أما أن يدل على هذا الموجود العيني الخارجي الواحد نحو علي ومحمد والكتاب والقلم ونحو ذلك .

واما أن يدل هذا المعنى على موجودات عينية خارجية متعددة نحو انسان فهو يدل على علي وحمد وباقر واحمد وفاطمة وليلى ونحوها [١].

إن المعنى الذي يدل على موجود عيني خارجي واحد يسمى معنى جزئيا او مفهوما جزئيا. وان والمعنى الذي يدل على موجودات عينية خارجية كثيرة يسمى معنى كليا أو مفهوما كليا ، كما ذكرنا قبل قليل.

من هنا تبين لنا أننا أمام أمرين ؛ الاول مرتبط بالبناء اللغوي ، والآخر مرتبط بالمفهوم اللغوي . كما أن الحامل لهذين الامرين (الانسان) مرتبط بواقع خارجي يعيش فيه ، فاذا أعطى هذا الانسان هذا البناء وهذا المفهوم لشيء معين ولحد معين ، فان ذلك يكون بفعل سبب معين .الأمر الذي يوجب علينا البحث عن الاسباب التي توجب هذا الاعطاء أو هذا التغير ، ويمكن بيانها على النحو الآتي :

١- البيئة التي يعيش فيها الانسان من أرض ومناخ و ثروات طبيعية وماء ونبات وحيوان ونحو ذلك . فكل هذا مما يترك أثره على نمط الحياة الاجتماعية عند الانسان ومن ثم على الانسان ولغته أخلاقه وافكاره ، وهي كلها مما هو مؤثر الادراكات الاعتبارية التي منها المفاهيم التصريفية .

فمما لاشك فيه أن البيئة التي يعيشها الانسان في هذا العصر تختلف عما ألفه الانسان العربي الذي عاش في عصر التقيد في علم التصريفي العربي . فقد اختلفت الملابس والمساكن والادوات التي يستعين بها في تسيير نواحي الحياة مما هي داخلة في الادراكات الانسانية ، فهي تحتاج إلى أبنية لغوية

(١) ينظر : المنطقيات ، الفارابي ، النصوص المنطقية :٢٨/١.

معبرة عنها وتحتاج إلى مفاهيم تشير اليها أيضا . الامر الذي يجعل باب الاجتهاد مفتوحا امام هذه التغييرات التي يعتقد الباحث أن لغة القرآن قادرة على إعطاء كل مدرك حقه من اللفظ والمفهوم .أما إذا اغلقنا باب الاجتهاد في اللغة وفي علم التصريف بالخصوص فان ذلك يميت لغة القرآن ويجعل في اللغة من الدخيل عليها مما لا يعد ولا يحصى .

٢- الافكار الموروثة والعادات التربوية التي يكون لها الدور الاساس في هذه المفاهيم ، فضلا عن موانع المعرفة التي سيتكفل الفصل الثالث ببيانها . فكل هذا مما يميت المفهوم التصريفي ويبقيه على حاله منذ نشأته وإلى قيام الساعة ، من أجل ذلك قامت المجامع اللغوية مشكورة بحل هذه المعضلات اللغوية في البلاد العربية بين الفينة والاخرى .

٣- الاضافات العلمية التي يراها الانسان يوميا ، الامر الذي يوجب على البنية التصريفية والمفهوم التصريفي أن يواجه مثل هذه الاضافات . لذا سنواجه في الفصل الثالث مما هو أهل أن يناقش تحت موضوع النحت إن شاء الله تعالى .

ظهور الادراك والتكثر في المفهوم التصريفي :

عرف الإدراك بتعريف العلم الذي هو((عبارة عن حضور نفس الشيء أو صورته الجزئية أو مفهومه الكلي عند موجود مجرد)) [١].

أما معرفة كيفية حصول التكثر والتنوع في الإدراكات ، فمرتبطة بالإلتفات إلى الأصل الذي نشأت عنه هذه الإدراكات البشرية . وهذا الأصل هو العلم الحضوري الذي ذكرنا تعريفه في بداية الفصل وسنعيده هنا مع بعض ما ذكرناه سابقا ؛ لحاجتنا اليه في بيان هذا الظهور وهذا التكثر .

يقسم العلم الحضوري على أربعة أقسام :-

- علم النفس بذاتها .
- علم النفس بأفعالها في إطار وجودها وآثارها .
- علم النفس بقواها ووسائلها التي تستعملها في تحقيق أفعالها .

(١) المنهج الجديد في تعليم الفلسفة :٣٢١/١ .

- علم النفس بالخواص المادية للأشياء .[١]

وهذا هو أصل جميع المدركات البشرية ثم تأخذ هذه المدركات الحضورية بالتحول إلى العلوم الحصولية من خلال قوة الخيال التي سبق الكلام عنها .

ثم إن العلم الحصولي يقسم على قسمين :

- التصورات ، وهي الإدراكات التي لا يستتبعها حكم وإذعان كإدراكنا المفاهيم التصريفية التي ذكرناها في الفصل الأول فمجرد إدراكنا إياها لا يستتبع حكماً ما . فإذا أدركنا مفهوم الإتخاذ أو السلب أو الطلب أو غيرها ، لا تذعن النفس لهذا المفهوم أو ذاك .

- التصديقات ، وهي الإدراك الذي يستتبع حكماً أو إذعاناً من لدن النفس[٢]، كالقواعد التصريفية التي ذكرناها سابقاً . وهذا هو التكثر الثاني للمعارف البشرية.

ثم إن التكثر الثالث يقع في التصورات والتصديقات .

تقسم التصورات إلى مفاهيم حقيقية (ماهوية) ومفاهيم اعتبارية . وهذا هو التكثر الثالث في الادراك في باب التصورات . وتقسم التصديقات على تصديقات بديهية وتصديقات نظرية .

والتصديقات البديهية التي لا تحتاج في حصولها إلى كسب ونظر والتصديقات النظرية عكسها بمعنى انها تحتاج في حصولها إلى كسب ونظر . ولكل واحدة منها أقسام لا نذكرها تجنبا عن الإسهاب [٣].

ثم يحصل التكثر في المعرفة عن طريق رجوع التصديقات النظرية بعضها إلى بعض ، وبما أن التسلسل باطل عقلا" . فلابد من رجوعها إلى أمر يقيني وهي التصديقات البديهية . ثم إن التصديقات البديهية لابد لها من الإستناد إلى أمر يقيني أيضاً، فإن قلنا : إنها تستند إلى تصديقي يقيني آخر ، والآخر يحتاج إلى غيره ، وقعنا بالتسلسل . وإن قلنا : إنها تحتاج إلى تصديقٍ يقيني ثانٍ وهو يرجع إليها وقعنا بالدور وهو باطل عقلا" . فلابد لنا من الإقرار بأن التصديقات اليقينية ترجع إلى العلم الحضوري وهو أصل جميع المعارف البشرية ، وهذا ما سماه البحث بالاوليات عند الحديث عن اقسام العلم الحضوري .

---

(٢) ينظر : أصول الفلسفة والمذهب الواقعي ،٢/٣٥٠-٣٥٣ .
(١) ينظر : الابستمولوجيا ،د. زينب شوربا :٦٩-٧٠ .
(٢) ينظر : البنية الفلسفية للمعرفة عند ملا صدرا : ٢١٧ .

مما تقدم نفهم أن معيار الحقيقة ليس أمراً خارجاً عن إطار المعرفة ، بل المعرفة نفسها هي التي تقوم بدور تمييز المعرفة الصحيحة من الخاطئة . ولا يعني هذا أن كل معرفة تمتلك القدرة على هذا التمييز ، بل هناك حصة خاصة من المعرفة تمتلك هذه القدرة هي المعرفة البديهية كما ذكرنا . ثم إن كل القضايا البديهية (التصديقات البديهية) ترجع إلى قضية أساسية ، وهي قضية إستحالة إرتفاع النقيضين واجتماعهما [١] .

تحليل المفاهيم التصريفية

لما كانت المفاهيم التصريفية وجودا ، فإن هذا الوجود يحمل في طياته خمسة أنواع ، سبق أن ذكرها البحث ، ويعيدها هنا لكثير من التوضيح ولتكون خير معين في تحليل المفهوم التصريفي .

١- الوجود الخارجي لـ(قتل) – مثلا- هو عملية القتل الخارجية التي تراها القوة الباصرة عبر العين .

٢- الوجود النطقي للفظ (قتل) الذي يمثله نطق لفظ (قتل).

٣- الوجود اللفظي ، وهو هذا اللفظ مع تجرده من أي حيثية باستثناء حيثية الوجود .

٤- الوجود الكتبي ، وهو كتابة لفظ (قتل) على ورقة أو حائط أو نحو ذلك .

٥- الوجود الذهني ،وهو الصورة المنتزعة من عملية القتل الخارجية .

مما يلاحظ في أعلاه، مع استحضار ما ذكره البحث فيما تقدم من كلام، الامور الآتية:

أ- إن الوجود الخارجي لـ(قتل) هو مفهوم جزئي .

ب- إن الوجود الكتبي لـ(قتل) هو مفهوم كلي ينطبق على العملية الخارجية التي حصلت الآن أو التي ستحصل في أي وقت .

ج- إن الوجود النطقي من حيث هو ملفوظ هو مفهوم كلي يصلح للانطباق على الكثير من العمليات الخارجية وهكذا يقال بخصوص الوجودين اللفظي والذهني .

وفي كل وجود كتبي ولفظي يواجهنا وجود ذهني يلتصق معهما. بمعنى أن هناك أرتباطا بين هذه الوجودات. فإذا توجهنا إلى المشتقات وجدنا ما يأتي :

---

(٣) ينظر : نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي :١٤٤ .

١- إن مفهوم المشتقات مفهوم كلي .

٢- إن أبنية المشتقات مفهوم كلي .

٣-إن أبنية كل مشتق مفهوم كلي أيضا .

٤- إن مفهوم بناء كل مشتق نحو (فاعل ،و مفعول ، وأفعل ،ومفعل ،وفعيل)كلي أيضا .

وسنوضح هذا الامر على النحو الآتي :

الوجود الخارجي	**الوجود النطقي**	**الوجود اللفظي**	**الوجود الكتبي**	**الوجود الذهني**
عملية القتل	قتل	لفظ (قتل)	كتابة(قتل)	دلالة بناء (فعل)
عملية القتل	قاتل	لفظ (قاتل)	كتابة(قاتل)	دلالة بناء (فاعل)
عملية القتل	يقتل	لفظ(يقتل)	كتابة(يقتل)	دلالة بناء (يفعل)

ما ذكرناه قبل قليل يشير إلى :

١- إن الوجود الخارجي (عملية القتل الخارجية) من قبل شخص غير معين مصداق مباشر وبالذات للصوت (قتل) .

٢-إن (قتل) مصداق مباشر لمفهوم (فعل) .

٣- إن مفهوم (فعل) مصداق مباشر للاوزان التصريفية .

٤- إن القتل الخارجي مصداق غير مباشر (بالعرض) لـ(فعل).

وعليه فإن حصول الهيكلية المفاهيمية على نحو المصداق المباشر وغير المباشر مما يؤثر على عملية الفهم والتفهيم . من أجل ذلك فإن أي خلل يصيب المصادر المعرفية في المفاهيم التصريفية يستتبع ذلك حصول الخلل في النظام القواعدي لعلم التصريف العربي ؛ لأن المفهوم التصريفي هو البنية الاساس لعلم التصريف العربي وفي حالة تعرضه لمانع معرفي سيصيب الخلل المنظومة التصريفية جمعاء .

وإذا اردنا التطبيق التصريفي نأخذ البنية المفهومية للفعل إنموذجا" .فللفعل الثلاثي المجرد ثلاث صيغ؛ هِيَ: (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعُلَ). وتشترك صيغة (فَعَلَ)، مَعَ

صِيغَةِ (فَعِلَ) فِي كَونِهمَا تَأتِيانِ للمُتَعَدِّي وَاللاَّزِم(١). أمَّا صِيغَةُ (فَعُلَ) فلا تكون إلا لازمة ، و شَدَّ قَولُهُم: (رَحُبَـتْكَ الدَّارُ)(٢)

وَأمَّا معاني هذه الصيغ فيُمْكِنُ إجْمَـالُهَا عَلَى النَّحوِ الآتِي: (فَعَل) لَم تَأتِ لِمَعنًى مِنَ المَعَانِي دون غيره ، قَالَ الرَّضِـيّ: ((اعْلَمْ أنَّ بَابَ (فَعَل) لِخفَّتِـهِ، لَمْ يَخْتَصْ بمَعنًى مِنَ المَعَانِي، بَلِ اسْتُعمِلَ فِي جَمْيعهَا؛ لأنَّ اللَّفْظَ إذَا خَفَّ كَثُرَ استِعْمَالُهُ، وَاتَّسَعَ التَّصَرُّفُ فِيهِ))(٣).

ورَأى سِيبَويهُ أنَّ (فَعِلَ) مَكْسُورَ العَينِ لَهُ دِلاَلاتٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: تَـرْكُ الشَّيءِ، نَحُو: زَهِدَ، ويَئِسَ. وَالمُلازَمَةُ، نَحُو: هَوِيَ. والامْتِـلاءُ، نَحُو: بَطِنَ، وثَمِلَ. وَالخُـلُو، نَحُو: عَطِشَ، وظَمِيءَ (٤). فيما أورد دلالته ُ عَلَى الدَّاءِ؛ نَحُو: مَرِضَ، وَعَلَى العُيُوبِ، نَحُو: عَرِجَ، وعَوِرَ(٥)

وتَتَوضَّحُ صِيغَةُ (فَعُلَ) فِي الدِّلالَةِ عَلَى الأَلوَانِ، نَحُو: أدُمَ، و شَهُبَ، وَفِي َالدِّلالَةِ عَلَى الحُسْنِ، وَالقُبْحِ، نَحُو: وَسُمَ، وقَبُحَ(٦)، وَالدِّلالَةِ عَلَى الصِّفَاتِ اللاَّزِمةِ، نَحُو: نَصُحَ، وجَبُنَ(٧).

فهذه المعاني التي ذكرت قبل قليل تنطبق على مصاديق متعددة ، فالخلو والامتلاء لا تدل على بناء لغوي واحد ، كما أنها لا تدل على موجود واحد أتصف بالامتلاء و الخلو . بل الامر أوسع من هذا فكل لفظ جاء على هذا البناء إنما يحتمل بحسب دلالة السياق أن يكون مما أفاد الخلو والامتلاء .

كما أن هذه المفاهيم لا تتمتع بوجود خارجي مستقل ، بمعنى أننا لا نلاحظ موجودا" خارجيا" يقال له أنه (الخلو أو الامتلاء) وهكذا يقال في المشاركة والسلب والاخذ وغيرها من المفاهيم التصريفية . وهذا بخلاف مفهوم الحاسبة أو مفهوم القلم أو مفهوم الكرسي فانها تتمتع بوجود خارجي يسمى المصداق فضلا" عن انطباقها على على مصداق واحد . وهذا ما لا نراه في المفهوم التصريفي .

أما كيف صارت هذه المفاهيم التي ذكرناها مفهوما" . فقد مرت بثلاث مراحل :

---

(١) ينظر الكِتَاب: ١٤٨/٤، وشرح المفصل: ٤٢٦/٤– ٤٢٧، وشرح الشَّافية: ٧٤/١.
(٢) ينظر الكِتَاب: ١٤٨/٤، وشذا العرف: ٣٤، وأوزان الفعل ومَعَانِيها: ٢٩– ٣٠.
(١) شرح الشَّافية: ٧٠، وينظر تسهيل الفوائد: ١٩٦.
(٢) ينظر :الكِتَاب: ٢١/٤، ١٣٠/٤، وأبنِيَة الصرف في كتاب سِيبَويه: ٢٥٧– ٢٥٨.
(٣) ينظر :الكِتَاب: ١٣١/٤، وشرح الشَّافية: ٧٢/١.
(٤) ينظر :الكِتَاب: ١٤١/٤، وينظر همع الهوامع: ٢٦٤/٣.
(٥) ينظر :أدب الكاتب: ٣١٠، وشرح الشَّافية: ٧١/١، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٣.

المرحلة الاولى الحس ، ذكرنا قبل قليل في أعلاه أن المفهوم التصريفي لا يتمتع بقدر الوجود الخارجي ، بل يؤخذ من المفاهيم الماهوية التي أخذت من الواقع الخارجي ، ف(فَعُلَ) الذي هو مفهوم تصريفي أخذ من أدم وما جاء على مثالها ، فأدم لها واقع خارجي يتمتع بقدر من الوجود وهو الشخص الذي يتصف بهذه الصفة ، فعندما أوجدنا أن هذا اللفظ قمنا بانتزاع مفهوم (فَعُلَ) من هذا اللفظ لذا يقال أن المفهوم التصريفي له منشأ انتزاع من الواقع الخارجي .

المرحلة الثانية الخيال ، بعد أن انتزعنا المفهوم التصريفي مما له وجود خارجي (المفهوم الماهوي) تأخذ قوة الخيال بتجريد المحسوس من هيئته المادية والصورية الحسية ، إلا أن هذا المفهوم – لحد هذا المحل – هو مفهوم جزئي ينطبق على مصداق خارجي واحد . فالمفاهيم التي أخذت من المفهوم (ٱفْتَعَل) انتزعت من اللفظ الذي أخذ من الوجود الخارجي للمفهوم الماهوي ، فاللفظ (استوى) أخذ من الشيء الذي سويته فاستوى ، ومن هذا اللفظ انتزع مفهوم المطاوعة ، لكن هذا المفهوم (المطاوعة)في محل قوة الخيال يدل على هذا الشيء الذي هو جزئي . وإن كان مجردا" من المادة . ومثل هذا الكلام يقال في مفهوم المُشَارَكَةُ وَالمُبَالَغَةُ، وَالاخْتِيَارُ و التَّصَرُّفِ والاسْتِغْنَاءِ ، التي هي مفاهيم تدل عليها صيغة (ٱفْتَعَل) .

المرحلة الثالثة قوة الوهم . في هذه المرحلة ترقى المفاهيم التصريفية عن مرحلة قوة الخيال لتصل الى المرحلة الوسطى بين بين العقل وقوة الوهم . فيجرد المفهوم التصريفي مما تبقى من جزئيات التعلق بالمصداق الواحد . يرقى الى المرحل الرابعة . فمهوم (تَفَعَّلَ) يأتِي للدلالة على مجموعة من المفاهيم التصريفية منها مُطَاوِعةً لِـ(فَعَّلَ) نَحُو: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ(١)، ولِصِيغَةِ (تَفَعَّلَ) و مِنْهَا: النِّسْبَةُ(٢) نَحُو:(تقَيَّسَ)، و(تَنَزَّرَ)؛ أي: نُسِبَ إلى قَيْسَ، أو نُسِبَ إلى نِزَار، وَالاتَّخَاذُ، نَحُو: (تَوَلاَّهُ)؛ أي: ٱتَّخَذَهُ وَلِيّاً. فهذه المفاهيم بعد أن تؤخ بالشكل الذي أوضحناه في أعلاه تجرد في مرحلة قوة الوهم من كل تعلقاتها الجزئية لتسلم الى العقل في المرحلة الرابع.

المرحلة الرابعة القوة العاقلة في هذه المرحلة تكون المفاهيم التصريفية معقولات ، أي معقولات ثانية . بمعنى أن العقل يستقل في ادراكها ، ولا يحتاج في بقائها الى المراحل الثلاث التي ذكرناها أعلاه .فتصبح المفاهيم التصريفية مفاهيم كلية لا تنطق على شخص أو جود واحد فقط . فمفهوم (ٱسْتَفْعَل) ، وما يأتي منها من مفاهيم تصريفية أهَمُّهَا: الطَّلَبُ عَلَى وَجْهِ الحَقِيقَةِ، نَحُو: (ٱسْتَغْفَرْتُ اللهَ)، وَالتَّحَوُّلُ ((مِنْ

(١) ينظر: المنصف: ١١١، وأبنِيَة الصرف في كتاب سِيبَويه: ٢٦٦.
(٢) ينظر :المُفْرَدَات في غريب القرآن: ٥٦٦.

حَالٍ إلى حَالٍ... ذَلِكَ قَولُكَ: (ٱسْتَوْقَ الجَمَلُ)(١)))(٢)؛ بمَعنَى خَلَطَ الأَمْرُ فَصَارَ الجَمَلُ كَالنَّاقَةِ، وَالاسْتِثْبَاتُ(٣)، نَحُو: (ٱسْتَيْقَنْتُ الأَمْرَ)، وَاعْتِقَادُ الشَّيءِ عَلَى صِفَةٍ، نَحُو: ٱسْتَكبَرَ، وَٱسْتَعْظَمَ . مفاهيم كلية محل وجودها الذهن ولا يرتبط بقاؤها فيه بأي جزئية ارجية إلا بنحو ارتباط الكلي بمصداقه .

ومن المفاهيم التي تنطبق عليها دراستنا للمفاهيم بالشكل الذي تم ايضاحه في أعلاه وتم التطبيق عليه ، ما عرف في الدراسات اللغوي باسم المصدر ، الذي هُوَ اسْمٌ للحَدَثِ الجَارِي عَلَى فِعْلِهِ(٤)، فقد رَأى البَصرِيُونَ أَنَّهُ مَأخُوذٌ مِنَ ((الصَّدْر؛ أَعْلَى مُقَدَّمِ كُلِّ شَيءٍ، وصَدْرُ القَنَاةِ أَعْلاهَا، وصَدْرُ الأَمْرِ أَوَّلُهُ... وَالتَّصَدُّرُ نَصْبُ الصَّدْرِ فِي الجُلُوسِ... وَالمَصْدَرُ: أَصْلُ الكَلِمَةِ الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ الأَفْعَالُ))(٥). وهُوَ مُشْتَقٌ مِنَ الفِعْلِ عَلَى رَأي الكُوفِيِّنَ(٦).

وَالمَصْدَرُ فِي الاصْطِلاحِ: هُوَ الاسْمُ الدَّالُ عَلَى حَدَثٍ غَيرِ مُرْتَبِطٍ بزَمَنٍ، وَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ مِنْ مُلازِمَاتِهِ، وضَرُورِيَّاتِهِ(٧). وَالفِعْلُ ((يَدُلُ عَلَى زمَانٍ مَخْصُوصٍ، وَالمَصْدَرُ عَلَى زمَانٍ مُبهَمٍ؛ فَالفِعْلُ أَشَدُّ تَخْصِيْصاً))(٨).

وَالمَصْدَرُ عِنْدَ سِيبَوَيه هُوَ الحَدَثُ، وَالأحدَاثُ، وَالحَدَثَان ، وَالفِعْلُ(٩)، وهُوَ تَعْرِيفٌ يَكْتَنِفُهُ بَعْضُ الغُمُوضِ. وَالمَصْدَرُ عِنْدَ ابن السَّرَّاج ((اسْمٌ كَسَائِرِ الأسمَاءِ، إلا أَنَّهُ مَعنًى غَيرُ شَخْصٍ. وَالأفعَالُ مُشْتَقَّةٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا انْفَصَلَتْ عَنِ المَصَادِرِ بِمَا تَضَمَّنَتْ مَعَانِي الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ بتَصَرُّفِهَا))(١٠).

ويبدو أن هناك علاقة بين المفاهيم التي يدل عليها المصدر والمفاهيم التي يدل عليها الاسم ،الامر الذي جعل المُبَرِّدُ يفرق بينَ الاسْمِ وَالمَصْدَرِ قَالَ: ((وَاعْلَمْ أَنَّ المَصَادِرَ كَسَائِرِ الأَسْمَاءِ إلا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أفعَالِهَا))(١١)؛ فَهُوَ يفتَرِقُ عَنِ الأسمَاءِ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لا يُثَنَّى ولاَ يُجمَعُ؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ بلَفْظِهِ عَلَى قَلِيلِهِ وكَثِيْرِهِ؛ فهُوَ من هَذَا الجَانِبِ أَشْبَهُ بِأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ، كَالمَاءِ وَالزَّيْتِ؛ فكَمَا أَنَّ أسمَاءَ الأَجْنَاسِ لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ، فَكَذَلِكَ

(٣) يُضرب مثلاً للرجل الواهن الرأي، المخلّط في كلامه، ينظر كتاب جمهرة أمثال العرب: ٥٤/١
(٤) الكِتَاب: ١٨٣/٤، وشرح المفصل: ٤٤٢/٤، والتسهيل:٢٠٠.
(٥) ينظر : الكِتَاب: ١٨٣/٤، وأبنِيَة الصرف في كتاب سِيبَوَيه: ٢١٧.
(١) ينظر : تذكرة النحَاة: ٢٠٧.
(٢) العين: ٩٧٤/٢– ٩٧٥.
(٣) ينظر: الأنصَاف: ٢٣٥/١، المسألة الثامنة والعشرُون، والأشباه والنظائر:٦٥/١.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٨٢/١.
(٥) شرح اللُّمع في النَّحُو: ٥٨.
(٦) ينظر: الكِتَاب: ٤٠/١، ٦٦/١، ٦٨/١، وينظر شرح الكافية: ٤١٣/٣.
(٧) الأصول في النَّحُو: ١٥٩/١.
(٨) المقتضب: ٢٦٧/٣.

المَصْدَرُ (١)؛ لِذَا نَجِدُ أنَّ اللُّغَويِّينَ زَادُوا شَرْطاً فِي تَعْرِيفِهِم المَصْدَر يتمَثَّلُ بِاشْتِمَالِهِ عَلَى أحْرُفِ فِعْلِهِ المَاضِي الأصْلِيَّةِ وَالزَّائِدةِ ، قَالَ ابنُ جِنِّيّ: المَصْدَرُ هُوَ ((كُلُّ اسْمٍ دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وزَمَانٍ مُجهُولٍ، هُوَ وفِعْلُهُ مِنْ لَفْظ وَاحِدٍ))(٢).

تَعَدُّدُ المَصَادِرِ وَاللَّهَجَاتِ:

ذَكَرَ الدُّكتُورُ فَاضِل السَّامرَّائِيّ أنَّ المَصَادِرَ تَتَعَدَّدُ لِعَدَدٍ غَيرِ قَلِيلٍ مِنَ الأفعَال ولاسِيمَا الثُّلاثِيَّةِ مِنهَا، وذَلِكَ ((يَعُودُ إلَى سَبَبَيْن هُمَا:

اخْتِلافُ لَهَجَاتِ العَرَبِ؛ فَقَبَائِلُ العَرَبِ قَدْ تَخْتَلفُ فِي اسْتِعْمَال لَفْظٍ أو تَعْبِيرٍ؛ فَقَدْ تَسْتَعْمِلُهُ قَبِيلَةٌ مَصْدَراً لِفِعْلٍ لا تستَعْمِلُهُ قَبِيلَةٌ أُخْرَى.

اخْتِلافُ المَعنَى؛ وهُوَ سَبَبٌ مُهِمٌ فِي اخْتِلافِ المَصَادِرِ؛ فقَدْ يَكُونُ لأحَدِ المَصَادِرِ مَعنًى يَخْتَصُّ بِهِ لا يُستَعْمَلُ لَهُ المَصْدَرُ الآخَرُ، أو يَكْثُرُ فِيهِ))(٣).

إذَنْ، فلُغَاتُ العَرَبِ يَعْنِي بِهَا لُغَاتَ قَبَائِلِ العَرَبِ الَّتِي تَكَونَتْ مِنْ مَجْمُوعِهَا اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ وكُلَّمَا ((كَثُرَ اخْتِلافُ العَرَبِ فِي اسْتِعْمَال المَصْدَرِ للفِعْلِ تَعَدَّدَ المَصْدَرُ تَبَعاً لذَلِكَ))(٤).

قَدْ يَكُونُ اشتمَالُ المَصْدَرِ عَلَى أحْرُفِ فِعْلِهِ مَبْنِيّاً عَلَى حَذْفٍ، أو تَعْوِيْضٍ(٥)، تَعْوِيْضٍ(٥)، فَفِي المِثَالِ الوَاوِيِّ (وَعَدَ) يَأتِي المَصْدَرُ (عِدَةٌ)، وفِي (وَزَنَ) (زِنَةٌ)، وفِي (وَجُهَ) يَكُونُ (جِهَةٌ).

لَكِنَّ الفَرَّاءَ وَجَدَ أنَّ ((العَرَبَ تَقُولُ: هِيَ أمرٌ لَيْسَ لَهُ وِجْهَةٌ، ولَيْسَ لَهُ جِهَةٌ ولَيْسَ لَهُ وَجْهٌ، وسمِعْتُهُم يَقُولُونَ: وجِّهِ الحَجَرَ، جِهَةٌ مَا لَهُ، ووِجْهَةٌ مَا لَهُ. ويَقُولُونَ: ضَعْهُ غَيرَ هَذِهِ الوَضْعَةِ وَالضِّعَةِ؛ ومَعنَاهُ: وَجِّهِ الحَجَرَ فَلَهُ جِهَةٌ، وهُوَ مَثَلٌ أصْلُهُ فِي البِنَاءِ، يَقُولُونَ: إذَا رَأيتَ الحَجَرَ فِي البِّنَاءِ لَمْ يَقَعْ مَوقِعَهُ فأدِرْهُ، فَإنَّكَ سَتَقَعُ عَلَى

(٩) ينظر:شرح اللمع في النحو: ٥٨.
(١٠) المصدر نفسه : ٤٨، وينظر الأشباه والنظائر: ١٨٤/٢.
(١) مَعَانِي الأبنِيَة: ١٨.
(٢) المصدر نفسه: ١٩.
(٣) ينظر: المقرب ، ابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري: ١/ ١٣٤-١٣٥.

جِهَتِهِ. ولو نَصَبُوا عَلى قَولِهِ: وَجِّهْهُ جِهَتَهُ لكَانَ صَوَاباً))(١)، فَالفِعْلُ إذَا كَانَ مِثَالاً وَاوِياً، وَأُرِيدَ صِيَاغةُ الاسْمِ فِيهِ يَكُونُ بِإبقَاءِ الوَاوِ فِيهِ مَعَ وجُودِ الكَسْرِ.

أمَّا فِي حَالِ صِيَاغَةِ المَصْدَرِ، فَإنَّ الاسْتِعْمَالَ لَمْ يُبقِ عَلى الوَاوِ، قَالَ العكبري: ((وَالقِيَاسُ جِهَةٌ مِثْلُ: عِدَةٌ، وزِنَةٌ... وهِيَ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ الزَّوَائِدِ))(٢).

ويَبْقَى لَنَا أنْ نذْكُرَ أنَّ مَصَادِرَ الثُّلاثِيِّ كَثِيرٌ مِنْهَا سَمَاعيَّةٌ لاَ يَحْكُمُهَا قِيَاسٌ(٣).

ومن صِيَغِ المَصَادِرِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي آيَاتِ الأحْكَامِ مَا يَأتِي:

١- فَعْل

مَصْدَرٌ لِكُلِّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ جَاءَ عَلى وَزْنِ (فَعَلَ يَفْعَلُ).

٢- فِعَال

مَصْدَرٌ للفِعْلِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ الدَّالِ عَلى امْتِنَاعٍ(٤)، نَحُو: (أبَى إبَاءً). ويَدُلُّ بِنَاؤُهُ عَلى الحَيْنُونَةِ فِي الحَدَثِ(٥)، نَحُو: الصِّرَامُ، وَالحِصَادُ، ويُشَارِكُهُ (فَعَال) بِالفَتْحِ(٦)، وَعَلى العُيُوبِ، نَحُو: الحِرَانُ فِي الخَيلِ، وَالخِلاَءُ فِي الثُّوقِ(٧)، وعَلى الوَسْمِ، نَحُو: العِلاَطُ(٨).

٣- فِعَالَة

وتَكْثُرُ هَذِهِ الصّيغَةُ فِي الدِّلالَةِ عَلى المِهنَةِ، أو الصَّنعَةِ، نَحُو: خَلَفَ خِلاَفَةً، وسَاسَ سِيَاسَةً، ووَكَلَ وِكَالَةً(٩)، وهِيَ مَقِيْسَةٌ فِيْمَا دَلَّ عَلى ذَلِكَ. قَالَ ابنُ عُصْفُور: ((وفِعَالَةٌ تَطَّرِدُ فِي الولايَةِ، وَالصِّنَاعَةِ، نَحُو: الإمَارَةُ، وَالخِلاَفَةُ، وَالخِيَاطَةُ، وَالتِّجَارَةُ، وقَدْ جَاءَ فِي بَعْضٍ فَتْحُ الفَاءِ، وكَسْرُهَا نَحُو: الوَلاَيَةُ بمَعنَى الوَكَالَةِ))(١٠).

---

(٤) مَعَانِي القرآن: ٩٠/١.
(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠/١.
(٦) ينظر :الكِتَاب: ١٢٩/٤.
(١) ينظر: أبنِيَة الصرف في كتاب سِيبَويه: ٢١٣.
(٢) ينظر: الكِتَاب: ١٢٧/٤، وأدب الكاتب: ٣٦٢.
(٣) ينظر :أدب الكاتب: ٣٦٢.
(٤) ينظر: الكِتَاب: ١٢/٤.
(٥) ينظر: المصدر نفسه :١٣/٤، العلاط: ككتاب: صفحة العنق، وهي الإبل المَوسُومة على أعناقها. ينظر القامُوس المحيط: ٧٠٠.
(٦) ينظر :الكِتَاب: ١٢٦/٤، وأدب الكاتب: ٣٦٦، وأبنِيَة الصرف في كتاب سِيبَويه: ١٤٩.
(٧) المقرب: ٤٨٦– ٤٨٧.

٤- فُعُول

هُوَ مَصْدَرٌ للفِعْلِ الثُّلاثِيّ المُجَرَّدِ اللازِمِ عَلى وَزْنِ (فَعَل)(١)، نَحُو: دَخَلَ دُخُولاً، دُخُولاً، وجَلَسَ جُلُوساً، مَا لَمْ يَدُلَّ عَلى امْتِنَاعٍ، أو صَوتٍ، أو صِنَاعَةٍ، أو سَيْرٍ(٢).

وقَدْ تُصَاغُ مِنْ (فَعَل) المُتَعَدِّي مَصَادِرُ عَلى (فُعُول) وفِي الغَالِبِ يَكُونُ مَرَدُّهَا السَّمَاعَ(٣)، نَحُو: لَزِمَهُ لُزُوماً، ووَرَدَهُ وُرُوداً، وجَحَدَهُ جُحُوداً.

وَأفعَالُ هَذِهِ الصِّيغَةِ لَهَا مفاهيم كَثِيرَةٌ مِنْهَا: المُطَاوعَةُ، نَحُو: (سوَّيْتُهُ فَاسْتَوَى)، وَ نَحُو: (ٱقْتَتَلَ يَقْتَتِلُ)، نَحُو: ٱقتَدَرَ فهُوَ مُقْتدِرٌ، ولمَعنَى فِي الطَّلَبِ، نَحُو: (ٱكتَسَبَ)، عَنِ الفِعْلِ المُجَرَّدِ نَحُو: (ٱشْتَدَّ يَشْتَدُّ)(٤).

(٨) ينظر :المخصص ١٣٤/١٤.
(٩) ينظر: حَاشِية الخضري على شرح ابن عقيل: ٥٥١/٢-٥٥٢ .
(١٠) ينظر: الكِتَاب: ٥/٤ ، و ينظر مَعَانِي الأبنِيَة: ٢٣.
(٤) ينظر :الكتاب : ٤/ ٥- ٢١ .

الفصل الثاني

القاعدة التصريفية

تمهيد

تنبني العلوم بقواعدها ، بمعنى أن الصفة العلمية التي تلحق بهذا الفكر أو ذاك إنما تتأتى من البناء القواعدي الذي يتألف منه هذا الفكر او ذلك . ومن خلال هذا البناء يتحدد المنهج المناسب الذي يسير على وفق تشكل هندسي معين ، بعد أن تتضح البنية المفهومية لهذا الفكر . من أجل ذلك فإن البحث في قواعد أي علم يبتدىء أولا" بالتشكل المفهومي المتعلق به ، ثم تأتي النوبة إلى المكون القواعدي له.

ثم إن هذا المكون القواعدي مبني على وفق نظام معين ، ولولا هذا لما أمكن الحصول على علم أبدا"لأنه سيكون مبنيا" على العبثية واللافكرية .فاذا تحقق النظام المطلوب تحقق الأمر الذي يعطي البحث في النظام الفكري الصبغة الرسمية لهذا المكون القواعدي لعلم التصريف العربي .

- فما هي القاعدة ؟.
- فما هو النظام الفكري الذي يحكم القاعدة ؟.
- وما هو المصدر الذي يعطيالقاعدة الصفة الرسمية ؟.
- وغير هذه الأسئلة التي يتكفل هذا الفصل بالإجابة عنها.

ماهية القاعدة التصريفية

القاعدة لغة

لا يخفى أن العلاقة قائمة بين الأصل الموضوع للفظ والأصل الإصطلاحي له. بل إننا لا نعدم أن نجد المعاني المترددة في الثاني قائمة في الأول، مع زيادة في الثاني، لذا سعى الكثير من الباحثين المعاصرين إلى جعل الأصل الموضوع للمصطلح مدخلاً لمعرفة المصطلح نفسه . وسيراً مع التقليد العلمي المتبع نعمد إلى بيان معنى القاعدة لغة ، ثم نعرج إلى المعنى الإصطلاحي .

يقودنا المعنى اللغوي للفظ القاعدة إلى الأساس والعمود والثبات وأساس الشيء وقوامه.

فقد جاء في الصحاح ((قعد قعوداً ومقعداً، أي جلس [...] وقواعد البيت : أساسه.))[١]

وجاء في لسان العرب أن ((القاعدة: أصل الأس، والقواعد: الأساس))[٢]. والقاعدة ((فاعلة من قولك قد قعدت قعوداً، ويجمع على قواعد))[٣].

القاعدة إصطلاحاً

أما إذا توجهنا إلى المعنى الإصطلاحي للفظ (القاعدة) فإننا سنجده ((قضية كلية من حيث إشتمالها بالقوة على أحكام جزيئات موضوعها، وتسمى فروعاً،وإستخراجها منها تفريعاً))[٤]، أو هي ((قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها))[٥]. فالقضية والقاعدة لفظان مترادفان .

في التعريفين المتقدمين مجموعة من العناصر المشتركة ، القضية ، والكلية ، وبالقوة ، والجزئيات ، والإنطاق ، والفروع . وفي هذه العناصر نرى ضرورة ملحة في بيان المراد منها.

---

(١) الصحاح: ٢-٥٢٥ مادة (قعد). وينظر معجم مقايس اللغة، : ١٨٠/٥ مادة (قعد) .
(٢) لسان العرب: ٣ /٣٦١ مادة (قعد) .
(٣) تاج العروس: ١٩٦/٥ مادة(قعد).
(٤) الكليات: ٧٢٨.
(٥) التعريفات:٧٣.

فالقضية لفظ مشتق من القضاء وهو الحكم والجملة الخبرية المشتملة على حكم موجب (مثبت) او سالب (منفي) تسمى باصطلاح أهل المنطق ، قضية ، وتتكون من محكوم عليه ومحكوم به.

وقد تتكون القضية من جملة بسيطة من مسند ومسند اليه. وقد تكون مركبة من جملتين أو اكثر، وقد تكون القضية ظاهرة ليس فيها إضمار ، وقد تكون فيها إضمار وإستتار. وسياتي بعد قليل بيان ذلك مع ذكر الأمثلة.

أما لفظ (الكلية) فـ ((اللفظ الكلي هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه))[١] .

ولعل هذا التعريف مأخوذ من التعريف اللغوي لـ (كل). فهي ((إسم يجمع أجزاء الشيء ، يقال كلهم منطلق [...] وقولهم: أخذت كل المال وضربت كل القوم ، فليس الكل هو ما أضيف إليه [...] إنما الكل عبارة عن أجزاء الشيء ، فكما جاز أن يضاف الجزء إلى الجملة جاز أن تضاف الأجزاء كلها إليها))[٢].

وبناءً على ما تقدم فإن الكل هو الحكم على المجموع أو هو الحكم على كل فرد من أفراده [٣] . والحكم تارة يكون مصرحا" به ، نحو (كل المشتقات تدل على وصف) وتارة تكون مخفية مع وجود ما يدل عليها كالالف والام و الاسمية وإن واخواتها ونحو ذلك

وقولهم (بالقوة)، فإن (الكلية) تارة يكون لها إستعداد الجريان على الكثير من الموجودات حاضرا أو مستقبلاً . وتارة يكون لها إنطباق على الموجودات الحالية. فالكلية الأولى تسمى كلية بالقوة والثانية تسمى كلية بالفعل . والكلية الأولى تنطبق على جزيئاتها التي لم توجد بعد ، وهي صالحة الإنطباق.

أما الكلية الثانية ، فهي منطبقة الآن على جزئياتها ، ولا يمنع من إنطباقها على جزئياتها التي لم توجد الآن . فإذا علمنا – مثلا" - أن (فعلة) تجمع على فعلات. فإنها قاعدة كلية بالفعل ؛ لأن ((من العرب من يدع العين من الضمة في فعلة ، فيقول عروات وخطوات))[٤] .

---

(١) شرح المصطلحات الفلسفية : ٣١٨.

(٢) لسان العرب، ١١/ ٥٩٠ مادة (كلل).

(٣) ينظر: الكليات :٧٤٤.

(٤) الكتاب: ١٨٢/٢

فهذه قاعدة كلية بالقوة ؛ لأن المتكلم العربي يمكنه أن يجمع ما كان في كلامه على وزن فعلة على فعلات في مستقبل الأيام والسنين ، فهي قاعدة كلية لما سياتي من الكلمات التي يتكلم بها العرب و التي لم يتكلموا بها. وهي التي تسمى بالجزئيات وتسمى فروعاً أيضا".

أما الإنطباق فهو أن تأخذ الجزئيات أو الفروع حكم القاعدة الكلية ، أي تطبيق الحكم العام والشامل على جميع الأفراد الذين يدخلون تحت هذه القاعدة . فإذا أخذنا – مثلا" - صيغة (فعال) التي تصاغ للدلالة على الإمتناع[1] . فيقال – مثلاً- جاءت الكلمات التي تصاغ على هذا الوزن للدلالة على إمتناع ، كما في فرار وشرار وشماس وخلاء وحران ونحو ذلك.[2] فهذه الالفاظ فروع تنطبق على هذه القاعدة الكلية.

وهنا ياتي سؤال : هل إنطباق حكم القاعدة على أفرادها أو جزئياتها على نحو الكلية او على نحو الاغلبية ؟ .

إن الذي دعا إلى طرح هذا السؤال أننا نرى قسماً من القواعد لا تشمل كل الأفراد المنطوية تحتها ، فكيف كانت (قاعدة) ولم تكن شاملة كل الأفراد؟. فهل خروج عدد من الأفراد كان بعد أن شملها حكم القاعدة ، خروجها كان بدليل؟ أو أن القاعدة لم تكن شاملة الأفراد التي خرجت عنها في الأصل؟ . ومن ثم فإن القاعدة لا تشملها فلا يقال – عندئذ- إنها خرجت عن القاعدة.

يرى الباحث أن التعريف الذي ذكر للقاعدة يشمل كل العلوم فلكل علم قواعده ، وهي ضابطة عامة تحكم جزئيات ذلك العلم ، فلعلم الفقه قواعد ، ولعلم التفسير قواعد ، ولعلم الأصول قواعد ، وللمنطق قواعد ، كما أن للفلسفة قواعد ايضا". والقاعدة التي تدخل العلوم العقلية – فتكون عقلية عندئذٍ – تتصف بالصفات الآتية:-

١- أنها ضرورية.

٢- أنها صالحة لكل زمان ومكان.

٣- تشمل جميع الأجزاء الداخلة تحتها. [1]

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الازهري :٢/ ٧٣.
(٢) ينظر: الكتاب ١٨٢/٢.
(٣) ينظر: دروس في الحكمة المتعالية : ٢/ ٧١ .

هذا يعني أنها لا يمكن أن تتخلف عن جزئياتها ، فإذا تخلفت عن جزئية واحدة خرمت ، فلا تكون – عندئذٍ – قاعدة كلية لتخلفها عن شرط أو شرطين أو أكثر مما ذكرناه قبل قليل . وبهذا تكون القاعدة العقلية منطبقة على أفرادها جميعهم بلا استثناء.

أما في العلوم التي تدخل فيها الإعتباريات كالفقه والنحو وغيرهما. فإن القاعدة فيها تكون مبنية على الأغلبية ، أي ((أنها لابد أن تتصف بالعموم ولكنها ليست من الضروري أن تتصف بالشمول، أي أن تكون عامة لا كلية، ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها ، وليس من المحتم مع هذا أن تشملها جميعاً فلا يشذ عنها شيء))[١] .

وبهذا فإن الجزئية أو الفرع الذي خرج عن القاعدة في العلوم التي تدخل فيها الاعتبارات أمام أمرين :

١- أما أن هذا الفرع لم يكن داخلاً تحت القاعدة اصلاً.

٢- أو أن هذا الفرع كان داخلاً وقد خرج بدليل قطعي.

وبهذا يكون على الباحث أن يؤكد بالدليل أن الخارج عن القاعدة أهو من النوع الاول أم من النوع الثاني؟ .والذي خرج بدليل يرد عليه إحتمالان :

أ- أنه لم يكن مما يجب أن يدخل في القاعدة الأولى ، وكان دخوله عن سهو".

ب- أنه إنطوى بعد الخروج تحت قاعدة غير الأولى .

وواضع القاعدة بين هذا وذاك لابد من أن يجعل القاعدة منطبقة على أفرادها جميعهم ؛ لإنها ستكون من باب سالبة بإنتفاء الموضوع . كما أن التعميم من صميم عمل العقل . وهذا يعني أن القاعدة شئنا أم أبينا هي عقلية. كما أن بناء القاعدة يحتاج الى مصدر معرفي ودليل نقيم عليه القاعدة ، ومن شروط هذا الدليل أن يكون متفقا" عليه بين أفراد النوع الإنساني ، ولا سبيل إلى ذلك إلا أن يبنى على أساس عقلي سليم ، وهذا ما سنوضحه في فيما بعد إن شاء الله تعالى . الأمر الذي يجعل من القاعدة عقلية لا محالة . وسنعلم ماذا يعني هذا الكلام عند الحديث عن مصادر القاعدة التصريفية .

---

(١)اللغة بين المعيارية والوصفية، د.تمام حسان: ١٦٥-١٦٦

وهنا نود الإشارة الى أن علماء العربية قد استعاضوا عن هذا المصطلح – القاعدة – بالفاظ أخرى منها المذهب والاصل والقياس والعرب تقول، ولا يصح، والصحيح، والحد والوجه والجمهور ونحو ذلك[١] .

ثم إن القاعدة التصريفية لا تحصل إلا بواسطة مصادر معرفية معينة عرفت باسم مصادر المعرفية التصريفية . وهذه المصادر لها علاقة وثيقة بأدوات المعرفة الإنسانية ، بل إن هذه الأدوات هي دليل تلك المصادر ، لذا فإن الحديث عن المصادر لا يكتمل إلا بعد الحديث عن أدوات المعرفة الإنسانية ؛لإنها ستعطي الشرعية لهذه المصادر مفهوما" وبناء". الأمر الذي حدا بنا الى الحديث عن أدوات المعرفة الإنسانية أولا" ، فالحديث عنها حديث عن حجية دليل القاعدة التصريفية .

مما تقدم لا بد لنا من استحضار جملة من الأمور في القاعدة التصريفية :

١. العلم بأصول القاعدة التصريفية ، وهذه الأصول هي التي تستقي منها القاعدة حجيتها . فما من قاعدة إلا ولها أصل أخذت منه الصفة الرسمية في هذا العلم أو ذاك .

٢. إن العلم بهذه الإصول يوجب علينا الوقوف على دليل هذا الأصل ، ودليل ذلك الأصل ، الأمر الذي يعطي الرسمية صاحب الدليل ليحتج بأصول القاعدة . ولا يقال إن هذه الأصول - أيضا"- محتاجة إلى دليل آخر ، وهكذا حتى نقع في التسلسل . فنقول له ليس الأمر كذلك ؛ لإن المعارف الإنسانية كلها ترجع إلى أصل واحد أخذت منه . وسيتكفل الفصل الثالث ببيان هذا الأمر ،إن شاء الله تعالى .

٣. لابد لنا من تحديد أفراد القاعدة . فنحن أمام قاعدتين :

أ- قاعدة جزئية ، بنيت على جزئية واحدة وهي لا تمثل إلا هذه الجزئية . وكتاب (ليس في كلام العرب) لإبنخالويه مملوء بهذ القواعد ، ففيه أن ليس في كلام العرب لفظ على وزن (كذا) إلا هذا اللفظ .

ب- قاعدة كلية ، بنيت على استقراء كلام العرب ، فهي تضم تحتها أفرادها جميعهم ولا استثناء فيها ؛ لإن ذلك لا يجعلها قاعدة ، كما أوضحنا قبل قليل .

---

(١) ينظر: القاعدة النحوية، تحليل ونقد، د. محمود حسن الجاسم : ٢٧-٣٥.

٤. إن القاعدة التصريفية لا بد أن تكون مطردة . والإطراد يجلب إلى الذهن التتابع والإستمرار و الإستقامة . وبغير ذلك لن تكون القاعدة ذات قيمةمعرفية ومن ثم لا تعطى الصفة العلمية . وهذا ما سنوضحه في محله من البحث .

٥. يفهم مما تقدم أن القاعدة التصريفية يجب أن تحتوي حكما" مجردا" عن الإرتباط بأي جزئية ، بمعنى أن تكون القاعدة التصريفية جامعة ومستوعبة كل الأفراد في ماضي الزمان وحاضره ومستقبله . فبفقدان الجامعية والإستيعاب يفقدها صفة الإطراد .

٦. ان القاعدة التصريفية لابد أن تكون دليلا"، يستدل به الآخرون ممن يحتاج إلى بناء صرح لغته . لذا من الضروري أن تتصف بخصائص يتفق الجميع على ضرورة تواجدها في القاعدة التصريفية ؛ كالترتيب والصحة والإتساق والسلامة .[١].

٧-تثبت القاعدة التصريفية بدليلين :

أ- النقل ، ويتم عن طريق الإستقراء .

ب- العقل ، وله عدة وسائل :

- القياس البرهاني ، وله طريقان سيأتي الحديث عنهما بعد قليل إن شاء الله تعالى .
- القياس التمثيلي .
- الإجماع .
- الإستصحاب .

وسيأتي الحديث عن كل واحد من هذه الطرق في محله .

---

(١) ينظر :اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ، د.طه عبد الرحمن :١٣٨ – ١٤٤ . ونظرية التقعيد الفقهي وأثرها في إختلاف الفقهاء ، محمد الروكي :٤٧-٦٥ .

أولا: أدوات المعرفة الانسانية:

لاشك في أن الانسان جزء من هذا الواقع الخارجي ، الذي لابد له من الإرتباط به بنحوين ، الأول منها الإرتباط المباشر، وذلك بأن يرتبط بالواقع عن طريق العلم الحضوري ، كما ذكرنا ذلك سابقا"، والثاني الإرتباط غير المباشر، من خلال الواسطة التي تكون بين الإنسان وبين المَدرَك أو المعلوم . وهذه الواسطة هي الأداة التي توصل المعرفة إليه ، ويمكن بيان هذه الأدوات على النحو الآتي :

أولا" - الحس:

يقسم الحس على قسمين :

أ- الحس الظاهر

لايخفى علينا أن حواس الانسان الخمسة(الباصرة واللامسة والذائقة والشامة والسامعة) تشكل أدوات معرفية لديه ، بمعنى أن الانسان يستطيع أن يدرك ادراكا" جزئيا" سلسلة من المحسوسات المتعلقة بتلك الادوات ، بل يمكنه أن يترقى من خلالها إلى الإدراك العقلي ايضا". ومن ثم فإن كل من فقد أداة واحدة من أدوات الحس لا تحصل لديه الصورة الحسية المسانخة لها. ويترتب على ذلك عدم حصوله على الصورة العقلية فمن فقد أداة السمع أو البصر أو الشم – مثلا- لايمكنه إدراك الأصوات أو الألوان أو الروائح والصور العقلية لها. وهذا تفسير المقولة المشهورة ((من فقد حساً فقد علماً)) [1]

وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين :

الأول:موارد هذه الأدوات. فإن الحس لا يمكنه أن يدرك المدركات إلا التي تقبل الحس فقط من قبيل: الكتاب ، والنار، والرائحة ، والأصوات وغيرها ، ولا تشمل المدركات أو التصورات جميعها، لإننا ذكرنا سلفا" أن الانسان يمتلك سلسلة من التصورات لا تمر على الحس والخيال كالمفاهيم المنطقية والفلسفية التي يكتسبها عن طريق العقل وفعاليته. كما سيأتي بيانه.

الأمر الثاني : محدودية المعرفة الحسية . فالمعرفة الحسية التي تحصل عن طريق الحواس الخمسة (السمع والبصر والشم واللمس و التذوق) تتصف بصفات منها:

١- إن هذه المعرفة سطحية لايتميز بها الإنسان عن باقي أنواع الحيوانات. بل إن قوى بعض الحيوانات الحسية هي أقوى من قوى الإنسانالحسية . وهذه

[1] البرهان من كتاب الشفاء :١٥٨ ، وينظر :الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة ، ١٢٦/٩

القوى تتعامل مع ظواهر الأشياء والأشكال الخارجية فقط . مثل اللون والطعم والصوت وغيرها. ونحن نعلم أن معارف الإنسان هي أعلى من هذا الأمر. ما يجعلنا نشكفي أن هذه الحواس هي المصدر الوحيد للمعرفة.

٢- أنها تدرك الاشياء بشكل جزئي ، بمعنى أن الحواس ترتبط بفرد خاص ، ولا شأن لها بالمفاهيم الكلية والعموم التي هي من شأن العقل كما ذكرنا ذلك . فالباصرة تدرك اللون الخاص لا المفهوم الكلي للون ، وهذه الخاصية نجدها عند الحيوانات ايضا".

٣- إن المعرفة المتحققة بهذه الأدوات مرتبطة بالموجودات الحسية فقط . والتي هي موجودة زمن عملية الإدراك فقط . أما الموجودات التي تقع في الزمن الماضي أو المستقبل ، فإننا نحتاج إلى أدوات معرفية أخرى لمعرفتها.

٤- إن هذه المعرفة تقع في الأمور المتواجدة في مكان خاص فقط ، ولايمكن أن تمتد إلى الأماكن الأخرى . فإذا ادركنا شجرة أمامنا بالادراك الحسي لايمكن ان ندرك بيتا" خارج حدود موضع الشجرة .

٥- إن هذه المعرفة مرتبطة إرتباطا" مباشرا" بالبدن ، ومن ثم فإن هذه المعرفة المتحصلة تقع تحت تأثير وسيطرتها الشرائط البدنية والشرائط النفسانية ، فمثلا الانسان المبتلى بمرض أتلف حاسة الذوق فإنه لايدرك طعم الغذاء عندئذ . وحين الغضب لا يحس الإنسان بالالم . ونحو ذلك [١]

وهنا يأتي سؤال: هل المعرفة التصريفية ، أو المعرفة المتحققة في علم التصريف هي معرفة حسية؟

في مقام الإجابة عن هذا السؤال نقول : إن علم التصريف مكون من قسمين قسم يتعلق بالمفاهيم ، وقسم يتعلق بالقوانين أو القضايا. وفي كلا القسمين لا يتعلق الحس بهما ؛ لإن المفاهيم التصريفية كلية والقوانين التصريفية كلية أيضا"؛ لإن موضوعها كلي ، والكلي لا يدركه إلا العقل كما سيأتي الحديث عنه بعد قليل فلا دخل للحس إذن في المعرفة المتحصلة في علم التصريف العربي .

ثم إن هذه الصفات التي سقناها قبل قليل لا تشمل المعرفة التصريفية ، فلا يمكن أن نقول إن الصيغ التصريفية والقواعد التصريفية خاصة في زمان المعرفة

---

[١] ينظر: نظرية المعرفة، حسن ابراهيميان: ١٧٠-١٧٣. ونظرية المعرفة عند مفكري الاسلام د.محمود زيدان: ٥٧.

ومكانها ؛ لإن من لوازم هذا الإدعاء القول بجزئية المفهوم التصريفي ويتبع ذلك القاعدة التصريفية . وقد أبطلنا ذلك بالدليل في الفصل الأول من البحث .

إن ما ذكرناه من صفات وخصائص في المعرفة الحسية لا يعني أن لا قيمة علمية لهذه المعرفة ، بل إن ما تحققه هذه الحواس من معرفة لها الأثر الكبير في تصويب الكثير من الحقائق الواقعية. فضلا عن حصولها.

ب- الحس الباطن

يرتبط ظاهر الإنسان بباطنه ، وهكذا ترتبط الحواس الخمس بحواس أخرى هـي الحواس الباطنية ، فهي التي تعقل ما أدركته الحواس الظاهرية الخمس ، ويمكن بيان هذه الحواس على النحو الآتي :

١- الحس المشترك .

٢- الخيال .

٣- الذاكرة .

٤- الواهمة .

٥- المفكرة .

ثانيا"- العقل:-

ذكرنا سلفا" أن ما يحصل عليه الإنسان بوساطة العقل لايتعلق في الأمور الجزئية ، أي التصورات الحاصلة للفرد الخاص . بل يحصل على مدركات كلية لا تحصل إلا عن طريق العقل ، فـ ((الوعي هو تصويب وحركة الذات لتصل الى موضوع هو عالٍ عليها. فالموضوع هو الظاهرة))[١] . والظاهرة كلية وجزئية.

فالكلية تحصل عن طريق العقل والجزئية عن طريق الحواس. ولايظن أحد أن المفاهيم الكلية ليس لها دور في المعرفة الانسانية. ذلك أنها تؤدي ((دورا" مهما" في ألوان الإدراك البشري ، فأغلب الألفاظ اليومية المستعملة ، نظير: الانسان ، والفاكهة ، والطير، والخروف ، والكتاب . . . هي ألفاظ لمعانٍ كلية ، ولو أمعنا النظر في صفحة من صفحات كتاب ، للاحظنا أن النزر اليسير من الألفاظ هي تلك التي مثل إسم شخص خاص ، أو مكانا" خاصا" ، وتظل سائر الألفاظ الأخرى ذات

[١] ابستمولوجيا المعنى و الوجود، سامي ادهم: ٢١

دلالة على معانٍ كلية ، حتى الأفعال والحروف هي الفاظ كلية ايضاً))[١] وهذا يعني أنه ((لايستطيع أحد أن ينكر أن العقل طريق من طرق المعرفة))[٢].

وهذه المعرفة تتمثل في جانبين ، كما ذكرنا، الأول في المفاهيم ، والثاني في القوانين والقضايا . أما العلل الاولى للمعرفة فيمكن إجمالها على نحوين :

الأول : ما كان شرطا" أساسا" في كل معرفة إنسانية بصورة عامة ، كمبدأ عدم إجتماع النقيضين . فإن هذا المبدأ لازم لكل معرفة كما أن هذه المعارف ليست مختصة بفرد دون ثان غيره ، ما كان سببا" لقسم من المعلومات ، وهو سائر المعارف الضرورية الأخرى . التي تكون كل واحدة منها سببا" لطائفة من المعلومات.

ويترتب على ما تقدم أن المقياس الأول للتفكير البشري بصورة عامة هو المعارف العقلية الضرورية ، فهي الركيزة التي لا يستغني عنها في مجالات المعرفة [٣] .

ويمكن بيان أبرز صفات المعرفة المتشكلة بفعل العقل بما يأتي :

١- إمكانية النفاذ من ظاهر الأشياء إلى باطنها ، فبالقوة العاقلة يدرك الإنسان - مثلا- علاقة العلة والمعلول بين المحسوسات . ومن خلالها يمكن معرفة الطبيعة وما بعدها . فلولا هذا الجهاز الإدراكي لما إستطاع الإنسان أن يبني صرحا" لأي علم .

٢- عبر هذه القوى يستطيع الإنسان أن يحلل ويركب المعلومات المعرفية. وهذه احدى وظائف العقل التي سيجري الحديث عنها قريبا". وهذه الآلية تمثل حقيقة الفكر المنهجي والمنطقي.

٣- إن المعرفة المتحصلة بوساطة القوى العاقلة هي معرفة كلية ، سواء ما كان متعلقا" بالتصورات أم ما كان متعلقا بالتصديقات. [٤] وقد رأينا في الفصل الأولكيف شكل العقل البنية المفهومية لعلم التصريف ، وسنجد هنا كيف يشكل العقل النظام القواعدي لهذ العلم .

---

(١) المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة:٦ .
(٢)نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة:٦١٣.
(٣) ينظر: المذهب الذاتي في نظرية المعرفة:٣٢ .
(٤) نظرية المعرفة، حسن ابراهيميان:١٧٤-١٧٩.

عمليات العقل المعرفية :

يتمتع العقل الانساني بجملة من العمليات تختلف عن بقية القوى الانسانية يمكن بيانها على النحو الآتي:

١ ـ ادراك المفاهيم الكلية:

ذكرنا سابقا" أن عند الإنسان مجموعة من المفاهيم الكلية لايستغني عنها في حياته اليومية . وهكذا المفاهيم المتعلقة بالمفاهيم العلمية ومنها المفاهيم التصريفية . فالمفاهيم التصريفية التي ذكرناها فيما تقدم من البحث انما هي من صناعة العقل . وبهذا تمتعت بوجود ذهني على الرغم ((من أن للحس تقدما" على العقل، وللإدراك الشخصي تقدماً على العقلي فمعرفتنا –في الحقيقة- تسير من الحس إلى العقل))[١].

إذا كان الأمر كذلك فكيف حصل الإنسان على هذه المفاهيم الكلية ، والتي في ضمنها المفاهيم التصريفية ؟ .

أجاب الباحث سجاد صالح شنيارعن هذا التساؤل بعد أن استقرأ المذاهب المتعددة في هذا الجانب قائلا: ((إن القائلين بأصالة الحس يعتقدون أن العقل ليس له عمل سوى التجريد والتعميم والتغيير السطحي للإدراكات الحسية ، ولاتوجد أي معرفة عقلية غير مسبوقة بإدراك حسي غير تابعة له ، فأي مفهوم عقلي لا إمكان له بدون الإستمداد من التجربة .

وفي مقابل هذه النظرية قال فريق : بأن العقل يتوافر على إدراكات مستقلة لازمة لوجوده ، وبعبارة أخرى إن هذه المفاهيم مفطور عليها العقل ولإدراكها ، فإنه لا توجد أي حاجة لإدراك حسي قبلي ، بل العقل بذاته يدرك سلسلة من المفاهيم [. . .] وإفلاطون يعتقد أيضا" أن الإنسان عند مجيئه إلى الدنيا كان مزودا" بجميع المفاهيم الكلية لعالم الأشياء الجزئية . لأن النفس قبل التعلق بالبدن كانت على إتصال بالمثل الكلية ، وهذه المفاهيم موجودة الآن في النفس وما دور الحس إلا التذكير بها.

أما النظرية الصحيحة هي التي مالت الى القول: بإننا نملك تصورات ومفاهيم غير ناشئة من الحس ، ولا إرتباط لها بالأشياء المحسوسة . بل تحكي عن الحالات النفسية وهي حالات ندركها بالعلم الحضوري مثل مفهوم اللذة ، والألم ، والخوف ، والمحبة ، والعداوة وغيرها))[٢] .

---

(١) المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة:١٨٠.
(٢)المصدر نفسه:١٨٠.

إن ماذهبت اليه النظرية الصحيحة من لوازمه أن أصل المعرفة الحصولية هو العلم الحضوري لكن قد يرد سؤال آخر يتعلق في كيفية وقوف الإنسان على هذا المفهوم الكلي . والإجابة عن هذا السؤال المفترض تتمثل في طرح نظريتين ذكرهما حسن مكي العاملي . هما :

أ- نظرية الإبداع والخلاقية:

إذ ذهب الشيخ الرئيس ابن سينا إلى أن النفس فاعل إلهي تخلق الصور والمفاهيم الكلية في الذهن . ومن ثَم فإن وقوفها على الصورة الحسية والخيالية يعطيها قدرة على الخلق والإبداع . فتحصل لديها القدرة على خلق المفاهيم الكلية في صقع الذهن [١] .

ب- نظرية التكامل والإرتقاء:

ذهب إلى هذه النظرية صدر المتألهين . ومفادها أن النفس عندما تقف على هذه المفاهيم العقلية إنما هو من باب ترقي المعرفة من درجة إلى أخرى . فكما أن الصورة الحسية تأخذ بالإرتقاء وتتبدل إلى المعرفة الخيالية التي هي ألطف من الأولى ، فهكذا تترقى المعرفة الخيالية إلى معرفة ألطف وأكمل هو المفهوم الكلي[٢].

٢ـ التجزئة والتحليل:

التجزئة عبارة عن تحليل المفهوم الواحد إلى مفاهيم متعددة ، أو تحليل الشيء الواحد إلى أشياء متعددة ، كما لو حللنا الإنسان وقلنا بأنه حيوان ناطق . فهذا المفهوم – الإنسان- حللناه إلى مفهومين الأول حيوان والآخر ناطق . ومثل هذا يقال في تحليلنا مفهوم القاعدة إلى عدة عناصر : الكلية ، و بالقوة ، والجزئيات ، والإنطباق ، والفروع .

فهذا التحليل وهذه التجزئة هما من عمل القوى العاقلة التي يتميز بها الإنسان من بقية الموجودات .

أما الفرق بين التجزئة والتصنيف فواضح جدا" ؛لأن التصنيف عبارة عن جمع الأشياء المشتركة في جهة ما وجعلها تحت مفهوم واحد . كما ضربنا لذلك مثلا" في الأفعال المزيدة .

---

(١)ينظر: الشفاء:١٢٩، ونظرية المعرفة، حسن مكي العاملي:١٤٩-١٥٠.
(٢) ينظر: الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة: ٣١٩/١. ونظرية المعرفة، حسن مكي العاملي:١٥٠.

أما التجزئة فهي عبارة عن تحليل الشيء الواحد إلى أشياء متعددة .

٣- التلفيق والتركيب:

يقع التلفيق في مجال التصور، عبر ادراك صورتين مختلفتين وتلفيقهما وتكوين صورة أخرى . كما هو الحال عند تصور صورة الفرس وصورة الطائر وتكوين – منهما- صورة فرس ذي جناحين.

أما في التركيب ، فيقع في مجال التصديق ، فيركب عقل الإنسان جملتين مختلفتين ليستنتج جملة (نتيجة) قطعية.

ولعمري هذه العملية من أمهات العمليات المهمة في مجال العلوم ، ومنها التصريف . فما سقناه فيما تقدم ذكره في القاعدة التصريفية يقع في مجال عملية التركيب التي يقوم بها العقل الانساني.

فقاعدة ((أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة)) [١] مكونة من جملتين :

الأولى : كل أبنية الأسماء سمعت عن العرب .

الثانية: وكل ما سمع منها لا يقل أصله عن ثلاثة أحرف .

من هاتين الجملتين أستنتج العقل جملة ثالثة، وهي قاعدة تصريفية ثانية هي أبنية الأسماء الأصول أقل ما تكون ثلاثة .

وقاعدة ((الأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة))[٢] ، في الأصل أنها متكونة من جملتين أستنتج العقل منها جملة ثالثة هي قاعدة تصريفية. وهذه الجمل :

الأولى : كل أبنية الأسماء الثلاثية سمعت عن العرب .

الثانية : وليس مما سمع يزيد عن عشرة أبنية .

الثالثة (النتيجة): لاتتجاوز أبنية الأسماء الثلاثية عن عشرة أبنية .

وقاعدة لايوجد في الكلام فِعُل بكسر الفاء وضم العين [٣] متكونة من جملتين هما:

الأولى : كل ما سمع على وزن فعل جاء على لسان العرب

---

(١) الممتع الكبير في التصريف:٥١ .
(٢) المنصف :١٨/١ .
(٣)المصدر نفسه ٢٠/١.

الثانية : وكل ما سمع لم يأت على وزن (فِعُل) مكسور الفاء مضموم العين .

والنتيجة (القاعدة): كل ما في الكلام لا يأتي على وزن فِعُل.

٤- إدراك المفاهيم الإبداعية

من الوظائف التي يقوم بها العقل إدراك المفاهيم الإبداعية التي ليس لها مصاديق في الخارج ، بل يقوم العقل بانشائها مع لحاظ مافي الخارج ، وهذا ما يقال فيها : إن لها منشأ إنتزاع .

فمثلا الصورة الذهنية للكتاب ، أخذت من هذا الموجود الخارجي (المصداق) . وهكذا الشجرة والحجر والقلم الجاف واللوحة وغيرها من المفاهيم .

لكننا لانلاحظ موجوداً يسمى باسم (مَفعِل) ، وليس هناك مصداق خارجي للبناء (فَعُلَ) وهكذا بقية الأبنية والمفاهيم التصريفية. وهذا ما أوضحناه فيما تقدم من البحث.

فهذا النحو من المفاهيم يعتبرها العقل ويجعل لها قيمة معرفية في الحياة اليومية لما لها من شأن في تنظيم عملية الفهم والتفهيم .

فالمفاهيم اللغوية بصورة عامة وأغلب المفاهيم القانونية والأخلاقية هي مفاهيم إعتبارية. إعتبرها الذهن لأجل عملية التفهيم والتفاهم التي هي عماد الحياة البشرية.

٥- الإستنتاجوالإستدلال :

المراد منهما الإستنتاجإستخراج حكم موضوع مشخص من حكم كلي مستنبط . وهذا ما يسمى القياس البرهاني في علم المنطق. فمثلا اذا ثبت لدى الانسان بالدليل ان مجموع زوايا المثلث تساوي ١٨٠ درجة، وقد استقر لديه هذا الحكم الكلي فان كل مثلث يواجهه في اية بقعة من بقاع الارض سيحكم عليه بأن مجموع زواياه تساوي ١٨٠ درجة .

والإستدلال على نوعين[١]:

أولا": إستدلال غير مباشر ، وله طرق ثلاثة ؛ القياس والتمثيل والاستقراء.

(١) ينظر في طرق الاستدلال : شرح كتاب المنطق ،السيد كمال الحيدري ، بقلم الشيخ نجاح النويني : ٣/٨٧-٣٨٨ .

أ -**القياس** عِرف بأنه ((قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر)) .

نحو : زلزل فعل رباعي مجرد .

وكل فعل رباعي مجرد لازم.

فـ(زلزل) فعل لازم .

والقياس على أنواع متعددة هي :

- **القياس الاقتراني** ، وهو أن تكون النتيجة مأخوذة من المقدمات . و له قسمان :-
- **القياس الحملي**، وهو ما كان مشكلا" من قضية حملية .

نحو: الإسم كلمة .

والكلمة إما معربة أو مبنية .

فالإسم إما معرب أو مبني .

- **القياس الشرطي**، وهو ما كان مكونا" من قضيتين شرطيتين أو من حملية وشرطية .

نحو : كلما كان على وزن (تفعل) كان اسما" .

- **القياس الاستثنائي** وهو ما كانت النتيجة نفسها أو نقيضها مذكورا" في المقدمات

نحو : إن كان (كرم) على وزن (فعل) فهو يدل على الطبائع .

لكن (كرم) على وزن (فعل)

فهو يدل على الطبائع .

وله قسمان :-

- **القياس الاستثنائي الاتصالي** وهو ما كان مؤلفا" من قضية شرطية وحملية مأخوذة منها .

نحو : إذا كانت الصفة محضة ، فعينها محضة .

- **القياس الاستثنائي الانفصالي** وهو ما كان مؤلفا"مقدمته الكبرى شرطية والصغرى حملية استثنائية .

نحو : ما كان على وزن (أفعل) إما أن يكون اسما" أو صفة :

أ- لكنه إسم : فهو ليس بصفة .

ب-لكنه صفة : فهو ليس بإسم .

ثم إن القياس بصورة عامة يقسم تقسيما ًآخر بحسب يقينية المقدمات من عدمها :-

١. ***القياس يقيني المقدمات*** ، وله قسمان:

- **القياس الاني**وهو ما يكون الحد الأوسط علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن فقط.

نحو : جحمرش على وزن فعلال .

وكل بناء على على وزن فعلال يدل على الصفة .

فجحمرش صفة .

- **القياس اللمي**وهو ما يكون الحد الأوسط علة لثبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج .

نحو : جحمرش صفة .

وكل بناء على وزن فعلال يدل على صفة .

فجحمرش على وزن فعلال .

٢- ***القياس غير يقيني المقدمات*** وله عدة اقسام :

- **القياس الجدلي**ما كان مؤلفا" من القضايا المشهورة أو المسلمة من لدن الخصم

نحو : ما جاء عن سيبويه في علم التصريف يؤخذ به .

وكل ما يؤخذ به مقبول .

فما جاء عن سيبويه مقبول .

- **القياس الخطابي** ، ما كان مكونا" من المظنونات أو المقبولات من القضايا .
- **القياس الشعري** ، ما كان مؤلفا" من المتخيلات التي تؤثر في النفس .

- **القياس السوفسطائي،** ما كان مؤلفا" من المقدمات الوهمية الكاذبة .

وهناك انواع اخرى من القياس ، هي قياس الخلف والمضمر والمساواة والاحراج والمركب.

ب - التمثيل هو عبارة عن اثبات حكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشـابه له[١].

فاذا سمعت إعرابياً من عليا قيس وتميم يقول (فَعَلَ يَفعُل) ورأيت إعرابياً آخر يتكلم من عليا قيس وتميم ايضاً قلت انه سيقول (فَعَلَ يَفعُل) لجهة إشتراك بين الإعرابيين وهي اللهجة الواحدة .

وللتمثيل أربعة أركان :

١- **الأصل/** وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له ،وهو كلام الإعرابي الأول في المثال أعلاه .

٢- **الفرع/** وهو الجزئي الثاني المطلوب إثبات الحكم له ، وهو كلام الإعرابي الثاني في المثال أعلاه .

٣- **الجامع/** وهو جهة الشبه والإشتراك بين الأصل والفرع ، وهو اللهجة في المثال السابق .

٤- **الحكم/** وهو ما يحكم بثبوته للأصل والغرض إثباته للفرع ،وهو قولك: إنه سيقول (فَعَلَ يَفعُل) .

فإذا سمعت إعرابياً من أهل الحجاز يقول :(كَرَمَ و رَحَب وظرف) قلت في إعرابي آخر من أهل الحجاز :إنه سيقول كذلك ؛ لأن تفريع (فَعُل) إلى (فَعل) هي لغة اهل الحجاز [٢]

وأنت كما تلاحظ أن هذا العمل (التمثيل) من عمل المجتهد ، بمعنى أنك إجتهدت وقلت إنه سيقول هكذا ؛ بسبب الجامع بين الأصل والفرع .

كما أنك ترى أن هذه الأركان الأربعة هي أركان القياس الفقهي نفسها. بل إن تعريف التمثيل ينطبق على تعريف القياس في إصطلاح النحاة. فقد عرفه الأنباري بقوله ((تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل هو حمل الفرع على الأصل بعلة ،

---

(١)ينظر : مباحث العلة في القياس عند الاصوليين :٣٤ .
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٥٢/٨.

وإجراء حكم الأصل على الفرع)) [١] او ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولا عنه)) [٢] .

ج - الإستقراء عرف بأنه الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كما سيأتي .

لايبتعدالإستقراء عن القياس ، فـ((القياس والإستقراء نوعان من الإستدلال يرتبط كل منهما بالآخر أشد الإرتباط وهما لازمان معاً لصحة التفكير الإنساني سواء العلمي أو الفلسفي)) [٣] .

فالإستقراء هو ((إستدلال على حكم كلي من خلال تفحص معظم جزئيات ذلك الكلي)) [٤]. فمثلا يصادفنا حكم كلي كدلالة (فعّل) على الصيرورة أو الجعل أو السلب والإزالة أو غير ذلك . فإن هذا الحكم قد جاء بعد تفحص الكلمات التي يتكلم بها العرب وجاءت على وزن (فعّل) فوجد أن قسماً منها يدل على هذه المعاني ، قلنا إن صيغة فعّل تدل على الصيرورة أو الجعل أو السلب والإزالة أو غير ذلك .

وهذا التفحص تارة يقع على كل الجزئيات والمفردات الواقعة تحت الحكم الكلي ، وتارة يأخذ قسماً كبيراً منها . يسمى الأول بالإستقراء التام ، ويسمى الثاني الإستقراء الناقص . والأول لا يسمى إستدلالا" ولايدخل في دائرته ؛ لإنه ((إعادة جمع جميع ما شاهده الإنسان في قالب واحد)) . [٥]

يعرف الإستقراء التام بأنه اثبات الحكم الجزئي لثبوته في الكلي [٦] ويعرف الإستقراء الناقص بأن اثبات الحكم للكل بواسطة ثبوته لأكثر أفراد ذلك الكلي [٧] .

ومن نماذج الإستقراء ، ما جاء في كتاب سيبويه ، منها :

- ((سمعت بعض العرب يقول))[٨] .
- ((سمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به)) [٩] .

---

(١)لمع الادلة في اصول النحو: ٩٣.
(٢) الاغراب في جدل الاعراب:٤٥
(٣) منطق الاستقراء، د.ابراهيم مصطفى ابراهيم:١٣
(٤) منهج الاستقراء في الفكر الاسلامي، د.عبد الزهرة البندر:٣٧
(٥) نظرية المعرفة، حسن مكي العاملي:١٦٢.
(٦) ينظر: شرح كتاب المنطق، ٣٦٦/٣ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه ، ٣٦٧/٣ .
(٨) الكتاب:٤٧/١ .
(٩) المصدر نفسه: ٥٣/١ .

- ((سمعت من أثق به من العرب يقول)) [١] .
- ((وزعم بعضهم)) [٢] .
- ((حدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به)) [٣] .
- ((كما قال بعض العرب)) [٤] .
- ((وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته أنه سمع إعرابيا))[٥].

إعرابيا))[٥].

على أن أمر السماع لم يتعلق برحلة علماء العربية إلى البادية ، بل أخذوا عمّن وفد إليهم من الأعراب أيضاً. فهذا أبو عبيدة يقول: ((قدم علينا عشرون رجلا" من بني جعفر بن كلاب من أهل البادية و كنا نأتيهم ونكتب عنهم ما قالوا)) [٦] .

وهنا نود الاشارة الى جملة من الامور هي :

١- إن قسماً من الاستقراء شمل فصحاء العرب.

٢- وأن قسماً منه شمل الثقة من رجال العرب.

٣- وأن قسماً آخر شمل رجلاً واحداً من أهل البادية، الذي قد يكون ثقة وقد لايكون .

٤- وأن قسماً من الإستقراء كان عن طريق الرواة .

٥- وأن قسماً منه سمع عن العرب وعمن يوثق به .

٦- إن قسماً منه سمع عن طريق الشيوخ لامن العرب أنفسهم .

وما يشار اليه هنا ان هذا المسموع له عدة مراتب:

١- المرتبة الاولى للقرآن الكريم لتواتره.

٢- المرتبة الثانية للحديث الذي ثبت صدوره عن المعصوم عليه السلام.

---

(١) المصدر نفسه::١/٢٣٠ .
(٢) المصدر نفسه:١/١٤٧
(٣) المصدر نفسه:٣ /١٥٢ .
(٤) المصدر نفسه:١/٥١ .
(٥) المصدر نفسه:٢/١١٠ .
(٦) جمهرة أشعارالعرب:١/١٨٥ .

٣- المرتبة الثالثة لكلام العرب الذي ثبت صدوره عن العرب، شعراً ونثراً. سواء أكان كثيراً أم قليلاً.

ثانيا" : إستدلال مباشر ، وهو على طرق ثلاثة ؛ التناقض ، والعكس المستوي ، وعكس النقيض .

أ – **التناقض** . يطلق التناقض ويراد منه تلازم بين قضيتين يوجب صدق إحداهما كذب الأخرى .

نحو : بعض ما جاء على (أفعل) يأتي متعديا .

ونقيضها : لا شيء مما جاء على (أفعل) بمتعد .

ونحو: كل فعل رباعي مجرد له بناء واحد .

ونقيضها : بعض الأفعال الرباعية المجردة ليست لها بناء واحد .

ب-العكس المستوي .يراد منه تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق .

نحو: كل بناء على (فعل) يأتي للدلالة على الهيئة و يكون لازما" فقط .

وعكسها المستوي : بعض ما يأتي للدلالة على الهيئة يكون على (فعل) وهو لازم.

ونحو: لا يتوالى في كلام العرب أربع حركات في كلمة واحدة .

وعكسها المستوي : لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة في كلام العرب .

ج – عكس النقيض . المراد منه هو تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول القضية الأولى ، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى ، مع بقاء الكيف والصدق .

نحو : لا شيء في كلام العرب على (فعل) .

وعكسه النقيضي : بعض (فعل) ليس بلا شيء في كلام العرب .

وكل بناء رباعي غير الثلاثي .

وعكسه النقيضي : كل لا ثلاثي البناء لا رباعي .

وقس على ذلك كل القواعد والقوانين التصريفية ، فإنها تصلح للإنطباق على كل الألفاظ التي تقع في ضمنها والتي تكون مصداقا" لهذه القاعدة أو ذلك القانون ، بشرط أن يقود الدليل القاطع إلى الحكم الكلي .

وهكذا دلالة الأبنية على المفردات التي سقناها سلفا لأجل بيانها ، فإنها تدخل في عملية الاستنتاج التي يقوم بها العقل.

٦ ـ تصنيف الموجودات وتأليفها:

من وظائف العقل أيضا" تصنيف الموجودات ، التي هي أعم من الموجودات المادية ، فيمكنه تصنيف الموجودات النفسية أيضاً.

فتقسيم الكلام على فعل واسم وحرف من عمل العقل. ثم إن تصنيف الأفعال إلى مجردة ومزيدة . والمزيدة ، مزيدة بحرف أو حرفين أو ثلاثة. والمجردة ثلاثية ورباعية وخماسية من عمل العقل أيضاً .

إن أي تصنيف - بصورة عامة-يدخل في العلوم ومنها علم التصريف،فهو من عمل القوى العاقلة.

ثم إنه يقوم بتأليف الموجودات أيضاً . فإذا أخذنا – مثلا"- أبنية الأفعال (أفعَلَ وفعّل، وفاعل وانفعل وافتعل وافعلّ وتفاعل وتفعّل واستفعل وافعوعلوافعوّل وافعالّ) وجدنا العقل يؤلف فيما بينها فيجعل لها إسما" واحدا" هو المزيدة ، أي أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة .

ثالثا": القلب والإلهام والكشف والوحي .

يعد القلب والإلهام والكشف والوحي من الأدوات المعرفية التي يستقي منها الإنسان معارفه. وتأتي أهمية هذه الأدوات من خلال ما تكشفه من علم حضوري ، الذي يعد أعلى مرتبة من العلوم العقلية . ولما كانت العلوم اللغوية علوما" حصولية ، فلا ننتظر من هذه الأدوات أن تزودنا بعلم ما . من أجل ذلك فإن البحث يبتعد عن الكلام فيها .

ثانيا: مصادر المعرفة التصريفية

مما لاشك فيه أن مصادر المعرفة ((تمثل الأساس الذي يقوم عليه الفكر البشري في مختلف ميادين المعرفة ، التي طرقها ؛ وعليه فإن لها أثراً في توجهات هذا الفكر ومشكلاته)) (١). إذ إنها وسيلة الإدراك وبغيرها لايمكن لهذا الحيوان الناطق الإرتباط بالواقع الخارجي ، فضلا" عن تكوين رؤية علمية متكاملة عن المعلوم او المُدرَك.

ففي دراسة الظواهر الإنسانية وتتبعها ، لابد أن يعتمد البحث العلمي على أساليب منهجية عقلية. تبين ما إنتهى إليه أو تحققه وتجعله قانوناً لازماً او قاعدة عامة. مبني على أساس الدليل المتين الذي أقام بنيانه . فكانت القاعدة (٢) . التي لابد لها من أن تبنى على مبادئ يعتمدها الباحث في إستنباطها ، عرفت هذه المبادئ باسم (الإصول) * في الميدان النحوي . والتي عليها ((التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والإرتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الإطلاع على الدليل ، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولاينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والإرتياب))(٣) .

وهذا ما نلاحظه في العلوم ، إذ يذهب كل علم إلى أخذ قوانينه من مصادرها ، فلكل علم مصادر خاصة يستقي منها مادته.

هذه المصادر عرفت بإصطلاح اللغويين باسم (الأصول) التي عرفها الأنباري بقوله: ((أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله)) (٤). ويرى السيوطي أنها ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الإستدلال بها وحال المستدل)) (٥). وهذه الأدلة عددها ثلاثة عند الانباري ((النقل، والقياس، وإستصحاب الحال)) (٦). وعند ابنجني ثلاثة أيضا"السماع والإجماع والقياس(٧). وإذا حاولنا التوفيق بين القولين وجدنا هذه الأدلة أربعة. هي (النقل أو السماع، والقياس، واستصحاب الحال ، والاجماع).

---

(١) مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، د.عبد الرحمن بن زيد الزبيدي:١٧
(٢) ينظر: تحليل النص النحوي، د.فخر الدين قباوة:٨٨
* قد يراد من (الاصول) معنى آخر، بمعنى القاعدة ونحن لانريده هنا.
(٣)لمع الادلة في اصول النحو، الأنباري:٨٠.
(٤) المصدر نفسه :٨١-٨٢.
(٥)الاقتراح في علم اصول النحو:٤.
(٦)ينظر: لمع الادلة في اصول النحو:٨٠ .
(٧) الخصائص:١٧٤/١.

أولا" : السماع

يعد السماع منالأسس والمقومات التي إعتمدها علماء العربية في بناء الفكر اللغوي وهيكلته ورسم قواعده ، فالسماع يعتمد الاستقراء اللغوي الذي يرتكز على جملة من المعايير الزمانية والمكانية ، قد تختلف وقعتها ضيقاً او سعةً ، بحسب الإتجاه العام للتجمعات الفكرية أو بحسب الأشخاص الدارسين وإختيارهم.

يصطلح الدارسون وعلماء الأصول على تسمية هذا الجانب من جوانب العملية بركن السماع أو النقل * الذي يتكون من ثلاثة أركان:

أ- المتكلم ب- الكلام المسموع ج- السامع

وقبل التطرق إلى هذه الأركان ، نود أن نَعرفَ معنى السماع ، لغةً وإصطلاحاً .

السماع لغة :

يورد لنا أصحاب المعاجم أن ((السمع معناه حس الأذن. وقد سمعه سمعاً وسمعاً وسماعاً وسماعة وسماعية))[١] . والسماع هو((ما سمعت به فشاع وتكلم به))[٢] ((وكل ما التذته الأذن من صوت حسن فهو سماع)) [٣].

فالسماع وظيفة الأذن ، ثم إنه يطلق مرة أخرى – على ماوعته الأذن عناية وإهتماما ثم شاع وتكلم به .

السماع إصطلاحاً :

إختلف بعض من كتب في أصول النحو العربي في تعريف السماع . فقد عرفه الأنباري – بعد أن إختار مصطلح النقل بدلا" من السماع- بأنه ((الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)) [٤] . ثم عرفه السيوطي بقوله : ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فيشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه

---

* نحن لانرى فرقاً بين السماع –بوصفه مصطلحا- والنقل. ودليلنا في ذلك عدم تفريق العلماء الاوائل بينهما، كما ان اركان السماع هي اركان النقل نفسها. وهذا خلاف ما ذهب اليه د.تمام حسان ، فقد اعتبر أن بين السماع والنقل عموماً وخصوصاً من وجه. ينظر: الاصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : ١٠٠ .

(١) لسان العرب: ١٦٢/٨، مادة(سمع) .
(٢) تاج العروس:٢٢٢/١١ ، مادة(سمع).
(٣) المصدر نفسه: ٢٢٧/١١ ، مادة(سمع).
(٤) الاغراب في جدل الاعراب:٤٥ .

وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت)) [١] .

أما المحدثون ، فقد تبعوا القدماء في هذه التعريفات [٢] .

إن هذه التعريفات يمكن أن نلاحظ عليها أنها للكلام المسموع ألصق بهمن السماع ، وهو مايعرف بالمقيس عليه. فهناك فرق بين مصطلح النظر – مثلا" – ومصطلح المنظور. ومن ثم فإن الحديث عن احدهما يختلف عن الآخر . فقد يقع خلل في حاسة الإدراك ، فلا تصيب الواقع الخارجي ، وقد تكون حاسة الإدراك سليمة ، لكن المسموع أو المنظور فيه خلل ، أما لعدم وضوحه ، وأما لأمر آخر . وهكذا فالكلام يختلف مقامه بين المُدَرَك والمُدرِك.

أما الطرق التي يثبت من خلالها السماع فيمكن إجمالها على النحو الآتي :

أ- من مشافهة الأعراب الفصحاء.

ب- من رواة اللغة ، وهذا الطريق يأتي عن مشافهتهم مباشرة ، أو عن طريق كتبهم .

ت- من الشيوخ .

مكونات السماع:

المكون الأول/ المسموع:

المعني بهذا الركن هو اللغة التي وردت ، وهو ما عرف بإسم المقيس عليه في مبحث القياس . عرفته د.خديجة الحديثي بأنه ((كلام العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء لغتهم)) [٣] . وعرفه آخرون بـ((ما اطرد من المنقول عن العرب، سواء كان ذلك المنقول بواسطة السماع المباشر أو الرواية عنهم)) [٤] .

وهذان التعريفان غير تامين للأسباب الآتية :

---

(١)الاقتراح في علم اصول النحو: ٤٨.
(٢) ينظر مثلا: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ١٢٩ .
(٣) الشاهد واصول النحو عند سيبويه: ٢٥٣ .
(٤) اصول النحو، دراسة في فكر الانباري، د.محمد سالم صالح: ٣١٥، وينظر: اصول التفكير النحوي، د.علي ابو المكارم:٩٥.

التعريف الأول :

١- إن التعريف الأول لايجمع كل ما يصح أن يكون مسموعاً أو مقيساً عليه ؛ فقد أخرج القرآن الكريم الذي هو كلام الله سبحانه وتعالى.

٢- إن كلام العرب المروي ، منه ما هو كثير ومطرد ، ومنه ما هو قليل وآحاد ، أفيصح أن يكون الآحاد مقيسا" عليه أو مسموعاً ؟ هذا ما لم يوضحه التعريف الأول .

٣- إن صفة (الموثوق بفصاحتهم) قيد يشمُّ منه القبائل التي سكنت البوادي ، ونحن لانعدم أن نجد فصيحا" موثوقا" بعربيته وفصاحته في قبائل الحضر.

التعريف الثاني:

أما التعريف الثاني فعليه الملاحظتان الآتيتان :

أ- إن هذا التعريف يرد عليه ما ورد في الفقرة الأولى على التعريف الأول.

ب-إن صفة الإطراد ، وإن وُضِعت شرطاً، لكنها لم تتحقق على أرض الواقع ؛ ذلك أن الكثير من الأحكام بنيت على شواهد لايعرف قائلها ، وأخرى صدرت عن عربي واحد ، وثالثة صدرت عن إستقراء من قبيلة واحدة ، أو من رجل واحد كما ذكرنا .

وإن شئنا توضيح ذلك نأخذ ما جاء في كتاب الخصائص في باب جواز القياس على ما يقل ورفض فيما هو أكثر منه [١] . ففي النسب إلى فعولة التي تشبه فعلى . يقال في شنوءة شنئي وقياسا" عليها ، نسبت إلى قتوبة ، وركوبة ، وحلوبة ، فيقال فيها قتبي وركبي وحلبي . وهذا نوع من القياس لا يطرد ؛ فإن قوولة وحرورة وصرورة ، لايقال فيها : قولي وحرري وصرري، وعليه لا يقال في النسب الى قوله فعلي ؛ لان المقيس عليه (شنوءة) غير ثابت وإن كانت بينه – شنوءة – وبين حنيفة (فعيلة) شبه ؛ لان الشبه لايفيد غير الإحتمال ، فكيف أبني عليه ؟ وأُصيِّرهُ قاعدة عامة ؟ .

ويضاف إلى ماتقدم أن قسماً من علماء العربية خالفوا المتواتر من الكلام ، حتى قال أحد الباحثين ((ولو أن مخالفة القواعد للقرآن وجرأتها عليه إقتصرت على مثال أو عشرة أو عشرين لهان الكرب شيئاً ما)) [٢] .

---

(١) الخصائص:١١٦/١ . والاقتراح في علم اصول النحو:٩٩-١٠٠. واصول التفكير النحوي:٩٣-٩٤.
(٢) اللغة والنحو،عباس حسن:٩٤ .

ومع ما تقدم يمكن أن نجد تعريفا" مناسبا" يبعد هذه الملاحظات . إذ يعرف بأنه (الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح قبل ان تفسد اللغة) . وبهذا فإننا عمدنا الى :

أ- إدخال ما يصح أن يكون مسموعاً ومنقولاً ، من القرآن الكريم وما ورد على لسان العرب أو الشيوخ .

ب- إننا أخرجنا ما عرف بالإطراد من كتب النحاة ، والذي لايمكن تحققه ، بسبب الإستقراء الجزئي للكلام العربي . وبهذا فإن ثبوت الآحاد لما ورد عن العرب لايقدح في فصاحة الشاهد وسلامته، وهذا مانجد ضمنا" في كتب النحاة وإن لم يصرحوا بذلك .

ت- إننا أدخلنا العرب الفصحاء الذين كانوا ضمن القبائل العربية التي سكنت الحضر .

المكون الثاني/ الناقل لهذا الكلام .

المكون الثالث/ المنهج المتبع في نقل هذا الكلام . وسيأتي الحديث عن هذين الركنين في الفصل الثالث إنشاء الله تعالى

ثانيا" : القياس

القياس لغة .

يورد لنا أصحاب المعاجم أن القياس هو ((تقدير الشيء بالشيء))[١]فيقال : قاس الشيء يقيسه قيساً،وقياساً، والمقياس :المقدار [٢].

ويورد لنا أبن منظور معنى التقدير من خلال توضيحه الأتي :

فأقتاس الشيء وقيسه أذا قدره على أمثاله ، وقايستٌ بين الشيئين إذا قادرت بينهما[٣]

القياس إصطلاحا" .

وقبل الحديث عن تعريف القياس إصطلاحاً نود الإشارة إلى أن المتتبع هذا النظر عند العلماء يجد له مفهومين :

---

(١)معجم مقاييس اللغة :٥/٤٠. مادة(قوس) .
(٢)ينظر: تاج العروس :٨/٤٣٤ .مادة(قيس).
(٣)ينظر : لسان العرب :٦/١٨٧.مادة(قيس).

الأول: إطراد الظاهرة اللغوية بحيث تبلغ نصاب التقعيد ولا يجوز الخروج عليها.

الثاني : بمعنى إلحاق أمر بأخر لشبه بينهما ، أو لإجتماعهما في علة الحكم [١].

وقد أطلق د.تمام حسان على النوع الأول من القياس أسم (القياس الأستعمالي)[٢]، ويبدو أن هذا المعنى هو المتداول في المراحل الأولى لظهور المصطلح ، ثم تطور فيما بعد ليكون هو المعنى المراد في كتب أصول النحو العربي .

أما المعنى الذي تتداوله كتب أصول النحو العربي فهو ((عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل ربط الاصل بالفرع بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة))[٣] كما عرفه الشريف الجرجاني بأنه ((رد الشيء الى نظيره))[٤] .

واتفق المحدثون مع المتقدمين في تعريفهم القياس ، فقد عرفه فندريس بأنه ((العملية العلمية التي يخلق بها الذهن صيغة او كلمة او تركيباً تبعاً لانموذج معروف))[٥]. وعرفه د. مهدي المخزومي بـ((حمل مجهول على معلوم وحمل مالم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات واساليب كانت قد مرقت او سمعت))[٦]. وحذت د. خديجة الحديثي حذو د. المخزومي بتعريفها القياس على انه ((حمل مجهول على معلوم وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الاحكام وبعلة جامعة بينهما))[٧].

وهكذا نجد هذه التعريفات متقاربة فيما بينها بالمعنى المراد لمفهموم القياس . وهذا التعريف يذكرنا بتعريف سقناه بهذا المعنى عند ذكر أدوات المعرفة الإنسانية،

---

(١)ينظر : أصول التفكير النحوي ، د. علي ابو المكارم : ٧٧.
(٢) ينظر : الأصول ، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب :١٦٤.
(٣)لمع الادلة في اصول النحو: ٤٢، وينظر: الاغراب في جدل الاعراب: ٤٥، والاقتراح في علم اصول النحو: ٧٠ .
(٤) التعريفات : ١٠٢.
(٥) اللغة :٢٠٥.
(٦) في النحو العربي ، نقد وتوجيه :٢٠.
(٧) الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه :٢٢١

ذاك هو تعريف التمثيل . فهل أركان التمثيل هي أركان القياس نفسه ، فإن للقياس أركاناً أيضاً.

اركان القياس وشروطها

الركن لغة :

يذكر ابن فارس أن ((الراء والكاف والنون اصل واحد يدل على القوة، فركن الشيء جانبه الاقوى، وهو يأوي الى ركن شديد، ا يعزو منعة))[١].

((وركن الانسان قوته وشدته، وكذلك ركن الجبل والقصر، وهو جانبه، وركن الرجل قومه وعدده ومادته(...) واركان كل شيء جوانبه التي يستند إليها ويقوم بها))[٢]

الركن إصطلاحا" :

عرفه الشريف الجرجاني بأنه ((ما يتم به الشيء وهو داخل فيه، بخلاف شرطه فهو خارج عنه))[٣] . وعرفه آخر((بأنه: ما يقوم به الشيء، ويقصدون بذلك القدم ؛ ؛ لإن قوام كل شيء بركنه،لا من القيام؛ لإن على هذا يلزم أن يكون الفاعل ركناً للفعل، والموصوف ركناً للصفة))[٤] .

ومن هنا يتضح الفرق بين الركن والشرط فالركن يكون داخلاً في الشيء الذي يتم به ، أما الشرط فلا يكون داخلاً في الشيء المتوقف عليه[٥] .

وأر كان القياس عند جمهور اللغويين اربعة هي: -

١- الركن الاول / الاصل او المقيس عليه.

٢- الركن الثاني / الفرع او المقيس.

٣-الركن الثالث / الحكم

٤-الركن الرابع / العلة او الوصف الجامع بين الاصل والفرع.

---

(١) معجم مقاييس اللغة :٤٣٠/٢،و ينظر : لسان العرب : ١٨٥/١٣ ، القاموس المحيط :٢٢٩/٤.
(٢) لسان العرب :١٨٥/١٣-١٨٦ .
(٣)التعريفات : ١١٢
(٤) مباحث العلة في القياس عند الاصوليين د. عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي :٦٠.
(٥)ينظر : ما لا يجري القياس فيه ، محمد نصار الحريثي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم جامعة القاهرة : ٤٢.

شروط اركان القياس

لكي تتحقق القيمة المعرفية للقياس لابد له من شروط هي بالضرورة ملزمة في تحقق الدرجة اليقينية في تحقق المعرفة الصحيحة. وهذا ما نراه واضحاً عند علمائنا الذين ذكروا جملة من الشروط عند كل ركن من أركانه وهي: -

أولاً : المقيس عليه وشروطه.

ساق الباحثون تعريفا" للمقيس عليه فيه المقيس عليه وشروطه . وقبل أن نذكر تعريف المقيس عليه ننوه بأن المقيس عليه قسمان : -

أ – الكلام العربي المنقول عن العرب، أو عن الشيوخ .

ب – القاعدة التي ثبتت بالسماع[١] .

فالمقيس عليه هو ((كلام العرب الموثوق بفصاحتهم وصفاء لغتهم))[٢]

وعرفه باحث بأنه ((ما اطرد من المنقول عن العرب، سواء كان ذلك المنقول بواسطة السماع او الرواية عنهم))[٣] .

وهذان التعريفان غير تامين للأسباب الآتية : -

أ- التعريف الأول .

١- إن التعريف الأول لا يجمع كل ما يصح أن يكون مقيساً عليه ، فقد أخرج القران الكريم الذي هو كلام الله عز وجل ، والقاعدة التي ثبتت بالدليل.

٢- إن كلام العرب المروي، منه ما هو كثير ومطروح ، ومنه ما هو قليل أو النادر.

وكل واحد يختلف عن الآخر ((فالمطرد لا يتخلف))[٤]؛ لان ((أصل مواضع (ط رد) في كلامهم التتابع والإستمرار))[٥]. أما النادر فهو ما قل وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياسويرد إلى أحد الاصول المعلومة[٦]. وهذا ما لم يوضحه التعريف.

---

(١) ينظر : اصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ، د. عصام عيد فهمي :٢٦٢.
(٢) الشاهد و اصول النحو عند سيبويه :٢٥٣.
(٣) اصول النحو ، دراسة في فكر الانباري : ٣١٥،وينظر اصول التفكير النحوي : ٩٥.
(٤) المزهر : ٢٣٤/١ ، وينظر : الاقتراح في علم اصول النحو :٢١
(٥)الخصائص :٩٧/١.
(٦) ينظر: الاشباه والنظائر في النحو، السيوطي :٣٥٨/٢ .

ب- ***التعريف الثاني*** .

١- إن هذا التعريف يرد عليه ما ورد في الفقرة الأولى على التعريف الاول.

٢- إن صفة الإطراد وإن وضعت شرطاً ، كما سياتي بيانه ، لكنها لم تتحقق على أرض الواقع ، ذلك أن الكثير من الأحكام بنيت على شواهد لا يعرف قائلها ، وأخرى بنيت على كلام صدر عن عربي واحد ، وثالثة صدرت من إستقراء لقبيلة واحدة.

ويمكن – بعد هذا – أن نجد تعريفاً مناسباً يبعد هذه الاشكالات عنه ذلك ان المقيس عليه (هو الكلام الفصيح المنقول النقل الصحيح قبل ان تفسد اللغة). وبهذا التعريف فاننا عمد نا الى: -

أ- ادخال ما يصح القياس عليه من قاعدة ثبتت بالدليل وما نقل من القران الكريم وما ورد على لسان العرب او الشيوخ.

ب-اننا اخرجنا ما عُرِفَ بالاطراد في كتب النحاة الذي لا يمكن تحققه بفعل الاستقراء الجزئي للكلام العربي وبهذا فان ثبوت الاحاد لما ورد عن العرب لا يقدح في فصاحة الشاهد وسلامته وهذا ما نجده ضمناً في كتب النحاة وان لم يصرحوا بذلك.

جـ- اننا ادخلنا العرب الفصحاء الذين كانوا في ضمن القبائل العربية التي سكنت الحضر بشرط فصاحتها.

أما شروط المقيس عليه ، فقد ذكرها علماؤنا الأفاضل وهي :

١- أن يكون من كلام العرب من شعر أو نثر الخارج من القلة إلى حد الكثرة[١]

وهذا الشرط لا يسلم من المؤاخذة ، ذلك أنه ابعد القران الكريم والقاعدة التي ثبتت بالدليل . ولا يرد عليه بأن القران الكريم من كلام العرب ؛ فهذا ما لايقول به أحد . ولا يرد عليه أن القاعدة لا يقاس عليها عند وضع هذا الشرط ؛ لأن القواعد لم توضع بعد . فهذا غير صحيح ؛ لأن القاعدة النحوية قد قُعّدت عند الرعيل الأول من النحاة في القرن الثاني الهجري فكيف لا تكون كذلك في القرن السادس الهجري؟.

---

(١)ينظر : الاغراب في جدل الاعراب : ٤٥.

٢- ذكر السيوطي شرطاً أيضاً للمقيس عليه وهو ((أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس))[١] وهذا الشرط صرح به سيبويه قائلاً : ((واما (مال) فانه (فعل) لانهم لم يقولوا: (مائل) ونظائره في الكلام كثيرة فاحمله على اسهل الوجهة وان جاء اسم نحو : (الناب) لا تدري امن (الياء) هو اسم ام من (الواو) فاحمله على الاكثر حتى يتبين لك)) [٢] .

ويؤخذ على هذا الشرط أن القياس لما كان على جزئية ، في قبيلة معينة أو من رجل واحد أو بعضٍ ممن وثق به المستقرئ ، ونحن لا نعرف عنه حتى إسمه وقبيلته ، كان ما خرج عما عرف عن هذه القبيلة شاذاً .

ثانيا" : المقيس وشروطه .

يعد الكلام الذي أخذ على مثال الكلام الصادر عن العرب في عصر الإسشهاد مقيسا" . فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم . وما صح في كلامهم صح في المقيس ،كأن يبنى على الكثير والشائع من كلام العرب ، وأن يكون له معنى ، وأن يكون غير مستثقل في الكلام والإستعمال .[٣]

ثالثا" : الحكم وشرطه .

المراد من الحكم هم ما يسري على المقيس من المقيس عليه . وشروط هذا الركن مختلف فيها ؛ بيد أن معظم النحاة ذهبوا ((إلى أن شرطه ان يكون قد ثبت استعماله عن العرب . واما الحكم الذي يثبت بالقياس والاستنباط لا بالاصالة فقد اختلفوا في جواز القياس عليه)) [٤].

رابعا ": العلة وشرطها.

المراد من العلة هو الصفة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه .وأما شروطها فمنها أن تكون هي الموجبة الحكم في المقيس عليه .[٥]

---

(١)الاقتراح في علم اصول النحو : ٢٠٩.
(٢)الكتاب : ١٢٧/٢.
(٣)ينظر : الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه :٢٧٢.
(٤)المصدر نفسه : ٢٧٧.
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٧- ٣٣٤.

وإن شئنا أن ناخذ لذلك مثلاً نذكر ما جاء في (الخصائص) في باب ((جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه))[١]. من ذلك شبه فعولة إلى فَعِلّ ، كما في النسب الى شنوءة ، فيقال شنئي . وقياساً عليها نسب قتوبة وركوبة وحلوية. فيقال فيها : قتبيّ ، وركبيّ وحلبيَ . وهذا نوع من القياس لا يطرد ، فإن قوولةوصروة وحرورة لا يقال فيها : قولي وحوري وصرري ، وعليه لا يقال في النسب الى فعولة فعلي ، لان المقيس عليه (شنوءة) غير ثابت. وان كان بينه – بين شنوءة – حنيفة (فعلية) شبه، لان الشبه لا يفيد غير الاحتمال، فكيف ابني عليه واصيره قاعدة عامة؟ بل ان قسماً من علماء العربية خالفوا المتواتر من الكلام العربي حتى قال احد الباحثين :((ولو أن مخالفة القواعد للقران وجرائتها عليه اقتصرت على مثال او عشرة او عشرين لهان الكرب شيئاً ما))[٢]. وهذه مخالفة واضحة للنحاة . وكذلك في إهمال النصوص [٣].

ثالثا" : الإستصحاب :

الإستصحاب لغة .

الاستصحاب في اللغة هو استفعال ، من صحب ، ويراد به الملاءمة والملازمة لكل ما لازم شيئاً فقد صحبه .[٤]

الإستصحابإصطلاحا" .

وهذا المعنى اللغوي قريب من المعنى الإصطلاحي عند النحاة ، فهو((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر ، إنما كان مبنياً ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما يعرب منها لشبه الإسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه ما كان باقياً على الأصل في البناء)) [٥].

ويتكون الإستصحاب من أركان ثلاثة :

١- الأصل .

٢- إستصحاب الاصل .

---

(١)الخصائص : ١١٦/١ والاقتراح في علم اصول النحو :٩٩-١٠٠، واصول التفكير النحوي : ٩٣-٩٤.
(٢) اللغة والنحو:٩٤.
(٣) ينظر : تقويم الفكر النحوي : ١١٦
(٤)ينظر : لسان العرب :٥٢٠/١ مادة (صحب) . ومعجم مقاييس اللغة :٣٣٥/٣. وتاج العروس :١٤٠/٢ .
(٥)الاغراب في جدل الاعراب :٤٦ ، وينظر : لمع الادلة في في اصول النحو:٤٦ وينظر :الاصول ، ، تمام حسان :٦٦.

٣- العدول والبقاء بتعليق النقل *

فالأول هو الصورة الأصلية التي ثبتت بدليل إستقراء كلام العرب ، وهي على قسمين :

- كلام العرب نفسه .
- القاعدة التي ثبتت بالدليل .

أما الثاني فهي عملية مطابقة لما ثبتت عند النحاة إن كلاماً منقولاً أو إن قاعدة ثبتت .

أما الثالث فهو حالة الإستصحاب معلقة على ورود دليل النقل على الأصل ، ومن ثمَّ يحكم على هذه الحالة أو تلك بانها تستصحب أو لا تستصحب [١].

ومن ثم ففي علاقة هذا الدليل بالنقل ينشأ من فرضيات ثلاث:

أ- أن لا يتوافر أصلاً نص يوافق الأصل المجرد أو ينافيه .

ب- أن يرد نص يوافق ما أصله النحويون .

ت- أن يرد دليل نقل أصل آخر يعارض هذا الأصل .

ففي الحالة الأولى يستصحب الاصل المجرد ، ويقاس عليه ؛ لإنه المرجع عند المفتقر إلى دليل ينبغي إلتزامه.

وفي الحالة الثانية، يجري الإستصحاب، لكون دليل النقل يعاضده ما أصله النحويون ، فلا مسوغ للخروج عنه؛ لأن ((من عدل عن الاصل افتقر الى اقامة الدليل))[٢] .

ومن أمثلة إستعمال هذا الدليل ، ما استدل به سيبويه على أن (الميم) في (منجنيق) أصل ، من خلال إستصحابه أصلين :

الأول :(لا تكون الميم زائدة اولاً إلا في الأسماء الجارية على أفعالها)

---

*هناك من جعل هذه الاركان سبعة تسهيلاً لطالب البحث والحقيقة ، وان بقية الاركان منتزعة من هذه الاركان الثلاثة ، ينظر : مفتاح الوصول الى علم الاصول ،د.احمد كاظم البهادلي:٢٥٦/٢.

(١)ينظر : اصوليو النحو وتأثرهم باصول الفقه ،دراسة مقارنة ، سعد عبد الحسين :١٢٧-١٢٨،

(٢)الانصاف في مسائل الخلاف ، الانباري :٣٠٠/١.

والثاني:(إلا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست جارية على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان) .

قال سيبويه : ((وإما (المنجنيق) فالميم فيه من نفس الحرف لانكإن جعلت (النون) فيه من نفس الحرف ، فالزيادة لا تلحق بنات الاربعة اولاً إلا الاسماء من افعالها نحو : (مدحرج) وان كانت (النون) زائدة فلا تزاد (الميم) معها ، لانه لا يلتقي في الاسماء ولا في الصفات التي ليست على الافعال المزيدة في اولها حرفان زائدان متواليان ولو لم يكن هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حجة ، فانما (منجنيق) بمنزلة: (عنترميس) [...] ويقوي ذلك : (مجانيق) و (مناجين)))[١].

واستدل سيبويه بالاصل : (لاتثبت تاء التأنيث مع تاء الجمع ، في محاولة لإثبات أن (بنت) تجمع على (بنات) لا على (بنتات) . قائلاً : ((فمن ذلك (بنت) اذا كان اسماً لرجل تقول :(بنات) من قبل أنها تاء التانيث لا تثبت مع تاء الجمع كما لاتثبت الهاء فمن ثم جرت مثلها ، وكذلك (هنت) و(اخت) لا تجاوز هذا فيها . وان سميت رجلاً بـ (ذيت) ، الحقت تاء التأنيث فتقول : (ذيات) وكذلك (هنت) اسم رجل تقول : ((هنات))))[٢].

واستدل سيبويه بعدم جواز التسمية بكلمة من حرف واحد نحو (الباء) من ضرب بالأصل (ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف)[٣].

واستعمل الأنباري الإستصحاب في بيان فساد ما ذهب إليه بعضهم من فتح العين في (الطَّلحون) ((لإن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته))[٤].

واستعمل العكبري الإستصحاب أيضاً في صحة واو (استحوذ) ، قائلاً:((استحوذ:أنما صحت الواو هنا بنية على الاصل ، وقياسه استحاذ))[٥]. وهكذا استعمله في بيان صحة واو (لواذ) قائلاً :((وانما صحت الواو في (لواذا) مع انكسار ما قبلها ، لأنها تصح في الفعل الذي هو (لاوَذَ) ولو كان مصدر (لاذ) لكان لياذاً مثل صام صيام))[٦].

---

(١)الكتاب:٣٤٤/٢.
(٢)المصدر نفسه :١٠٢/٢.
(٣)ينظر : المصدر نفسه :٤٩/٢-٥٠.
(٤)الانصاف في مسائل الخلاف :٣٨/١.
(٥)التبيان في غريب إعراب القرآن :١٢١٤/٢
(٦)المصدر نفسه :٦٥٢/٢

واستعمله سيبويه في إثبات أن الألف أصلية في (قطوطى) و (شجوجى) ونحوهما فاستمسك بالأصل (ليس في الكلام فعولى) قائلاً :((واما (قطوطى) فمبنية أنها (فعوعل) لانك تقول : (قطوان) فتشتق منه ما يذهب الواو يثبت ما الالف بدل منه ، وكذلك : (ذلولى) ، لانك تقول: (اذ لوليت) وانما هي : (افعوعلت) وكذلك (شجوجى) وإن لم يشتق منه ، لانه ليس في الكلام (فعولى) وفيه ((فعوعل))[١].

واستدل سيبويه أيضا" على أن (الياء) في (يأجج) و (الميم) في (مهدد) أصلان ، بالأصل الذي هو إذا تتابع حرفان أصليان في كلمة أو كان فيها زيادة لغير الحاق وجب الادغام [٢].

رابعا" : الإجماع

الإجماع لغة

يورد لنا أصحاب المعاجم ثلاثة معانٍ للإجماع :-

أ- العزم [٣].

ب-جمع المتفرقات [٤] .

ت-الإتفاق[٥] .

لما كان أصل المصطلح فقهياً فإننا نجده عند الفقهاء عبارة عن ((إتفاق المجتهدين من هذه الأمـة في عصرٍ على أمر من الامور))[٦]وهو يحمل عدة قيود:-

- أن يكون متفقاً عليه .
- أن يكون بين المجتهدين لا العامة من الناس .
- إن يكونوا من الأمة الاسلامية .

---

(١) الكتاب :٣٤٥/٢.
(٢)ينظر : الكتاب :٣٤٦/٢. والشاهد واصول النحو:٤٥٤ .
(٣) ينظر : لسان العرب :٥٧/٨.
(٤)ينظر : المصدر نفسه:٥٧/٨-٥٨ .
(٥)ينظر : القاموس المحيط :١٥/٣ .
(٦)كشف الاسرار :٢٢٧/٤ .

- في أي عصر من العصور ، فلم يحدد هذا الإجماع في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أو في زمن الصحابة .
- على أي أمر ، فلم يحدد التعريف هذا الأمر بالامر الشرعي أو غيره .

وأضاف الغزالي قيداً الى هذا التعريف ، فهو يرى أن الإجماع ((إتفاق أمة محمد(صلى الله عليه وسلم) على أمر من الأمور الدينية)) [١] . فأخرج (على أمر من الأمور) وخصصه بعد أن كان عاما" بـ((الأمور الدينية)) .

وكلا التعريفين لم يحددا عصراً معيناً ، لذا يستشعر بأن الإجماع قد يقع في هذا الزمن وإلى يوم قيام الساعة.

أما في العرف النحوي ، فإننا نعلم أن النحاة قد قلدوا الأصوليين في إختراعهم أصول النحو ، فهذا السيوطي ينقل لنا هذا التقليد بقوله : ((وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة الى النحو كأصول الفقه بالنسبة الى الفقه))[٢] .

وينقل لنا السيوطي عن الأنباري وجه الشبه بين النحو والفقه وسبب التأثر بقوله:((لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول)) [٣].

وإذا بحثنا عن تعريف للإجماع لم نجد ذلك ، بل وجدنا تعريفا للمجمعين لا للإجماع بوصفه دليلا" من أدلة اصول النحو . فهذا ابن جني يقول:((إجماع أهل البلدين)) [٤]، ويذكر السيوطي المجمعين بقوله :((إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة)) [٥] .

ثم إننا نجد السيوطي يتكلم عن إجماع آخر هو إجماع العرب، قال:((واجماع العرب ايضاً حجة))[٦]

وهذا يعني أننا أمام إجماعين ؛ إجماع العرب وإجماع النحاة من أهل البلدين ، ويبدو أن الثاني مرحلة تطورية عن الأول بالمفهوم .

---

(١)المستصفىمن علم الاصول :١٧٣/١.
(٢)الاقتراح في علم اصول النحو:٢١.
(٣)المصدر نفسه :٩.
(٤)الخصائص :١٩٠/١.
(٥)الاقتراح في علم اصول النحو:٦٦.
(٦) المصدر نفسه : ٣٦ .

وهنا نود الإشارة إلى أن إجماع العرب عُبِّر عنه بتعبيرات متعددة منها (كل العرب).أو((العرب تقول))[١]، أو ((العرب مجمعون))[٢]، أو((ليس احد من العرب إلا وهو يقول))[٣] وغيرها .

أما الثاني فمن التعبيرات النحاة ((النحويون [...] اجماعهم حجة على مَن خالفهم))[٤].

ومما تقدم نفهم أن الإجماع في الإصطلاح النحوي ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط :-

١- أن يكون اتفاقيا ً

٢- وأن يكون هذا الاتفاق بين العلماء لا العوام .

٣- وأن يكون هؤلاء العلماء من أهل المدرستين البصرية والكوفية .

٤- أن يكون في عصر هاتين المدرستين لا في أي عصر .

والاجماع عند النحاة وكما هو عند الاصوليين [٥]على نوعين :

أ- إجماع سكوتي وهو ((أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه))[٦]

ب-إجماع صريح وهو أن يصرح النحاة بأنهم قد اجمعوا على أمر لغوي ما .

أما مخالفة هذا الاجماع – إن حصل – فإنها لا تجوز عند ابن جني قال في من خالف الإجماع : ((لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها)) [٧]، لذا رد على المبرد في مخالفته النحاة. قال: ((فاحد ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن، وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً معنا، فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافة ، وتستوحش منه ولا تأنس بأول خاطر يبدولك فيه))[٨].

---

(١)ينظر :الكتاب :٥٤٢/٣.
(٢)المصدرنفسه:٥٣٠/٣.
(٣) المصدر نفسه :١٢٦/٢.
(٤) المقتضب :١٧٥/٢، وينظر : الخصائص :١٩٠/١، والاقتراح في علم اصول النحو:٦٧.
(٥)ينظر : اصول الفقه ، محمد ابو زهرة:١٩١-١٩٣.
(٦)الاقتراح في علم اصول النحو:٨٩.
(٧)الخصائص :١٩١/١. وينظر : الاقتراح في علم اصول النحو:٦٧.
(٨)الخصائص :١٨٩/١-١٩٠.

إلا أن هذا الإطلاق لا يعني أنه لا يجوز اطلاقاً مخالفة الإجماع ، لان إبن جني يرى أن حجية الإجماع لا تكون على من لم يقبل به . قال : ((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة ، إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص فأما إن لم يعط يده بذلك ، فلا يكون إجماعهم حجة عليه))[١] .

كما أنه يرى أن إنعقاد قياس صحيح في فكر عالمٍ جواز لمخالفة الاجماع ((فكل من فرق له عن علةٍ صحيحة ، وطريق نهجةٍ ، كان خليل نفسه ، وأبا عمروفكره))[٢].

أما حجية الإجماع عند النحاة فانها مأخوذة من حجيته عند الفقهاء ؛ لإن ((اصول اللغة محمولة على اصول االشريعة)) [٣]. واستند الفقهاء في إثبات حجيته الى قوله تعالى : ((كُنتُمْخَيْرَأُمَّةٍأُخْرِجَتْلِلنَّاسِتَأْمُرُونَبِالْمَعْرُوفِوَتَنْهَوْنَعَنِالْمُنكَرِوَتُؤْمِنُونَبِاللّهِ)) [آل عمران/١١٠].

وقوله تعالى : (وَكَذَلِكَجَعَلْنَاكُمْأُمَّةًوَسَطاًلِّتَكُونُواشُهَدَاءعَلَىالنَّاسِوَيَكُونَالرَّسُولُعَلَيْكُمْشَهِيداً)) [البقرة/١٤٣][٤].

ومن الأمثلة التي يمكن أن تساق للإجماع وجوب الادغام بين حرفين تحرك احدهما في مسألة الفعل المضعف ، قال سيبويه ((والتضعيف ان يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد ، وذلك نحو (رددت) و(وددت) و (اجتررت) [...] فاذا تحرك الحرف الأخير فالعرب مجمعون على الادغام))[٥]

ومثل هذا في موضوع اذا ضم الشيئان احدهما الى الاخر جعلا بمنزلة اسم واحد . نحو عيضموزوعنتريس[٦] .

ومنه ايضاً ما قيل في لفظ (النبي) . قال سيبويه ((فاما (النبي) فان العرب قد اختلفت فيه فمن قال: (النباء) قال : (كان مسيلمة نبييء سوء، تقديرها :

---

(١)الخصائص:١/١٩٠.
(٢)االمصدرنفسه :١/١٩٠-١٩١.
(٣)الاقتراح في علم اصول النحو: ٩٤.
(٤)ينظر : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي ، سعدي ابو جيب :١:٢٧-٢٩، واجماعات ابن عبد البر ، دراسة فقهية مقارنة ، سيده عبده بكر عثمان :٤٢٢.
(٥) الكتاب :٢/١٥٨.
(٦)ينظر : المصدر نفسه :٢/٥٣-٥٤.

نبيع[...]ومن قال : (انبياء) قال : (نُبَيٌّ سوء)[...]واما (النبوة) فلو صغرتها لهمزت ، وذلك قولك : (كان مسيلمة نبوته نبيئة سوء، لان تكسير (النبوة) على القياس عندنا ، لان هذا الباب لا يلزمه البدل ، وليس من العرب احد وهو يقول : (تنبأ مسيلمة) ، وانما هو من ((انبأت)))[١].

ومن الأجماع قول السيوطي ((اجماع النحاة أن الفاء في (يَعِد) وبابه ، انما حذفت ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَوْعِد)- لو خرج على اصله – فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها))[٢].

ومنه ايضاً ما ذهب اليه السيوطي الى أنه ((لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها))[٣].

ومنه أيضاً قوله : ((أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللَّتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللُّتيا بالضم))[٤] .

ومنه قوله : ((لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : (نَمِر ، وذُئِل ، وإبل) عند النسب إلا ما ذكره طاهر القزويني في (مقدمة) له من أن ذلك على جهة الجواز ، وأنه يجوز فيه الوجهان))[٥].

ومن الإجماع ما ذهب إليه إبنخالويه قائلاً : ((ليس في كلام العرب إسم على (إفعال) إلا إسحار : شجر ، وكل ما في كلام العرب (إفعال) فهو مصدر مثل: اكرم إكراما))[٦] .

وهكذا فهذه الأمثلة التي صيغت ليس فيها إجماع وإن قال قائلوها ليس في كلام العرب أو أجمع العرب أو قالت العرب .

منها ايضاً ما ذهب إليه أن (سيد) و (ميت) ونحوهما وزنها (فعيل) قال الأنباري : ((وأما قولهم : انا حذفنا الالف وعوضنا الياء مكانها ، لئلا يلتبس (فعيل) بـ (فعل) قلنا : وهذا أيضاً باطل ، لإنه لو كان الأمر على مازعمتهم لكان ينبغي أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال : (سيد) و(ميت) و(هين)

---

(١) الكتاب :١٢٦/٢.
(٢) همع الهوامع:٧١/١.
(٣) المصدر نفسه :٣٣٤/٣.
(٤)الاشباه والنظائر:٢٨/٥.
(٥) المصدر نفسه :٢٨/٥-٢٩ .
(٦)ليس في كلام العرب:٢٦٠.

لأنه يؤدي إلى الإلتباس فلما جاز ذلك فيه بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه))[1] .

فقد ذكر لنا شاهداً واحداً وجده في كلام العرب فكيف انه (ليس في كلام العرب) ومن قال لا اعلم خلافاً .. فانه ما ذكر وجهاً آخر غير ما ادعاه ولم يرد عليه وهذا دليل على قبول ما خالف مدعاه . اذن لا اجماع على مدعاه .

ومن قال اجمع النحويون فانه اورد قولاً للاخفش يخالف ما ذهب إليه ، والأخفش من أهل الفن ، فكيف حصل اجماع النحاة ؟ .

(١)الانصاف في مسائل الخلاف :٢/٨٠٢-٨٠٣.

الفصل الثالث

قيمة المعرفة التصريفية

مدخل

إن قيمة أية معرفة إنما تتحدد بمقدار ما تكشفه عن الواقع ووتطابقه له ، طبقاً للنظرية المشهورة في موضوع قيمة المعرفة ، وعلى هذا الرأي الفلاسفة المسلمون ؛لأن واقع العلم هو الارادة والكشف عن الخارج ، وبناءً على ذلك فإنه من المستحيل أن يوجد علم يتصف بصفة الكاشفية عن الواقع وله هذه الخاصية دون أن يكون له مكشوف خارج عنه (١) .

ومن هنا تتحدد قيمة المعرفة التصريفية بمقدار ما تكشفه عن الواقع الذي ((هو نفس واقعية كل شيء نفسه في ظرف الأعم من الذهن والخارج مع قطع النظر عن إدراك المدرك)) (٢)، فإذا طابق المعلوم واقعه إتصف بالحقيقي ، فالمراد من الحقيقة إذن ((عبارة عن مطابقة الصورة الذهنية للواقع الذي تحكي عنه)) (٣).ولكن قبل الكلام عن قيمة المعرفة لابد لنا من الإجابة عن مجموعة من التساؤلات :-

- هل يمكن لنا الوصول الى الحقيقة والواقع ؟ .
- هل يطابق ما أدركناه الواقع كما هو نفسه ؟ .
- ما هو الطريق الموصل الى الواقع ؟ .
- وما هو المعيار الذي نميز بهالمعرفة الواقعية عن المعرفة غير الواقعية ؟.
- ماهي شروط هذه المعرفة ؟ .
- وماهي الموانع التي تحول دون تحقق هذه المعرفة ؟ (٤).

وإذا شئنا الأخذ بمبدأ الإستعاضة في ميدان البحث ، نقول :

- هل يمكن الوصول إلى الحقيقة والواقع ؟ .
- هل تطابق المعرفة التصريفية التي حصلنا عليها الواقع كما هو نفسه ؟ .
- هل المعرفة التصريفية موصلة إلى الواقع ؟ .
- ما هو المعيار الذي نميز به المعرفة التصريفية الواقعية عن غيرالواقعية؟.
- ماهي شروط هذه المعرفة ؟ .
- وماهي الموانع التي تحول دون تحقق هذه المعرفة ؟ .

السبب الذي يجعلنا نطرح هذه التساؤلات هو أننا نعلم بإنإدراكاتنا في الجملة ليست مطابقة الواقع – سواء كانت معرفة لغوية – ومنها التصريفية -أم غير لغوية –

---

(١) ينظر : نظرية المعرفة والادراكات الاعتبارية عند العلامة الطباطبائي:١٠٥.
(٢) نظرية المعرفة ،حسن ابراهيميان:٢٠٠ .
(٣) المصدر نفسه :٢٠٠.
(٤) ينظر :المصدر نفسه :١٩٧.

كماأننانعلم أن هذه الإدراكات ليست كلها خطأ ومخالفة للواقع ،بل بعضها حقيقي مطابق الواقع وبعضها غير حقيقي مخالف الواقع .وهذا ما يجعلنا نبحث عن معيار أو ضابط لتشخيص الحقيقي منها من غيره .

وهذا يعني أننا امام مسألتين مهمتين ، الاولى : ملاك المعرفة والثانية معيار المعرفة [١]. والمراد من ملاك المعرفة هو الحقيقة التي سبق تعريفها ، أما معيار المعرفة فهو مقياس تشخيص تلك الحقيقة .ويدخل بعد ثالث في هاتين المسالتين متعلق بشروط المعرفة وموانعها .وهذا الأمر لا يمكن تصوره إلا إذا كان العلم حصولياً ، كما سبق الحديث عنه في الفصل الأول .

أولا :ملاك المعرفة .

ذكرنافي غير موضع أن العلوم تسعى إلى إدراك الواقع ، وما هذا السعي إلا لإجل تمييز الحقائق من الأوهام ، وهذا الأمر ينبيء عن وجود صراع بين أنصار الحقائق وبين أنصار الوهميات ، من أجل ذلك لابد لنا من معرفة ملاك الحقيقة ، بمعنى ما هو الأمر الذي يجعل قضية ما حقيقية أو صادقة ؟ وما هو الأمر الذي يجعل قضية ما وهمية أو كاذبة ؟. ومعرفة هذا (الأمر) يطلب منا البحث أيضاً عن الطريق الكاشف عن وجود هذا الأمر أو الملاك . الذي يقع في جانبين المعلومات المفردة والمعلومات المركبة .

فقد ذكرنا في الفصل الأول أن الذهن يتوافر على نوعين من المعلومات ؛ الأول منها خاص بالمفاهيم ، والثاني خاص بالقضايا ، وذكرنا أن المعرفة التصريفية مقسمة على مفاهيم تصريفية ، وقضايا تصريفية أو قواعد تصريفية وقد ذكرنا قسماً منها أيضاً .

وبناءً على ما تقدم فإن الكلام في ملاك المعرفة أو الحقيقة ، تارة يكون في المفاهيم وتارة يكون في القضايا . ولما كانت القضايا الوحدات الأساسية لعملية التفكير ، كان الكلام في ملاك الحقيقة عن القضايا ،أكثر منه في المفاهيم .

أ- ملاك المعرفة في المفاهيم التصريفية .

إن المفاهيم عامة ، وأخص منها المفاهيم الاعتبارية– والتصريفية منها – ملاك الحقيقة فيها ((هو الواقع والثبوت العيني الخاص أو مرتبة من الواقع العيني))[٢]. فلكل مفهوم واقع خاص به ،وواقع المفاهيم التصريفية ، كالأخذ والإعطاء والطلب ، هو

---

[١]ينظر : نظرية المعرفة ، حسن ابراهيميان :١٩٨ .
[٢] البنية الفلسفية للمعرفة عند ملا صدرا:٢٣٩ .

عالم الإعتبار الأدبي ، الذي أعتبره المعتبرون لإسباب وأهداف ذكرناها سابقاً . فإذا أخذنا - مثلاً– مفهوم (الفعل) وحاولنا معرفة ملاك المعرفة فيه ، فإننا سنرجع إلى عالم الإعتبار لمعرفة هل أصاب هذا المفهوم الواقع الإعتباري؟ .

الفعل لغة

جاء في معجم العين ((فعل يفعل فعلا وفعلا) فالفعل : المصدر ، والفعل: الاسم ،والفعال اسم للفعل الحسن ، مثل الجود والكرم ونحوه)) [١]، والفعل هو ((كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد ، فعل يفعل فعلا وفعلا))[٢].

الفعل اصطلاحا

وقد سلك النحاة في تعريف الفعلإصطلاحاً مسلكين :-

الاول : وهذا المسلك تعريف بذكر الصفات والعلامات ، وممن عرف الفعل على هذا المسلك :

١- ابن السراج ، فقد ذهب الى أن ((الفعل ما كان خبراًولا يجوز أن يخبر عنه ، وما أمرت به ، فالخبر نحو : يذهب عمرو ، فيذهب حديث عن عمرو ، ولايجوز أن تقول : جاء يذهب ، والامر نحو قولك : إذهب))[٣]

٢- ينقل لنا عبد القاهر الجرجاني تعريفابي علي الفارسي للفعل بالقول ((وأما الفعل فما كان مستنداًالى شيء، ولم يسند اليه شيء))[٤] وقد عدل ابو علي عن الاخبار إلى الاسناد لان ((من الافعال ما لايصح اطلاق الأخبار عليه ، كفعل الامر))[٥]وهذا يعني أنه إشكال على تعريف ابن السراج ، ولكن تعريف ابي علي الفارسي يرد عليه اشكال وهو دخول اسماء الأفعال في هذا التعريف ؛ لأنها تسند ولا يسند إليها .

٣- وعرفه ابن جني بقوله ((ما حسن فيه (قد) أو كان أمراً)) [٦] وذهب الجرجاني الى تعريف الفعل بقوله ((الفعل ما دخله قد والسينو سوف [...]وتاء الضمير وألفه وواوه[...] وتاء التانيث الساكنة [...] وحرف الجزم))[٧].

---

(١) كتاب العين: ١٤٥/٢ مادة (فعل) .
(٢) لسان العرب :٥٢٨/١١ مادة (فعل) .
(٣)ينظر :انباة الرواة على اشباه النحاة ، القفطي:٣٩/١-٤٠ .
(٤) المقتصد في شرح الايضاح:٧٦/١ .
(٥)المصدر نفسه : ٧٦/١-٧٧ .
(٦)اللمع في علم العربية : ٧ .
(٧)الجمل :٥.

٤- وذكر ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة) مجموعة من التعريفات للفعل من دون أن يعزوها إلى أصحابها ، ثم اورد الاشكالات عليها قال:((وقال القوم: الفعل ما امتنع من التثنية والجمع وللرد على اصحاب هذه المقالة أن يقال: إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع ، وليست أفعالاًوقال قوم : الفعل ماحسن فيه أمس وغدا ،وهذا مذهب البصريين غير مستقيم ، لانهم يقولون : انا قائم غداً، كما يقولون : أنا قائم أمس، وقال قوم: الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : قمت وذهبت، وهذا عندنا غلط؛ لانا قد نسميه فعلاًقبل دخول التاء عليه)) [١] .

٥- وعرفه ابن مالك بقوله: ((الفعل كلمة تسند[...] ابداً[...]قابلة لعلامة فرعية المسند إليه)) [٢].

الثاني : وهذا المسلك تعريف بالحد والحقيقة ، وممن سلك هذا المسلك :

١- سيبويه ، فقد عرفه بقوله ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع)) [٣].

٢- ابن السراج . يعرف ابن السراج الفعل بقوله ((الفعل ما دل على معنى و زمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل ، وقلنا : (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط))[٤] .

٣- يعرف ابو علي الفارسي ، الفعل بأنه ما دل على زمن غير مقترن بحدث ، نحو (كان) المفتقرة الى الاسم المنصوب وهوعندهم فعل ومع ذلك فهو دال على

الزمان المجرد من الحدث [٥].

٤- عرفه الزجاجي بما يأتي ((الفعل مادل على حدث وزمان ماضٍأو مستقبل [...] و الحدث : المصدر ، فكل شيء دل على ما ذكرناه معا فهو فعل)) [٦].

٦- ويذهب الزمخشري الى تعريف الفعل بقوله :((الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان)) [٧]، ورد ابن يعيش هذا التعريف ؛ لا لان الفعل لم يوضح دليلاًعلى الاقتران

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ،: ٨٥-٨٦.
(٢)المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :٦/١.
(٣)الكتاب :١٢/١.
(٤)الاصول في النحو :٣٨/١.
(٥) ينظر :المسائل العسكريات:٥٨ .
(٦) الجمل : ١ . وينظر :الايضاح في علل النحو :٨٧.
(٧) المفصل في علم العربية ، الزمخشري :٢٤٣ .

نفسه ، وانما وضع دليلاًعلى الحدث المقترن بزمان [...] ثم هذا يبطل بقولهم : القتال اليوم فهذا حدث مقترن بزمان ، وليس فعلاً))[١].

٧- وعرفه ابن الانباري بأنه ((كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل)) [٢].

٨- ثم جاء ابن يعيش ليضع لنا اكمل حد بلغها تعريف الفعل ، بقوله : ((الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان))[٣].

وهكذا ،فالملاحظ على مفهوم الفعل عند ابن السراج لم يصب الواقع الإعتباري الذي أوضحه إبن يعيش؛ لإن مفهوم الفعل عنده لا يجمع كل ما إعتبره المعتبرون فعلاً. ويلاحظ أيضاً أن تعريف أبي علي الفارسي لم يمنع من دخول غير ما أعتبره المعتبرون فعلاً؛ لإنه أدخل أسماء الأفعال في تعريف مفهوم الفعل .

فملاك المعرفة في المفهوم التصريفي إذن الرجوع إلى الواقع الإعتباري لمعرفة الإصابة من عدمها .

ب- ملاك المعرفة في القضايا التصريفية .

بصورة عامة ، إن المفاهيم لا تشكل إلا جزءاً يسيراً من البحث عن ملاك الحقيقة ، ولإنالقضايا هي التي توصف بإنها صادقة (بمعنى مطابقة للواقع) ، أو بإنها كاذبة (غير مطابقة للواقع) فإن البحث سيركز على القضايا . وقبل البحث عن ملاك الحقيقة في القضايا التصريفية (القاعدة التصريفية)لابد لنا من الكلام عن أنواع القضايا ، بعد أن عرفنا القضية في مدخل الفصل الثاني .ويلاحظ أنها قسمت على ثلاثة أنحاء بحسب تحقق موضوعها (الأفراد)، على النحو الآتي :

١ ـ القضية الخارجية، تعرف القضية الخارجية بإنها ((القضية التي يكون موضوعها محققاً في الخارج ، فنلاحظ مجموعة من الأفراد المتحققة ، ويحكم على الكلي الذي يجمعها ، ويكون دور الكلي دور الوسيط في إيصال الحكم الى تلك الأفراد))[٤]، ومثال هذه القضية (كل طلبة المرحلة الأولى ناجحون) . فهذه القضية – – وهي كلية ، لاحتوائها على (كل)- وإن كانت تشمل كل أفرادها – وهم طلبة المرحلة الأولى – إلا أنها لا تنطبق إلا على طلاب المرحلة الأولى في زمان المتكلم .

---

(١)شرح المفصل ٣/٧ .
(٢) اسرار العربية ،الانباري :١١ .
(٣) شرح المفصل :٢/٧ .
(٤)نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي:١٤١-١٤٢ .

أما ملاك الصدق أو الإنطباق مع الواقع ((فهو بإعتبار نسبتها إلى مافي الخارج حال الحكم))[١]فإن نجح – في المثال أعلاه - جميع أفراد طلبة المرحلة الأولى في زمان المتكلم ، كانت هذه القضية مطابقة للواقع وصادقة لذلك .

٢ـ القضية الحقيقية ،عرفت القضية الحقيقية بإنهاما ((يحكم فيها على المصاديق الخارجية أعم من المصاديق المحققة الوجود ، والمقدرة الوجود .ومعناها إنه كلما تحقق الموضوع كلما ثبت له الحكم))[٢]. ومثال هذه القضية قولنا (كلما أشرقت الشمس فالنهار قد بدأ) فإن زمان هذه القضية – لاحتوائها على كلية –تشمل كل الأوقات المتحققة في زمن المتكلم أو التي ستتحقق بعد زمنه .

أما ملاك حقيقة هذه القضية أو مطابقتها للواقع أو صدقها فـ((هو مطابقتها أو عدم مطابقتها مراتب الواقع الذي يكون له منشأ صحيح لانتزاع معاني متعددة منها، فإذا كانت طبيعة الشيء صالحة لانتزاع معنى ما منها ، فهذا يعني أنه يصح حمل ذلك المعنى على الطبيعة، أما إذا لم يصح انتزاع ذلك المعنى فلا يصح حمله عليها))[٣].

ففي القضية أعلاه (كلما أشرقت الشمس فالنهار قد بدأ) يقال :إن طبيعة الشمس أن توجد النهار كلما أشرقت ،وعليه فإن الحكمفي القضية الحقيقية تكونه الطبيعة .

مما تقدم في بيان القضيتين ، الخارجية والحقيقية ، يمكننا إدراج الفروقاتبينها على النحو الآتي :-

أ- في القضية الحقيقية تكون الطبيعة هي التي تقتضي الحكم .أما القضية الخارجية فلا تقتضي الطبيعة ذلك .

ب- في القضية الحقيقية يشمل الحكم أفرادها كلهم .أما الخارجية فلا تشمل أفرادها كلهم .

ج - في القضية الحقيقية يكون الحكم دائمياً على أفرادها جميعهم. وليس كذلك في القضية الخارجية .[٤]

٣ـ القضية الذهنية ، عرفت هذه القضية بأنها القضية ((التي ليس لموضوعها ثبوت خارجي ، بل يكون موجوداً في ظرف الذهن فحسب))[٥] ومثال هذه القضية (الإنسان كلي) .

---

(١)نظرية المعرفة ، حسن محمد مكي العاملي :٢١٦.
(٢)البنية الفلسفية للمعرفة عند ملا صدرا :٢٤٠.
(٣) نظرية المعرفة عند صدر المتألهين الشيرازي :١٤٢.
(٤)ينظر : المصدر نفسه :١٤٣ .
(٥)البنية الفلسفية للمعرفة عند ملا صدرا :٢٣٩.

وملاك الحقيقة في هذه القضية هو مطابقتها لـ (نفس الأمر) بمعنى مطـابقتها واقعها الذهني ، فإن طابقته فهي حقيقية ، وإن لم تطابقه فهي غير حقيقية .

وهنا لابد لنا من معرفة نوع القضية التصريفية ؛ حتى يتسنى لنا معرفة ملاك القضية التصريفية .لذا نسأل :أيمكن أن نعد القضايا التصريفيةقضايا حقيقية ؟ أمقضايا خارجية ؟ أمقضاياذهنية ؟

قبل البدء لابد من أننبعد القضايا التصريفية عن القضايا الذهنية ؛لإن القضايا الذهنية هي القضايا الخاصة في علم المنطق . ومحل أفرادها الذهن ، ومفاهيمها منطقية* .فلم يبق أمامنا إلا القضيتان الخارجية والحقيقية . وقبل البدء بالقول : إن القواعد التصريفية من قبيل القضية الخارجية أو الحقيقية .نأخذ موضوعاً تصريفيا ًونلاحظ القواعد التي وردت فيه . وهذا ما يعطينا لنا الكثير من التوضيح .

تطبيق في قواعد جمع التكسير لتحديد نوع القضايا التصريفية .

جمع التكسير هو ما تغيرت فيه صيغة الواحد إما بزيادة أو نقص ، أو تبديل لغير إعلال[١].وسمي جمع تكسير؛((لأن بناء الواحد فيه قد غير عما كان عليه ، كأنه قد كُسِّر))[٢] ، وإن كان هذا التعليل لا يصلح سبباً لتسميته (تكسيراً) ؛ لأن هذا التغيير يكون على أنحاء:-

الأول / تغيير بناء الكلمة بنقص أو زيادة على اصل الكلمة نحو:تخمةتخم ، وصنو صنوان.[٣]

الثاني / تغيير حركة الكلمة الاصلية دون تغيير شكل الكلمة نحو : أسد أُسْد[٤].

الثالث /تغيير بزيادة وتبديل شكلٍ كرجال.

الرابع /تغيير بنقص وتبديل شكل كرسل أو بهما كغلمان

فالتغيير الأول يشترك معه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ؛فليس (كل بناء قد غير عما كان عليه) يسمى تكسيرا" بحسب ادعاء ابن السراج .

والتغيير الثاني لا يشمل كل الكلمات التي تجمع جمع التكسير ، وبهذا بطل التعليل وعليه فالقاعدة التي تقول (كل بناء تغير عما كان عليه يسمى جمع التكسير) لاتصح أن تكون قاعدة اصلاً لسببين :

- الأول : إنها أدخلت ما ليس بموضوع وجعلته موضوعاً .

---

*اوضحنا سلفاً المراد من المفاهيم المنطقية ، وذكرنا صفاتها ايضاً في الفصل الأول ص ٥٨-٥٩.

(١)ينظر : اوضح المسالك : ٣٠٧/٤.

(٢)الاصول في النحو :٤٢٩/٢.

(٣)ينظر : اوضح المسالك :٣٠٧/٤.

(٤)ينظر : المصدر نفسه :٣٠٧/٤.

- والثاني أنها لم تدخل أفراد جمع التكسير كلهم .

فلا يوجد داعٍ لبحثها إن كانت خارجية أو حقيقية ؛ لأنها ليس بقاعدة أصلاً ، والبحث في حقيقيتها أم خارجيتها من باب سالبة بإنتفاء الموضوع .

أماأوزان هذا الجمع ، التي لابد لنا من القول إنها تدل على الجمع حتى تكون قاعدة كلية تنطبق على افرادها أما في زمن التكلم ، وأما في زمنه وبقية الازمان ، فهي لم تكن موضع اتفاق لا من حيثية العدد ولا من حيثية الدلالة . كما أنها لم تكن موضع اتفاق من جهة السماع والقياس .

فقد اختلف التصريفيون أيضاً في عددها بشكلٍ غريب، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

أ- إنها ثلاثة وعشرون بناء ، وإلى ذلك ذهب جمع من التصريفيين[١] .

ب- إنها أربعة وعشرون بناءً ، وإلى ذلك ذهب بعض التصريفيين[٢] .

ج- إنها خمسة وعشرون بناءً وإلى ذلك ذهب ابن مالك [٣].

د- إنها تزيد على الثلاثين ،وإلـى ذلك ذهب عباس حسن، وأميل بديع يعقوب من المحدثين [٤] .

ومنهم من ذهب إلى أن قسماً من أبنية جمع التكسير يفيد القلة ، وهي أربعة (أفْعُل و أفْعَال وأفْعِلة و فِعْلة)[٥] وما تبقى يفيد الكثرة .إلا أن هذا لم يكن متفقاً عليه بين التصريفيين ، ويمكن بيانه على النحو الآتي :-

١- يمكن أن نجد اتفاقاً بين علماء التصريف– ولو على نحو الأكثرية – أن جموع القلة أربعة ، وهي التي ذكرناه في أعلاه . إلا أن الفراء زاد (فَعَلة) و(فُعُلا) ، نحو بررة وظلم[٦]. وكذلك اضاف ابو زيد الانصاري (أفْعِلاء) نحو أصدقاء[٧] .

٢- اما الجموع الدالة على الكثرة فقد اختلف العلماء في عددها :-

أ- فذهب بعض من التصريفيين الى أنها ثلاث وعشرون صيغة [٨] .

ب- وذهب آخرون الىأنها اربعة وعشرون بناءً[٩] .

ج- وذهب إبن مالك إلى أنها خمسة وعشرون بناءً[١] .

---

(١)ينظر : أوضح المسالك : ٣/ ٢٥٤ ، وشذا العرف في فن الصرف: ١٠٦ .

(٢)ينظر : حاشية الخضري: ٢/ ١٥٣ ، والمهذب في علم التصريف : ١٨٧.

(٣)ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٨١٢-١٨١٣ ، وحاشية الصبان : ٤/ ٢٠٥.

(٤)ينظر: النحو الوافي : ٤/ ٦٢٩ ، وموسوعة النحو والصرف والإعراب : ٣٠٠.

(٥)ينظر :أوضح المسالك :٣/٢٥٤.

(٦)ينظر : حاشية الصبان على شرح الاشموني :٤/١٧٠.

(٧)ينظر : المصدر نفسه :٤/١٧٠.

(٨)ينظر : أوضح المسالك :٣/٢٥٤،وشذا العرف في فن الصرف:١٠٦.

(٩)ينظر : حاشية الخضري :٢/١٥٣. والمهذب في علم التصريف :١٨٧ .

د- اما المحدثون ، فذهب بعضهمإلى زيادتها على ثلاثين بناء ً. ومنهم عباس حسن وإميل بديع يعقوب[٢] .

بل إن مما يلاحظ ((أنه ورد استعمال الجمع الموضوع للقلة في موضع الكثرة،والجمع الموضوع للكثرة في موضع القلة واحيانا ً يضعون أحد البناءين صالحا ً للقلة والكثرة))[٣].

فإذا كان الأمر كما ذكرنا ، فهل يمكن أن نعطي قاعدة تصريفية في موضوع (جمع التكسير)؟.

فإذا اختلفنا في الضابط الذي يجعل هذا اللفظ أو ذلك جمع تكسير .

وإذا اختلفنا في أن هذه الصيغة تقع في ضمن جموع التكسير أو لا تقع .

وإذا اختلفنا في أعداد صيغ جمع التكسير .

وإذا اختلفنا في دلالة الصيغ الواردة في جمع التكسير .

فهل يمكن أن نعطي قاعدة تصلح على الألفاظ التي لم تسمع بعد ؟. ونحن لم نتفق بعد على الألفاظ التي وردت .

وهل يمكن أن نعطي قاعدة تصلح للمفاهيم الداخلة في جمع التكسير ؟ ونحن لم نتفق بعد على أنها تفيد القلة أو الكثرة أو الاثنين معا ً .

وهل يمكننا إعطاء قاعدة ليس فيها دليل (الكلمات المسموعة) وليس فيها مفهوم النتيجة ؟

وحتى لا نغمط هذا الموضوع حقه نتوجه الى صيغة واحدة من صيغ جمع التكسير، ونلاحظ هل اتفق العلماء حولها ؟ .

فإذا أخذنا – مثلا ً- جمع (فعلان)، ومؤنثيه (فعلى ، وفعلانه) وجمع (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) أوصافا ً على (فعال) كجمع غضبان وغضبى ، وندمان وندمانه ، وخمصان وخمصانة على غضاب ،وندامْ ، وخماصٍ. فهل المجيء على هذا الامر قياسي أو سماعي ؟ .

ذهب ابن هشام الانصاري بقوله:((فعال بكسر أوله ، وهو لثلاثة عشر وزنا ً: الأول والثاني :(فعل) و(فعلة) إسمين ، أو وصفين ، نحو كعب ، وقصعة ، وصعب ، وخدلة [...]الثالث والرابع :فعل و فعلة غير معتلي اللام ، ولا مضعفيهما كجمل وجبل ، ورقبة وثمرة .الخامس والسادس : فعل كذئب ،وبئر، و(وفعل) كدهن ورمح .السابع والثامن : فعيل بمعنى فاعل ، ومؤنثه كظريف وكريم وشريف ، ومؤنثاتها ، والخسمة الباقية : فعلان صفة مونثاه فعلى وفعلانة ، وفعلان صفة

---

(١)ينظر:الكافية الشافية :١٨١٢/٤-١٨١٣.

(٢)ينظر : النحو الوافي :٦٢٩/٤ . وموسوعة النحو والصرف والإعراب:٣٠٠ .

(٣)التوجيه الصرفي عند القدماء والمحدثين ،اطروحة دكتوراه ، ناظم علي عبادي :١٥٣.

وأنثاه (فعلانة) كغضبان وغضبى ، وندمان وندمانة ، وخمصان وخمصانة))[1]ولازم كلام ابن هشام أن هذه الاوصاف مقيسة في (فعال) .

وقد خالف هؤلاء جمع من العلماء، فقد ذهبوا الى أن الشيوع لا يقتضي أن تكون قاعدة مطردة . ومنهم ابن مالك قائلاً:((وشاع دون طراد في (فعلان) وصفاً، وفي أُنثييه، وهما (فعلى) و(فعلانة) وفي (فعلان) و(فعلانة) أوصافاً))[2].وعدد من المحدثين [3] أيضاً .

وهكذا فإن عدم الإتفاقوالإضطرابلايشمل هذه الصيغة فقط ، بل يشمل جميع صيغ جمع التكسير ، سواء في سماعيتهاأم في قياسيتها ، وسواء في دلالتها على القلة أم في دلالتها على الكثرة .فقد واجه جمع التكسير في ميدان التطبيق الكثير من المشكلات ، منها ذاتية (على مستوى القواعد والتطبيقات) ومنها خارجية (على مستوى موقف الباحثين من القواعد والتطبيق في ميدان جمع التكسير) .

ولا يظن ظان أن عدم الاتفاق قد وقع في صيغ جمع التكسير ، بل يشمل الأفعال وصيغها والمشتقات وغيرها .

مما تقدم نفهم أن أغلب القواعد التصريفية قد عملت معها إستثناءات ليست بقليلة ما جعل الكثير من العلماء قديماً وحديثاً يتكلمون عنها أما نقداً واما توجيهاً.

فمن القدماء:

- سيبويه في الكتاب .
- المازني في التصريف .
- إبن جني في المنصف و التصريف الملوكي .
- إبن المؤدب في دقائق التصريف .
- إبن الحاجب في الشافية في علم التصريف .
- الرضي في شرح الشافية .
- إبن سيده في المخصص .
- أبوحيان في إرتشاف الضرب .
- السيوطي في همع الهوامع والمزهر .
- إبن عصفور في الممتع في التصريف .
- إبن يعيش في شرح الملوكي في التصريف.

وغير هؤلاءالعلماء .

ومن المحدثين،أمثال :

- الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) .

---

(١)أوضح المسالك :٢٦٢/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٨٥٠/٤.

(٣)ينظر:شذا العرف في فن الصرف:١١٢، والمهذب في علم التصريف :١٩٣ .

- فريد بن عبدالعزيز الزامل في كتابه (الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم).
- الدكتور فاضل مصطفى الساقي في مؤلفه (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة).
- ناصر سعيد ثامر العيني في رسالته للماجستيرالمقدمة الى كلية الآداب في الجامعة المستنصرية (الخلاف الصرفي في اللغة).
- كاطع جار الله سطام الدراجي في إطروحته للدكتوراه المقدمة إلى كلية إبن رشد (الخلاف الصرفي فيألفاظ القرآن الكريم) .
- ساهر حسين ناصر في رسالته للماجستير المقدمة إلى كلية التربية في جامعة البصرة (الخلاف الصرفي في ضوء اللسانيات الحديثة وتطبيقاته في الشعر العربي).

وغير هؤلاءالباحثين .

بل إننا نلاحظ أن مجمع اللغة العربية قد أجاز الكثير من القواعد التصريفية التي منعها القدماء أو المحدثون ،وما ذلك الإ نتيجة ما يدخل العقل العربي من صور ذهنية لموجودات لم تكن موجودة في زمن التقعيد ، ولايمكن أن تشملها هذه القواعد في الزمن الحاضر .كما أن اللسان العربي قد استعملها وهي جزء من حياة الفرد واللغة . منها جواز النحت ،على ما سيأتي بعد قليل .

وبناءً على ما تقدم يمكننا القول إن القواعد التصريفية في أغلبها قضايا خارجية. وملاك الصدق فيها هو المطابقة الواقعية في زمن المتكلم . بيد أن هذا الكلام لا يعني أنه لا توجد قضية حقيقية في علم التصريف العربي ؛ لأن إعطاء الصفة العلمية للتصريف العربي يأبى ذلك . وإذا أردنا أن نجد القضايا الحقيقية في علم التصريف العربي ، فإننا سنجدها في كيفية الإشتقاق .فإذا أخذنا إشتقاق أسم الفاعل من الفعل الثلاثي أو من الرباعي ، أو أخذنا كيفية إشتقاقإسم المفعول من الفعل الثلاثي أو الرباعي ، أو كيفية إشتقاق الصفة المشبهة أو صيغ المبالغة أو غيرها من المشتقات . وجدنا القواعد التي صاغها العلماء الأجلاء صالحة للإنطباق على أفرادها التي تكلم بها في الأزمان الغابرة وفي هذا الزمن وفي مستقبل الأيام أيضاً .

ثانيا :معيار المعرفة

يواجه الباحثون الكثير من الخلافات ، ويرون أن صاحب كل رأي يدعي أن رأيه هو الصواب وأنه موافق للحقيقة ومطابق الواقع ، وهذا ما يؤدي بنا إلى عدم الإعتماد على تصديق القائل وايمانه بما يدعي ، بل لابد من الرجوع إلى ضابطة نميز بها الحقيقة من الوهم ، والصواب من البطلان . وهنا يأتي تساؤل : ما مدى المعرفة التي يمكن أن تتحقق للإنسان عن الوجود ؟ وأين تقع المعرفة التصريفية من هذا المدى الوجودي المتحقق ؟ .

حدود المعرفة التصريفية

يقع الانسان في دائرة الإمكان في ضمن هذا الموقع الذي لايمكنهإنكاره ، وإن أنكره فقدأثبته ، لأنه يعترف ضمناً أن انكاره واقع ، بل هو نفسه واقع ،وإلا لما أنكر .

ومما يدعوإلى الإهتمام بهذا الواقع هو طرق الوصول إليه ومصادر المعرفة به . فهل الحواس التي ذكرناها سابقاً هي المصدر الوحيد لمعرفة الواقع ، أو أن هناك مصادر أخرى لهذه المعرفة؟

لا شك في أننا نعتقد أن معرفتنا بذاتنا لا يمكن أن تتسم – على كمالها – بهذه المصادر بل إن جميع ادراكاتنا الحصولية ترجع الى طريق معرفي آخر لم نتطرق إليه عند الحديث عن المصادر المعرفية للانسان . ذلك هو العلم الحضوري الذي سبق الحديث عنه في الفصل الأول . وما ذلك إلا لأننا أمام أمرين في هذا الواقع الاول منها الوجود ، والثاني الماهية .

-عرف الاول ((حقيقة عينية واحدة بسيطة))[١].

-عرف الثاني ((ما يجاب به عن السؤال بـ(ما هو)كما تقول : ما هو الإنسان والذي يقع في الجواب عن هذا السؤال يسمى (ماهية)وهو حيوان ناطق))[٢].

أما الذي يمكن معرفته حقيقة ((إنما هو حدود الوجود وماهيات الموجودات، التي ترجع معرفتها إلى معرفة درجة الوجود من حيث الكمال. وأما الموضوع الذي لايمكنالإكتناه به ومعرفته حقيقة ، فهو نفس الوجود متعرياً عن كل حد ولون. وذلك لان الانسان يتعرف على الاشياء بذهنه ، واداة الذهن اداة داخلية، لا يقع في اطارها إلا ما كان من سنخها وفي مرتبتها. واما الوجود فهو نفس العينية الخارجية، وهو

(١)شرح نهاية الحكمة ،السيد كمال الحيدري:٦٤/١ .
(٢)المصدر نفسه :١٥٦/١ .

مباين لسنخ أداة إدراك الانسان وخارج عن مرتبتها، فلا يقع في أفقها حتى تتعلق به المعرفة)) [1].

فإذا كان الإنسان كله لا يستطيع إدراك الواقع كله، فهل تستطيع اللغة ذلك، وهي جزء من هذا الإنسان ذلك؟ .

فهذه اللغة مكونة من جزئين ، من ألفاظ مفردة ، ومنألفاظ مركبة . والألفاظ المفردة يدرك الانسان منها المعنى المفرد . وهذا يعني أننا إن ادركنا مفهوم (النار) فإننا أمام معرفتين :-

الأولى_ هي صورة النار الخارجية ، هي التي تسمى ماهية النار ، بمعنى مجموعة من الخصائص والصفات التي تحد وجود النار .

الثانية _ حقيقة النار الخارجية بما فيها اللوازم ، ومن لوازمها الاضاءة والحرارة والاحراق ، وهذهالحقيقة لايقدرعلى إدراكها الذهن ؛ لان ذلك يستلزم إحراق الذهن عند الإدراك ، وهذا يعني أن الذهن لايدرك إلا ما كان موائماً له ، وهو المفاهيمأوالصور .

هذا فيما يتعلق بالمفاهيم الماهوية . أما المفاهيم الإعتبارية ، فالأمر أصعب ؛ لأن المفاهيم الإعتبارية تعتمد في انتزاعها على المفاهيم الماهوية ، التي هي عبارة عن ماهية الأشياء الخارجية ، فكيف يقع الإدراك - والحال هذه - في المفاهيم الإعتبارية التي تعد المفاهيم التصريفية منها ؟ .

ونحن إن توجهنا إلى اللغة بصورة عامة ، وبحثنا عن حدودها المعرفية ومدى إصابتها الواقع التدويني وجدنا علماء التفسير – بوصفهم الجهة الأكثر إهتماماً بالواقع التدويني - وأصحاب علوم القرآن الكريم قد أقروا أن اللغة ليست مصدرا وحيداً لاصابة الواقع القرآني فهي بهذا ليست كافية .

أما فيما يتعلق بعلم التصريف . وبحسب ما وصلنا من مفاهيم وألفاظ وقواعد خاصة به فإن الحديث يمكن أن يقع في محورين؛ الاول خاص بالمفاهيم ، والثاني بطرق الاستدلال (الاستقراء والقياس و الاستصحاب والاجماع) .

فأما المحور الأول فقد تحدثنا قبل قليل عن ملاك المعرفة في المفاهيم التصريفية وأخذنا لذلك مثالاً مفهوم (الفعل)، ووجدنا كيف أن شارحي هذا المفهوم لم يسلموا من مخالفة الواقع ، ما جعل الكثير من العلماء يستدركون عليهم تلك

(١)نظرية المعرفة ، حسن مكي العاملي :٢٤٦-٢٤٧.

المخالفة، بل إن الكثير من الباحثين سعوا جاهدين للبحث عن تقسيم جديد ليشمل مكونات اللغة بشكل أوضح وأدق، للوصول الى الواقع الصحيح لكل مفهوم لغوي ،كما فعل الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من اسرار اللغة) ، والدكتور مهدي المخزومي في مؤلفه (في النحو العربي ،قواعد وتطبيق)، والدكتور تمام حسان في (اللغة العربية ،معناها ومبناها)، والدكتور فاضل مصطفى الساقي في (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة).

وأما طرق الاستدلال فيمكن الحديث عنها على النحو الآتي :

أ – معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالسماع/الاستقراء.

ذكرنا أن طبيعة الإستقراء هي إنتقال من حكم جزئي إلى حكم كلي . أما ماهية الإستقراء ،فهو إستدلال غير مباشر يتألف من مقدمتين أو مقدمات ونتيجة ، ولا يشترط أن يكون عدد تلك المقدمات محدوداً ، بل كلما كثر عدد المقدمات كثر احتمال صدق النتيجة ، ويشترط فيها – في المقدمات – أن تكون تعبيراً صادقاً عن الوقائع في العالم الخارجي ، كما أن أصل هذا الدليل لا يتعارض مع قواعد الفكر الصحيح ، وهذا ما يسمى بمطابقته مع قواعد الإستدلال الصورية ، وهناك شروط أخرى مرتبطة بقواعد الملاحظة السليمة وكيفية الإنتقال من المقدمات إلى النتيجة[١].

إن ما يمكن ملاحظته في الدليل الإستقرائي أن النتيجة ((دائماً إحتمالية ، ولن يكون لها اليقين المطلق ذلك لاننا نصل في النتيجة الاستقرائية الى قانون عام يخص الظاهرة الطبيعية قيد البحث مع اننا لم نختبر الا مجموعة محدودة من الملاحظات ، ثم نعمم حكمنا في النتيجة على هذه المجموعة موضوع البحث وغيرها من بنات نوعها مما سوف يحدث في المستقبل وحيث ان هذا التعميم يتناول ظواهرالمستقبل التي لم نلاحظها بعد والتي قد تأتي بغير ما نتوقع بغير ما نتوقع فان حكمنا الان عليها دائماً احتمالي لا يقيني))[٢] .

وهذا يعني أن النتيجة دائماً تكون في خطر ، فمما ((لا شك أن نتائج الاستقراء الناقص والتنبؤ عن طريقه بحكم ما لم يستقرأ من الامور المظنونة ، وليس ذلك أمرا ً يقينياً ؛ إذ من المحتمل أن يكون حكم ما لم يستقرأ مخالفاً لحكم ما تم استقراؤه، فيقع الخطأ وكذلك النتيجة))[٣] .

إذن فنحن امام عدة أمور :

---

(١)ينظر : الاستقراء والمنهج العلمي :٢٤.
(٢) المصدر نفسه :٢٤-٢٥.
(٣) طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والاصوليين ، د. يعقوب عبد الوهاب الباحسين :٢٩١.

١- القائم بعملية الاستقراء ، وقد ذكرنا أن قسماً من عمله إعتمد على جزئية واحدة قالها (ممن يثق به) . فضلا عن أن قسماً من المادة المستقراة قد دخلها الوضع والجهل بقائلها كما ذكرنا .

٢- عملية الاستقراء نفسها ، وقد كانت جزئية الى حد اتبعت خلافات نحوية وتصريفية بين المدرستين البصرية والكوفية . بل ان قسماً من العلماء احتج بقبائل لم يتفق على حجية فصاحتها (١).

٣- الدليل الاستقرائي نفسه ، وقد ذكرنا أننا اذا لم نحصل على مقدمة ثانية يقينية فان هذا الدليل لا يكون كذلك . وإلا يعطي نتيجة ظنية إحتمالية مسكوت عنها .

٤- النتيجة نفسها وهي إحتمالية .

فإذا أردنا أن نمثل للاستدراكات التي وقعت على العلماء نجد الكثير من ذلك . منها ما أخذتعن الخليل (٢) ومنها ما وقعت على سيبويه . ومنها ما وقعت على أصحاب المعجم العربي كابن منظور في لسان العرب وعلى الزبيدي في تاج العروس (٣).

اما فيما يخص المجال التصريفي فإننا نأخذ استدراكات الزبيدي على سيبويه في الابنية ، التي قال الزبيدي فيها :((فألفيت نحو الثمانين بناءً لم يذكرها سيبويه في ابنيته ، ولا دل عليها أحد من النحويين من بعده فرأيت أن افرد في الابنية كتاباً ألخص ذكرها فيه))(٤).

فأضاف على الابنية الملحقة بالاسم الزائد بالهمزة على ثلاثة أحرف كلاً من :-

- إفْـعِلّة نحو إكْبِـرّة
- فَـعَنْلاء نحو حبنطاء
- فَعَيْلأ نحو خَفَسساً
- فـُعُأل نحو صـُنُأل
- افـّعال نحو اسّحار
- أفـْعُلاء نحو الأرْبُعاء

---

(١)ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة ، الواقع ودلالته ، د. محمد حسن حسنجبل :١٠٩-١٩٩.
(٢) ينظر : المزهر :٣٥٣/٢ .
(٣)ينظر : الاستدراك على المعاجم العربية ، د. محمد حسن جبل :٨١-٢٥٨.
(٤) كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الابنية والزيادات على ماأورده مهذباً : ١-٢.

- أفُعْلاوى نحو الأرْبُعاوى
- أفْعُلاء نحو الأرْبُعَاء
- أفَنْعُول نحو النجوج [١]

وأضاف أبو بكر الزبيدي على الإسم الزائد بالألف الملحق بالثلاثي نحو(فُنْعَال و تِفعَّاله وتُفَاعِل وفَعَوُلى وتُفاعِل وفُعُوْلى وفُعْلّان وفُعَلاياوفعالاءوفُنَاعلوتْفِعِلاءونُفِعِلاءونِفْعالوفِعِّيلاءوفَعْلُولاءوفَعَلُولىوفاعولىوفُعَّيُلاء ومُفْعُلان وفَعُلْوَى وفَعّلان وغيرها) [٢].

وهكذا أضاف في الإسم الزائد بالنون الملحق بالثلاثي عدداً من الأبنية [٣].

وأضاف الرضي في شافيته مجموعة غير قليلية على سيبويه ،جمعها محمد إحسان الله [٤].

ونحن اذا دققنا النظر وجدنا ان العمدة في هذه الاصول التي سقناها هو الكلام المنقول، الذي بدونه لايكون هناك سماع ولا قياس ولا استصحاب ولا غير هذه الاصول.

فالكلام المنقول هو الركن الاساس في النظام اللغوي العربي وإذا لم يسلم لنا وصول هذه المادة بصورة صحيحة وكاملة لا يمكن ان نسلم بكل ما قاله هذا النظام.

ثم اننا ان دققنا النظر في هذا الامر وجدناه مكوناً من ثلاثة اركان: -

الركن الاول/ الكلام المنقول نفسه.

الركن الثاني/ الناقل لهذا الكلام.

الركن الثالث/في الدليل .

الركن الاول/ الكلام المنقول نفسه.

يواجه الكلام المنقول جملة من الاسئلة التي لا بد ان نقف عليها حتى يمكننا أن نقيم عليه كل ما من شأنه القيام به.

---

(١)ينظر : كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الابنية والزيادات على ماأورده مهذباً :٨ .
(٢)ينظر : المصدر نفسه :١٤.
(٣)ينظر : المصدر نفسه :٢٢ وينظر في الزيادات: ٢٧،٢٦،٢٥،٢٤،٢٣، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٧، ٣٩، وغيرها .
(٤)ينظر : التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية :١٢٣-١٤٢ .

١. هل أخذ هذا الكلام من العرب الفصحاء الذين يدخلون في الدائرة الزمانية والمكانية التي حددها النحاة الاوائل. ان عدم الاخذ من العرب الفصحاء يعني أن اللحن قد دخل في هذا الكلام. ولعل غيرهم ممن يلحن ومن ثم فان المفاهيم والقواعد اللغوية ستكون مهددة بعدم إصابتها الواقع ، وهذا خلاف الاصل المسلم ، كما مر ذكره في مدخل الفصل الثاني.

٢. إن الاخذ من قبيلة ما (من القبائل التي حددت) لا يعني أن جميع ما يقع في ضمن هذه القبيلة هم من فصحائها ؛ فمما لاشك فيه أن قسماً من أبناء القبائل كانت تتزوج من نساء القبائل الاخرى. كما أن قسماً من رجال هذه القبيلة أو تلك يرحلون لاجل المعاش ، و لاجل العبادة ،أو التجارة أو غير ذلك. وكل هذا يدعونا الى التحري عن القائل وما قاله. أو قد يسال السائل سؤالاً لا يفهمه العربي الفصيح وقد يقع منه جواب لا يرده السامع.

٣. قد يتكلم العربي بكلام لا يريده السامع، وهنا قد يقع الخطأ في كلام العربي مما يعني ضرورة التحري عن جديه المتكلم وارادته هذا المعنى ، فقد ((حكى الكسائي انه سال غلاماً بالبادية: من خلقك؟ - بجزم القاف – فلم يدر الغلام ما قال ولم يجبه، فاعاد عليه السؤال ، فقال الغلام: لعلك تريد من خلقك؟))[١]. وسئل رجل من البادية: من ختنك؟ فقال: فلان اليهودي فقال له السائل: ما هذا اردت. فقال الرجل: لعلك تريد: من ختنك؟ وهنا عرف السائل خطأه ، فالختن زوج الاخت وقد يطلق على العدل[٢]. فهنا السائل قد أخطأ في كلامه بين الاسم والفعل. ولهذا تعدد جواب المسؤول.

٤. يقسم الكلام المسموع على قسمين ؛ الاول الشعر، والثاني النثر، الاول منهما يتسم بالضرائر والجوازات وغيرها من السمات ، والثاني يتسم بالصفات الشخصية المجموعة من المتكلمين فقط ما قد يصطلح على تسميته باللهجة وهي صفة الحياة الكلامية اليومية. ولكل من النثر والشعر اسلوبه الخاص ((ولايعود اختلاف الشعر عن النثر الى الاسلوب فقط. وانما يعود كذلك الى الاختلاف في الخصائص التركيبية نحوياً وصرفياً))[٣]، وهذا يعني ضرورة التمييز بين القسمين في عملية التقعيد[٤].

---

(١)النحو العربي نشاته تطوره : ٧-٨

(٢)الاصول دراسة ابستيمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب : ٧٦ .

(٣)المصدر نفسه : ٨ .

(٤) ينظر في اهمية هذا الامر : من اسرار اللغة ، د. ابراهيم انيس :٢٤٨ ومدرسة الكوفة ، د.مهدي المخزومي :٢٣٥.

٥. ان الكلام الفصيح المسموع لا يفضل بعضه عن بعض في الاخذ او الترك، فكله إذا نقل نقلاً صحيحاً كان حجة ، وكذلك لا يجوز – عند الملاحظة – ترك قسم من الكلام واخذ قسم اخر منه. فـ ((ليس من حق النحاة ان يتفقوا او يختاروا مستوىً واحداً (الفصحى) من بين مستويات اللغة، بل ان الواجب العلمي ان يلاحظ عالم اللغة كل صور الاستعمال دون الاحتفاء ببعضها على حساب الاخر))[١]. فمعرفة فصيح الكلام من عدمه تاتي بعد معرفه غيره، ثم لا يؤخذ قسم من الفصيح ويتركآخر.

٦. ان التوجه لاخذ كلام العرب بخلاف الفقرة السابقة يقود الى نتائج غير سليمة في الميدان العلمي. لهذا اخذ الدكتور تمام حسان على النحاة اعتماد معيار اخر (غير الفصاحة) في قبول الكلام المسموع من عدمه. وذلك هي القواعد النحوية والصرفية[٢] .

٧. لاشكأن الكلام العربي قد مر بصور متعددة من التطور وعبر فترات زمنية مختلفة. وهذا ما يجعلنا ننظر اليه على أنه لا يقع في مرتبة واحدة، وإذا علمنا أن اختيار النحاة لهذا الكلام يقع في فترة امتدت بين اول نصوص العصر الجاهلي وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري ، أدركنا الفترة الزمنية الطويلة التي قد لا يعتمد بما حدث فيها من تطورات خلال مستوى البنية التصريفية للكلام العربي فيقع الخلط والاشتباه[٣] .

الركن الثاني/ الناقل لهذا الكلام

تاتيأهمية هذا الركن من أن أي تغيير في الكلام المسموع من لدن السامع أو الناقل ، يؤدي بدوره إلى تغيير في القاعدة المراد بناؤها. ونحن إن اردنا إيضاح هذا الدور الملقى على الناقل وما فعله الناقل يمكننا ايضاحه في الفقرات التالية: -

١. لقد وضع النحاة مجموعة من الشروط للمسموع كما سيأتي الحديث عن قسم منها، لم يلتزم بها النحاة فكان منهم من يتعصب على شاعر من الشعراء، فلا ياخذ من شعره على الرغم من انه يخضع لشروط الاستشهاد كتعصب الاصمعي على الكميت.

(١)الرواية والاستشهاد، د. محمد عيد: ٦١-٦٢.
(٢)ينظر: الأصول دراسة ابستيمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب: ١٠٨.
(٣)ينظر : المصدر نفسه:٨٩

ويضاف الى ذلك أن النحاة يستشهدون في اللغة بكلام سائر القبائل حتى تلك التي منعوا الاخذ عنها فسجلوا مفرداتها في معاجمهم واستشهدوا بشعرائها[١]. ولا ادل على ذلك من رواه الاصمعي عن ابي عمرو بن العلاء من أنه جلس اليه عشر حجج لم يسمعه فيها يحتج ببيت اسلامي[٥].

٢. اختلاف النحاة في مفهوم الفصاحة ، الامر الذي يجعل من الناقل يقبل ما لا يقبله الاخرون، ومن ثم تأسيس قواعد قد تتضارب مع ما أسسه الاخرون. فعند الخليل مثلاً ((من ترك عنعنة تميم وكشكشة ربيعة فهم الفصحاء))[٢] وذهب الى افصح العرب نصر قعين من بني اسد[٢]. ويروي الاصمعي ((كنا نسمع اصحابنا يقولون: افصح الناس تميم وقيس وازد السراة و بنو عزرة))[٣]. ويرى الجرمي أن بني الحارث ابن كعب أفصح العرب [٤].

٣. ان التحديد المكاني للقبائل التي يحتج بكلامها ، لم يكن متفقاً عليه عند اغلب اللغويين، فقد اخذوا عن قضاعة وغسان، واياد وتغلب، وشعراء الحواضر كالمدينة والطائف والحيرة وغيرها.[٥]

٤. ان قسماً من مادة اللغة جاءت كما شاء لها الرواة والنحاة أن تكون ، لا كما استعملها الناطقون من الشعراء والاعراب. وهذا يعني تدخل اللغوي في المسموع ، مما يحول دون الاطمئنان ولو بشيء قليل الى كل المسموع. [٦]

٥. ومما يلاحظ على هذا الدور هو قلة الاستشهاد بالنثر مقارنة بالشعر. وهذا يعني أن السامع أو الناقل أو المقعد قد فضل قسماً من الكلام على اخر.[٧] وهذا تدخل من قبله في المادة . ولعل هذا ما جعل الدكتور كمال محمد بشر يذهب الى ان ((اللغة بوصفها اداة الفهم والافهام تتغير وتتطور اردنا ام لم نرد على حين ظلت قواعدها جامدة لم تنقل قيد انملة عن الصورة التي سجلت بها العصور الخوالي، وهكذا اصبحت القواعد في كثير من الحالات لا تصور الواقع او تمثله، بل انها احياناً تناقضه))[٨].

---

(٤) ينظر مثلاً: كتاب العين: ٢٠١.
(٥) ينظر: انباه الرواة:١٢٧/٤،وينظر: الفكر النحوي عند العرب، د.علي مزهر الياسري:٢٠٣.
(١) كتاب العين: ٩١/١.
(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٩٣.
(٣)الفاضل: ١١٣.
(٤)ينظر : المصدر نفسه:١١٣ .
(٥) ينظر: الصاجي: ٥٢.
(٦) الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٢٠٢ .
(٧) الرواية والاستشهاد، د. محمد عيد: ٢٤٢.
(٨) دراسات في علم اللغة :٥٢.

٦. اذا اردنا ان نوضح اهمية الناقل ووضع القواعد طرقنا باب (تغيير النحاة للشواهد) فهذا الامر له من الخطورة بمكان، ما يجعل كل قاعدة لا يطمئن إليها القلب. لان التغيير قد حدث فعلاً. ونحن نرد هنا قسماً من اقوال العلماء تشهد بحصول التغيير عند النحاة او الرواة: -

أ- يروي لنا السيوطي ان اللاحقي وضع شاهداً شعرياً عند العرب وعليه اسست قاعدة لغوية.(١)

ب- ان قسماً من النحاة ردوا بعض الشواهد الشعرية لانها مصنوعة كما فعل المبرد.(٢)

ت- يذكر ابن يعيشأن خلفاً الاحمر قد وضع شواهد شعرية.(٣)

ث- ولم يكن الامر يتعلق بالنحاة فقط، بل إن الامر قد تجاوز حتى وصل الى الرواة انفسهم ويروي لنا د. ناصر الدين الاسد الكثير من هذا التغيير.(٤)

ج- ولا يخفى ايضاً أن الكثير من علماء العربية قد اعترض على شواهد سيبويه. حاول بعض الباحثين استقراءها.(٥)

ذكرنا فيما مضى من البحث المفاهيم التصريفية التي تأتي لـ (فعل) و (افعل) ، وقلنا إن (افعل) في بعض مفاهيمها تأتي على وفق (فعل). وقد استشهد العلماء بشاهد شعري عدوه دليلاً على قاعدة مجيء (افعل) بمعنى (فعل) وهذا البيت يعود لزهير بن ابي سلمى:

رايت ذوي الحاجات عند بيوتهمقطيناً لهم حتى اذا انبتَ البقلُ

(١) ينظر: المزهر: ١٨٠/١
(٢) ينظر: الكامل: ٣٦٤/١
(٣)ينظر: شرح المفصل: ٢٨/١٠،
(٤) ينظر: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية / ٢٤١ وما بعدها
(٥)ينظر: تغيير النحويين للشواهد، د. محمد علي فاخر: ٢٧٩-٢٨٠

وقد ذهب غير واحد من النحــاة الى ان (أنبت) هنا بمعنى (نبتَ).[١] الا أن الشاهد في ديوان زهير بن ابي سلمى على رواية الاعلم الشنتمري ليس في (انبت) همزة وانما هو (نبت)[٢]. ولهذا قال ابو على الفارسي ان ((الاصمعي ينكر انبت ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها حتى اذا انبت البقل متهمة)).[٣]

وعلى هذا فالبيت لا حجة فيه.

ونحن لا نريد الاستزاده من هذا الامر، فقد اوضحه الكثير من الباحثين منهم الدكتور علي محمد فاخر في كتابه (تغيير النحويين للشواهد) الذي قسمه على قسمين.

خص القسم الثاني بالجانب التصريفي وجعله في اربعة ابواب. وافاض في عملية تفسير الشواهد الشعرية.[٤]

ومن الباحثين أيضاً الدكتور خالد عبد الكريم جمعة في كتابه (شواهد الشعر في كتاب سيبويه) الذي خص قسماً من كتابه في (الشواهد وقضية الوضع).[٥]

وكذلك فعل عبد الجبار علوان النايلة في كتابه الشواهد والاستشهاد في النحو.[٦]

الركن الثالث / أصل الدليل .

ذكرنا فيما تقدم من البحث أن اساس علم التصريف هو الاصول التي بناها النحاة. واساس هذه الاصول هو الاستقراء الذي به يثبت كل أصل. وذكرنا أيضا المعنى المراد من الاستقراء وانواعه ايضاً، وذكرنا أن الاستقراء يقوم على تتبع الجزئيات واحدة واحدة حتى نصل الى مجموعة من الجزئيات تأخذ حكماً عاماً ، أو قاعدة تصريفية عامة.فمثلاً ان مفهوم التجريد (وهو مفهوم تصريفي) قد جاء على صيغة

---

(١) ينظر: تغيير النحويين للشواهد، ٢٨٠-٣٠٣
(٢) شرح ديوان زهير بن ابي سلمى: ٢٢
(٣) الحجة للقراء السبعة:٢٩٢/٥ . وينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه:٢٢٦-٢٣٧
(٤) ينظر: تغيير النحويين للشواهد/ ٢٨٠ – ٣٠٣ .
(٥) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه/ ٢٢٦-٢٣٧.
(٦) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو / ١٢٩-١٣٠

(فعل)وهذا انما ثبتت بعد تتبع الكلمات نحو(سلخ ، وقشر ، وكشط ، وسلق) التي جاءت في تراكيب معينة.

ثم اعطيت قاعدة عامة (ان كل لفظ جاء على وزن فعل فانه يفيد التجريد) وهذا يعني أننا اخذنا نتيجة عامة تشمل الكلام الذي تكلمت به العرب سابقاً ، والعرب الذين يتكلون به الان ، أوالذي سيتكلمون به. وبهذا دخلت الكلمات التي لم يتكلم بها عند استنباط هذه القاعدة. وهذه من شروط القاعدة التي سبق الحديث عنها في مدخل الفصل الثاني .

وهنا يأتي سؤال ما الذي يجيز لنا ادخال الكلمات التي نتكلم بها أو التي سنتكلم بها تحت القاعدة التصريفية التي قيلت منذ مئات السنين.

فمن المحتمل –على ما حللنا القاعدة التصريفية في تركيبها – ان القضية الاولى والقضية الثانية (المركبتين للنتيجة) صحيحة ولكن النتيجة غير صحيحة ؛ لأن هذه النتيجة القاعدة التصريفية عامة ، أو قل أعم من المقدمات التي استنتجت منها القاعدة.وبهذا فان العقل لا يجد مسوغاً لقبول النتيجة.

ويأتي عدمإيجاد مسوغ لهذا القبول من خلال: -

١- من قال إن: -

أ- متفاعل تفيد الدلالة على المشاركة.

ب- مفتعل يفيد الدلالة على المناحرة.

ت- مستفعل و منفعل يفيدان الدلالة على الطلب والمطاوعة.

ث- فعلان تفيد الدلالة على الخلود.

ج- فعيل تفيد الدلالة على الثبوت.

وغيرها من القواعد المستعملة في المفاهيم التصريفية.

فهذه الالفاظ وهذه المفاهيم عبارة عن تعبير عددي عن الامثلة التي لوحظت خلال تتبع كلام العرب.

٢- ومن قال ان: -

أ- صيغة فعل تأتي للدلالة عن الاسم او الصفة.

ب- الافعال التي لا زيادة فيها تكون على اصلين ؛ اصل ثلاثي واصل رباعي.

ت- الاسماء التي لازيادة فيها تكون على ثلاثة أصول ؛ أصل ثلاثي ورباعي وخماسي .

ث- لا يكون في الكلام فعل.

ج- العرب تكره الخروج من الكسر الى الضم في بناء لازم.

ح- فعل تأتي للدلالة على الهيئة لذا لا ياتي متعدياً.

خ- الاسماء والافعال تكون على أربعة أحرف ليس فيها زائد.

د- فعلل ياتي للدلالة على الاسمية او الصفة.

ذ- ان الاسماء الثلاثية والرباعية صنفان غير الخماسي.

ر- لا يتوالى في كلام العرب أربع متحركات في كلمة واحدة.

ز- كل كلمة زائدة على ثلاثة في آخرها مثلان متحركان مظهر ان فهي ملحقة.

وغير هذه القواعد التي سقناها فيما مضى من البحث.

من هنا تنشأ المشكلة فالقاعدة التصريفية التي بنيت على اساس المسموع من الكلام (نتيجة الاستدلال الاستقرائي) لا يمثل ما سمعه العلماء الاوائل بل يعبر عن الكلام الذي سنتحدث عنه به الان ، أو في المستقبل.

فما اثبته العلماء الافاضل هو قواعد تصريفية خاصة (ببعض) المفردات التي سمعت من العرب. في الوقت الذي تشير اليه القاعدة الى كل الابنية والمفردات التي تكلم بها والتي لم يتكلم بها.

وهنا تاتي المشكلة وهي مشكلة ضمان صحة التعميم ، أي الانتقال من الحقائق الجزئية التي سمعت الى حقائق عامة وهي كل الكلام الذي لم يسمع[١] .

ان ما تقدم يعني ان كل المفاهيم التصريفية التي ذكرناها سابقاً والقواعد التي حللناها بعد ذكرها تحمل هذه المشكلة (ضمان صحة التعميم) . وهذه المشكلة اذا لم تحل سيكون علم التصريف الذي اساسه السماع مهددا" بالخطر ،بل إن عملية الفهم والتفهيم في الكلام العربي ستكون في خطر شديد ؛ لأنها بنيت على هذه القواعد التي

(١) ينظر:المعرفة والتجربة دراسة في نظريةالمعرفة عند ديفيد هيوم،د. انصاف حمد: ٢٥٨،٢٥٩

تخص المفردات ؛ لأن المنهج المتبع في بناء القواعد لا يعطي نتائج يقينية . وبناءً على هذا فان القارئ سيتبادر الى ذهنه عدة امور اهمها: -

١- كثرة الاستدراكات التي جاء بها اللاحقون على المتقدمين والخلاف التصريفي الذي جاء نتيجة لهذا الاستقراء.

٢- خطورة هذا الامر على النص القرآني ؛ لان ما يقوله هؤلاء العلماء بشأن مفردات اللغة سينعكس ، إن سلباً وإن ايجاباً على النص القرآني ، وعلى أحكام الدين الشريف ،ثم على حياتنا وعلاقتنا مع الخلق والخالق . فان عدم يقينية القاعدة التصريفية تؤدي الى استنباط حكم شرعي مخالف لما اراده الله سبحانه وتعالى وهذا يؤدي الى مخالفة الواقع . ومن الواضح أن هذه المخالفة لها مالها من مساوئ على الحياة اليومية.

ونحن لم نجد – فيما نعلم – احداً ممن كتب في اصول النحو- مما وقع تحت أيدينا - قد تحدث عن هذا الامر . ولا نجد ايضاً ما يبرر لهم هذا الترك، فقد علمت لما لهذا الامر من خطورة.

قبل الحديث عن حل المشكلة نود الحديث عن الدليل الاستقرائي الذي استعمله الاوائل في بناء القاعدة التصريفية ، فكان الاساس في كل اصل بني عليه علم التصريف.

ذكرنا المراد من الاستقراء الذي نبحث عنه وذكرنا ايضاً أن الاستقراء الذي قام به العلماء هو استقراء ناقص ، وقد اثبتنا ذلك سلفاً، ولكن الذي لم نتكلم عنه هو ماذا فعل الاوائل في عملية الاستقراء؟

- فهل قام الاوائل بعملية صرف المشاهدة فقط ! وذلك بان سمعوا هذه المفردات فقالوا : إن لهذه الاصوات المسموعة كوصفها بانها رباعي البناء بتضعيف عينه (فعل)، ودلالتها اذن (الصيرورة والجعل والسلب والإزالة).وهكذا فعلوا مع جميع الالفاظ والابنية التصريفية. وبنيت القواعد التصريفية عن ذلك .

- أو أن الاوائل قاموا بعملية صرف المشاهدة مع البحث عن القلة في ثبوت هذه الاوصاف ؟ ،وذلك بان بحثوا عن علة وصف (مفعل) بانه يفيد المكان أو الزمان ،وهذا يعني أن هذا الوصف إنما يثبت لهذه الالفاظ والابنية التصريفية لعلة موجودة في نوع هذه الالفاظ ، وبما أن المعلول لا يتخلف عن علته ، فان هذه الالفاظ تفيد المفاهيم التي ذكرناها سابقاً.

- أو أن الاوائل قاموا بعملية المماثلة؟، وذلك من خلال البحث عن الالفاظ والابنية التصريفية التي تقع تحت نوع واحد من البناء والهيئة ، فوجدوا أنها تتصف بكونها ثلاثية الاحرف ، أولها مفتوح وثانيها مكسور ، لذا فانها تفيد المفاهيم التصريفية التي ذكرناها سابقاً.

- أو أن علماءنا الافاضل لم يقوموا بكل ما تقدم ؟ ، بل أقاموا هذه القواعد التصريفية على اساس البديهيات العقلية.

وهنا نقول : بما أن الاستقراء قد وقع واثبتنا ذلك بالدليل فان التساؤل الرابع لا محل له في حل مشكلة الاستقراء ، لان التساؤل يفترض أن العلماء لم يستقرئوا كلام العرب ' بل بنوا كل قواعدهم على اساس من البديهيات العقلية فقط.

ونحن إذ نتساءل هذا السؤال ، لأننا نحاول البحث عن درجة اليقين التي يحققها الاستقراء ، الذي هو اساس كل اصل تصريفي ونحوي فاذا ثبت أن هذا الدليل لا يفيد يقيناً ، عندها نقول : إن القياس وغيره من الاصول لا تجدي نفعاً. لذا سنلجأ الى تحليل الاستقراء الذي قام به علماؤنا في العصورالاولى. بعد فرض وقوع الاستقراء وأن الناقل للمسموع كان حافظاً وأميناً له .

عندما ذهب الاوائل الى القبائل التي يحتج بكلامهم ، أو اخذوا يسمعون كلام ابنائها ، وجدوا أن قسماً من الكلمات تأتي على وزن (افعل) .ومن المؤكد أن عملية السماع إنما كانت للتراكيب اللغوية لا للالفاظ المفردة البعيدة عن التركيب.

ثم وجدوا أن هذه الكلمات التي جاءت على (وزن افعل) تحمل دلالات متعددة فقاموا باستقراء قسم منها بحسب عملية السماع ووجدوا انها تدل على : -

- الاستحقاق .
- الضرورة.
- الدخول في وقت ما اشتقت منه (افعل) .
- الغريزة .
- الجعل .
- العرض.
- السلب والنفي والازالة .

- وجود الشيء .

وغيرها من الدلالات.

وهذه المفاهيم التي ذكرت في اعلاه إنما جاءت من تتبع مجموعة من الجمل وهذا التتبع قادهم الى القول : إن صيغة (افعل) تدل على المفاهيم التي ذكرناها .

وهنا يأتي السؤال :هل إن هذه الصيغة في دلالتها على مفهوم الغريزة أو الجمل أو السلب أو نحوها وان هناك شيئا" يجعلها تدل على ما تدل عليه وفي تراكيب مختلفة؟

مالم نجده – على ما تتبعناه في كتب اصول النحو او التي اسست لهذا الدليل – هو كيفية الانتقال من تتبع كلمات قليلة واعطاء حكم كلي.

لذا نحن نعتقد ان هذا الدليل يستنبط امراً مخفياً لم يذكره الاوائل لنا هذا الامر هذه الالفاظ الدالة على هذه المفاهيم لا يكون صدفة ، بل من علة وراء ذلك ، وهذه العلة أو السبب وراء إعطاء حكم كلي يمثل قاعدة تصريفية.

ولتحليل هذا الامر وبيانه يقال:

إن تتبع الكلمات التي جاءت على وزن (افعل) للدلالة على الصيرورة اقترنت خلال عملية الاستقراء كثيراً بمعنى أن الكلمة (اهرب ،وانمد،وانجز،وغيرها) ودلالتها على الصيرورة قد اقترنتا في الاكثر ((وكلما اقترنت ظاهرتان بكثرة فاحداهما سبب الاخرى، لان الاقتران (الصدفة) لا يكون دائماً ولا اكثرياً))[1] يستنتج من ذلك أن في الكلمة سبباً في ولادتها. فاذا استطعنا أن نثبت أن هناك رابطاً سببياً بين الكلمة ودلالتها ،استطعنا عندئذ أن نقول :هذه القاعدة تصلح كلما وجدت مقتضياتها لان المسبب يوجد بوجود سببه .

وهذا يقودنا الى القول : إن الدليل الاستقرائي عند علمائنا الاوائل اصله قياس منطقي على النحو الاتي: -

الكلمات التي سمعت على وزن افعل تدل على الصيرورة او السلب او ...الخ .

ان الصدفة او الاتفاق لا تكون دائمية او غير ذلك.

---

(١) المذهب الذاتي في نظرية المعرفة :٣٨ – ٣٩

فالكلمات التي جاءت على هذا الوزن ولم تسمع بعد تفيد الصيرورة والسلب ... الخ .

وهذا الاستدلال يسمى في علم المنطق بالقياس البرهاني ويتكون من: -

- الصغرى (القضية الصغرى) وهو الاستقراء.
- الكبرى (القضية الكبرى) وهو قضية عقلية مسبقة.
- النتيجة وهي القاعدة التي ثبتت بالمقدمتين الصغرى والكبرى.

الى هنا وصلنا الى القول : -

١- إن مجرد التتبع لا يفيد يقيناً في القاعدة التصريفية.

٢- إن القاعدة التصريفية لابد أن تقترن مع قضية عقلية مسبقة.

٣- إن القاعدة التصريفية لكي تفيد يقيناً لابد لها من أمرين: -

أ- استقراء أكثري.

ب- دليل عقلي .

وهنا نود الاشارة الى أن القياس مهتم بالرجوع الى الدليل الاستقرائي، وإذا لم يكن هذا الدليل سليماً ويفيد اليقين لم يكن القياس كذلك.

وهنا يقال ان القياس الذي يتبع هذه النتيجة اليقينية يفيد يقيناً من هذه الجهة ولكن على القائم بالقياس ان يرفع الاحتمالات الاتية بيقين.

١- احتمالأن تكون العلة الحقيقية (الركن الثالث في القياس) غير العلة التي ظنها القائم.

٢- احتمال أن يكون القائم قد اضاف شيئاً أجنبياً الى العلة الحقيقية ، ولم يكن لهذا الشيء دخل في الحكم في المقيس عليه.

٣- احتمال أن يكون ما ظنه القائم علة ليس هو الوصف المجرد ، بل بما هو مضاف الى الاصل لخصوصية فيه.

٤- احتمال أن تكون العلة الحقيقية لحكم المقيس عليه (الاصل) غير موجودة ، أو غير متوفرة بخصوصياتها في المقيس (الفرع).

وغير هذه الاحتمالات التي لابد من رفعها حتى يأتي القياس بنتيجة يقينية[١]

ب- معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالقياس .

بعد أن يأخذ القياس ركنه الأول بطريقة تفيد اليقين على النحو الذي ذكرناه في (معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالإستقراء)، يبدأالقياس عندئذ بمشروعيته الإستدلالية الاولى .فقد ذكرنا فيما تقدم أهمية أن يبنى الإستقراء على أسس متينة، فهو الذي يوفرلنا الارضية المناسبة للقياس ، ذلك أن أهم ركن في عملية القياس هو الركن الأول (المقيس عليه) ، وهذا الركن إذا لم يسلم من الطعن سوف لن يرى القياس نور الإستدلال ، لهذا يرى د.كمال محمد بشر أن القياس مبدأ مقبول مشروع في العلوم كلها شريطة أن يكون هناك توافق بين المقيس والمقيس عليه (الأصل والفرع) والصفات ، وأن يكون المقيس عليه له واقع ووجود في الإستعمال الحي للكلام [٢].

اذا الإستعمال الحي جعل الكثير من الباحثين المحدثين يرون أن القياس النحوي – التصريفي قد تأثر بالقياس الموجود في المنطق الارسطي ، او بالمطابقة معه ومن هؤلاء د.علي ابو المكارم[٣] ، ود.ابراهيم انيس [٤] ، ود.ابراهيم السامرائي[٥]. وقد ذكرنا أنواع القياس المنطقي ، والقياس التصريفي في الفصل الثاني ، ومن هناك تستطيع – أيها القاريء– الرد على هذه الدعوى .

نعم نحن لدينا بعض الملاحظات على القياس التصريفي من قبيل أن نتيجته ظنية . فالجامع بين المقيس والمقيس عليه نوعان :

١- ان يكون هذا الجامع من الصفات العرضية التي صادف وجودها في الجزئين .

٢- ان يكون هذا الجامع بين المقيس والمقيس عليه علة في الحكم .

وفي كلا النوعين تكون النتيجة ظنية . ولكنها في الثاني أقوى من الأول[٦] .

---

(١) ينظر : دراسات في فلسفة اصول الفقه ، علي حسب الله : ٢٧١
(٢)ينظر : اللغة بين الوهم وسوء الفهم :١٤٠.
(٣) ينظر :تقويم الفكر النحوي:١١٤.
(٤)ينظر : من اسرار اللغة :١٣٣-١٣٤.
(٥)ينظر : ينظر : النحو العربي ، نقد وبناء:١٩.
(٦)ينظر : طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والاصوليين:٢٨٦.

فمن جهة النوع الأول ، من أين لنا أن نثبت بقاء هذه الصفات على حالها في المقيس عليه حتى نقيس عليه المقيس ؟ .

ثم إنك ترى بعد أن عرفنا أن النتيجة ظنية ؛ لإسباب كثيرة ، منها :

١- إن الدليل الإستقرائي (وهو أصل القياس) يفيد الظن ، إلا إذا سار على ما ذكرناه سابقاً .

٢- إن الشروط التي قالها بعض علماء العربية في المقيس عليه لم تر النور على أرض الواقع اللغوي .منها :

أولاً: شرط الأطراد والكثرة . فقد اشترط علماؤنا في المقيس عليه أن يكون من كلام العرب من شعر او نثر، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة.

وهذا الشرط – كما يبدو –لايسلم من المؤاخذة، ذلك أنه أبعد القرآن الكريم، الذي هو في اعلى مرتبة من مراتب الدليل ، ولا يرد عليه بأن القرآن الكريم من كلام العرب، فهذا ما لايقول به أحد.

ويضاف إليه أن الكثرة لاسبيل اليها، لأن الاستقراء كان جزئيا، وهذا أحدأسباب الاختلاف بين النحاة الأوائل. ففي باب النسب الى اليائي او الواوي المختوم بهاء التأنيث. مثل ظبية ودمية وفتية وقع الخلاف بين النحاة الأوائل على النحو الآتي :-

١- مذهب سيبويه أن يعامل معاملة مالا هاء التأنيث فيه، فتحذف هذه الهاء، ثم تنسب. قال سيبويه:((فاذا كانت هاء التانيث بعد هذه الياءات، فان فيه اختلافا: فمن الناس من يقول في رَمية: رَميٌّ ، وفي ظبية ، ظَبيٌّ ، وفي دُمية ، دُميٌّ، وفي فتيةٍ: فتيٌّ، وهو القياس [...] كأنك اضفت الى شيء ليس فيه ياء))[١] .

٢- مذهب يونس بن حبيب، حيث ينسب اليها كما ينسب الى الاسم الثلاثي المنقوص، فيحرك الحرف الساكن الذي قبل الياء أو الواو بالفتحة، ثم بالنسبة للياء يقلبها الفا وفق القاعدة، ثم واوا عند النسب، فيقول في النسب الى ما آخره ياءً: ظَبَويّ، ودُمويّ، وفتويّ، وعلى مثاله الواوي فيقال في نخو وعرو و رشو، نحوي وعُرَويّ، ورشَويّ. وذلك بتحريك الساكن الذي قبل الواو فقط [٢].

---

(١) الكتاب:٣٤٦/٣ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه:٣٤٧/٣.

٣- مذهب الخليل بن احمد الفراهيدي، جواز الأمرين [١].

واختيار سيبويه هو القياس – بحسبه –لانه الاكثر سماعا وورودا عن العرب [٢]. ولكن لابد من قبول الآخر، لأنه ورد عن العرب، ((ولاتمنعه قوة القوي من اجازة الوجه الآخر، اذ كان من مذهبهم وعلى سمت كلامهم، كرجل له عدة اولاد، فكلهم ولد له ولاحق به، وان تفاوتت احوالهم في نفسه. فاذا رأيت العالم قد افتى في شيء من ذلك بأحد الاجوبة الجائزة فيه، فلأنه وضع يده على اظهرها عنده، فافتى به، وان كان مجيزا للآخر وقائلا به))[٣].

ثم إننا لانعدم أن نجد ابن مالك - مثلا – له رأيان في مسألة واحدة ، ففي صياغة فعلي التعجب من الفعل ، اشترط النحاة عدة شروط [٤]، منها أن لايكون الفعل مبنيا للمفعول. مثل: قُتِلَ فلا يقال: ما أقتله.

وفي هذا الشرط تردد ابن مالك بين رأيين:

أ- مذهب سيبويه والمبرد والزجاجي وابن السراج. وهو عدم جواز صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول. قال ابن مالك: ((لايبنى هذان الفعلان الا مما استكمل ثمانية شروط [...] الثامن: الا يكون مبنيا للمفعول، فلا يبنيان من نحو: (ضُرِبَ) وشذ: (ما اخصره))[٥] .

ب- مذهب خطاب الماردي وابي حيان، وهو جواز ذلك إن أمن اللبس، كما يجوز ذلك من الافعال التي كانت ملازمة لصيغة المبني للمفعول[٦]. لذا قال ابن مالك:

((وفعِلُ غير فاعِلٍ ان لم يضُر بناءُ ذي تعجُّب منه اغتفر))[٧].

فموقف ابن مالك في المذهب الاول عدم جواز البناء من الفعل المبني للمفعول على الاطلاق ولم يستثنِ شيئاً. ولكنه اختلف عنه الى المذهب الثاني في كتابه

---

(١) ينظر: المصدر نفسه:٣٤٧/٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه:٣٤٧/٣.
(٣)الخصائص :٤٩٣/٢ .
(٤)ينظر : شرح ابن عقيل :١٥٣/٣ .
(٥)حاشية الصبان على شرح الاشموني:٣٠/٣-٣٢ وينظر: الكتاب:٧٣/١. والمقتضب:١٧٨/٤. الجمل:١٠٠. الاصول:٩٩/١. وينظر: شرح ابن عقيل:١٥٤/٢ .
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب : ٢٠٨١/٤ .
(٧) شرح الكافية الشافية: ١٠٨٣/٢

التسهيل. وقد احس الاشموني هذا الامر فقال : ((قال في التسهيل: وقد يبنيان من فعل المفعول، إن أمن اللبس))[١].

ومع هذه الاختلافات يمكن أن نجد في كلام العرب مايعضد جواز بناء فعلي التعجب من الفعل المبني للمفعول، فقد ورد عنهم ((ما أجنّه! وما أولعه! وما أحبّه!، وما أزهاه!، وما أعجبه برأيه! ، وما أبخته!، وما أشغفه!، من وجُنَ، واولع، وحُبّ، وزهي، ومُقِتَ، وابغض، وأعجب، وبخت، وشغف))[٢].

ثانياً: شرط المكان والزمان في المقيس عليه، وهذا الشرط لم يسلم لهم أيضاً؛ لأن هذا الاساس الذي جعلوه السبيل الوحيد لمعرفة لغة العرب وجمعها لم يتمسكوا به ايضاً،((فقد استشهدوا بشعر عدي بن زيد والكميت والطرماح وجرير والفرزدق وهم من سكان الامصار ، واستشهدوا بأقوال الموالي [...]واستشهدوا بشعر بشار))[٣].

ثالثاً: شرط معرفة القائل ، كما أن شرط معرفة القائل – في الشاهد – لم يسلم أيضاً. فعلى الرغم من تكرار النحاة أنه ((لايجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله [...] وعلة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً ، او لمولد ،او لمن لا يوثق بكلامه))[٤]، فهم لم يلتزموا به . لذا رد الاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على النحاة هذا الاشتراط قائلاً :((لا نرى لك أن تقر هذا لا في الموضع ولا في غيره ، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهي غير منسوبة ، ولا لها سوابق أو لواحق ، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتاً لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين))[٥].

لهذا دعا بعض المحدثين إلى ترك الشواهد التي لا يعرف قائلها منهم الإستاذ سعيد الأفغاني[٦]، والدكتورعبدالعال سالم مكرم[٧]، ومحمد حسين آل ياسين[١] .

---

(١)حاشية الصبان على شرح الاشموني:٣٢/٣ .
(٢)
(٣)مدرسة الكوفة ، د. مهدي المخزومي :٧٥- ٧٦ .
(٤)خزانة الادب ، البغدادي:١٥/١ ، وينظر : المقتضب :١٣٢/٢-١٣٣ ومعاني القرآن واعرابه الزجاج :٤١٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش :٩/٢ .
(٥) الانتصاف من الانصاف على هامش الانصاف: ٥٨٣/٢.
(٦)ينظر : في اصول النحو /٦٥.
(٧)ينظر : القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية :٣٧٤ .

ثم إننا إن ارتضينا ما تقدم ، فهل القاعدة التي بنيت على القياس أصابت الواقع التدويني ؟

وكلامنا عن القاعدة التصريفية ؛لأنها مبنية على كلام العرب ، بمعنى أنها أخذت عن كلامهم ومنطبقة على مفرداتها ، وهذا الإنطباق يعني أننا نقيس على كلام سابق ضمناً. من أجل ذلك نتوجه إلى القاعدة التصريفية لمعرفة معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالقياس .

إذا أخذنا إسمي الزمان والمكان اللذين عرفا بأنهما اسمان مشتقان موضوعان لمكان الفعل أو زمانه باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً من غير تقييد بشخص أو زمان [٢] .

وأما إشتقاقهما ، فهو محل خلاف بين القدماء والمحدثين . فمن القدماء من يذهب إلى أن أصل الإشتقاق في المشتقات جميعها المصدر ، وينسب هذا الرأي إلى المدرسة البصرية [٣] . ومنهم من يذهب إلى أن أصلها يعود إلى الفعل الماضي المجرد الغائب ، وينسب هذا الرأي إلى المدرسة الكوفية [٤] .ومن المحدثين من ذهب إلى عد فاء الكلمة وعينها ولامها أصل المشتقات [٥] .

ولهذينالإسمين صيغتان(مَفْعِل و مَفْعَل) ولهما أوزان قياسية ، وأخرى سماعية.

الأوزان القياسية من الثلاثي :

١- يكون على وزن (مَفْعِل) إذا كان الفعل الثلاثي مفتوح عين المضارع ، أو مضمومها ، وليس معتل الأول . ويذكر سيبويه ما كان يَفْعَلُ منه مفتوحاً، فإن إسم المكان يكون مفتوحاً كما كان الفعل مفتوحاً، وذلك قولك : شَرِبَ يشرَب ،وتقول للمكان : مَشْرَب . وأما ما كان يفعل منه مضموماً، فهو بمنزلة ما كان يَفْعَل منه مفتوحاً ولم يبنوه على مثال (يَفعل)، لأنه ليس في الكلام (مَفْعُل) [٦] وهذا يعني أن بنات الواو يلزمها الفتح أيضاً.

٢- يكون على وزن (مَفْعِل) إذا كان الفعل الثلاثي مكسور العين في المضارع، أو كان مثالاً صحيح الآخر ، قال إبن السراج: ((ما كان على فعل يَفْعِل)، فإن

---

(١)ينظر : الاضداد في اللغة :١١٥.
(٢)ينظر:شرح مختصر التصريف العزي ،التفتازاني،تحقيق د.عبد العال سالم مكرم:١٨٤ .
(٣)ينظر:الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٥/١ .
(٤)ينظر :المصدرنفسه:٢٣٦\١ .
(٥)ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها :١٦٨- ١٦٩
(٦)الكتاب:٤/٩٠-٩٢ . وينظر : الاصول في النحو:٣/١٤١-١٤٢

موضع الفعل منه مَفْعِل مثل يَفْعِل وذلك : مَجْلِس ومَحْبِس وقد جاء مَفْعِل يراد منه (الحين) جعلوا الزمان كالمكان)) [١].

وجاءت على هذا الوزن (مَفْعِل) ذوات الواو والياء [٢]،مثل الموعد والموضع والمورد وميسرة.

الأوزان القياسية من غير الثلاثي (المزيد):

يصاغ إسما الزمان والمكان قياساً من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو انطلق مُنْطَلَق[٣] ، وهنا يحدث اختلاط هذه الصيغة بصيغ أخرى . فهذه القاعدة أوقعت بعض المفسرين في التعدد الدلالي دون ترجيح كما سيأتي .

الأوزان السماعية .

- سمعت عن العرب كلمات قليلة على وزن (مَفْعِل) بالكسر نحو المشرق والمغرب .

- سمعت عنهم كلمات على وزني (مفعل) و(مَفْعِل)نحو المفرِق والمفرَق ، المحشَر والمحشِر.

- سمعت عن العرب كلمات على وزن (مَفْعَل) بفتح العين من الفعل المثال نحو وجل : مَوْجَل ،وَحد : مَوْحد .[٤]

وهنا سؤال يطرح نفسه : هل هذه القاعدة الاشتقاقية قد أصابت الواقع التدويني بدرجة يقينية ؟ وبمعنى آخر : هل هذه القاعدة قد حققت الهدف المرجو منها ؟ .

إن الإجابة عن هذا التساؤل تقودنا إلى الرجوع إلى آراء المفسرين حول ما جاء في النص القرآني على مثال هذا الوزن .

- في قوله تعالى: ((فَاخْتَلَفَالْأَحْزَابُمِنبَيْنِهِمْفَوَيْلٌلِّلَّذِينَكَفَرُوامِنمَّشْهَدِيَوْمٍعَظِيمٍ)) [مريم /٣٧] .

---

(١)الاصول في النحو:١٤١/٣.
(٢)ينظر :الكتاب :٩٤/٤ . والاصول في النحو٣:/١٤٦
(٣)ينظر : الاصول في النحو:١٤٩/٣ .
(٤)ينظر : محاضرات في علم الصرف ،د.علي جابر المنصوري و علاء الدين هاشم :٤٣.

في هذا اللفظ (مشهد) تردد ابو حيان بين القول بأنها دلالته على المكان أو الزمان او المصدر. قال ((و (مشهد) مفعل من الشهود وهو الحضور أو من الشهادة ويكون مصدراً ومكاناً و زماناً، فمن الشهود يجوز أن يكون المعنى من شهود هول الحساب والجزاء في يوم القيامة ، وأن يكون من مكان الشهود فيه وهو الموقف، وأن يكون من وقت الشهود)) (١).

- في قوله تعالى : ((وَرَأَىالْمُجْرِمُونَالنَّارَفَظَنُّوا أَنَّهُممُّوَاقِعُوهَاوَلَمْيَجِدُواعَنْهَامَصْرِفاً)) [الكهف /٥٣]

تردد الالوسي في معنى (مصرف) قائلاً : ((مصرفاً[...] فهواسم مكان ، وجوز أن يكون اسم زمان وكذا جوز ابو البقاء وتبعه غيره أن يكون مصدراً اي انصرافاً)) (٢).

- في قوله تعالى : ((أَصْحَابُالْجَنَّةِيَوْمَئِذٍخَيْرٌمُّسْتَقَرّاًوَأَحْسَنُمَقِيلاً)) [الفرقان /٢٤]

تردد الآلوسي في قبول معنى (مستقراً ومقيلاً) قائلاً ((وتفسير المستقر و المقيل بالمكانين حسبما سمعت هو المشهور [...] وذلك أنهم جوزوا أن يكون كلاهما إسم مكان أو إسم زمان أو مصدراً)) (٣).

- في قوله تعالى : ((قَالُواتَقَاسَمُوابِاللَّهِلَنُبَيِّتَنَّهُوَأَهْلَهُثُمَّلَنَقُولَنَّلِوَلِيِّهِمَاشَهِدْنَامَهْلِكَأَهْلِهِوَإِنَّاالصَادِقُونَ)) [النمل /٤٩].

ذهب الزمخشري إلى القول : ((وقرىء (مَهْلَك) بفتح الميم واللام وكسرها من هلك [...] ويحتمل المصدر والزمان والمكان)) (٤).

- في قوله تعالى : ((فَاجْعَلْبَيْنَنَاوَبَيْنَكَمَوْعِداً)) [طه /٥٨]

لم يرجح الزمخشري دلالة (مَوْعد) قائلاً : ((لا يخلو الموعد في قوله (فاجعل بيننا وبينك موعداً)) من أن يجعل زماناً أو مكاناً أو مصدراً)) (٥).

- في قوله تعالى :((وَجَعَلْنَاالنَّهَارَمَعَاشاً)) [النبأ /١١] .

---

(١)البحر المحيط : ١٨/٦ .
(٢)روح المعاني :٢٩٩/١٥ .
(٣)المصدر نفسه :٩/١٩ .
(٤)الكشاف: ١٥٢/٣ .
(٥)المصدر نفسه :٥٤١/٢ .

تردد القرطبي في قبول معنى (معاشاً) قائلاً : (((وجعلنا النهار معاشاً) فيه إضمار، اي وقت المعاش [...] فـ(معاش) على هذا اسم زمان [...] ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى العيش))[١].

هذا فيما يتعلق بالاوزان القياسية المشتقة من الثلاثي .

أما ما كان مشتقاً من غير الثلاثي (وزنه ابدال حرف مضارع الفعل ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر) فقد أقر بوقوع الإشتراك غير واحد من التصريفيين

منهم الإسترابادي[٢]وإبن يعيش[٣]، وإبن سيده [٤]، وأبو حيان [٥]، والميداني [٦]،وهذا الإشتراكإنما يقع في حالة كون فعله الذي صيغ منه متعدياً. وأما إذا كان لازماً فإن إلحاق حرف الجر كفيل برفع اللبس .

- في قوله تعالى: ((وَلَكُمْفِيالأَرْضِمُسْتَقَرٌّوَمَتَاعٌإِلَىحِينٍ)) [البقرة /٣٦]

ذهب الآلوسي إلى القول :((والمستقر إسم مكان ، أو مصدر ميمي ويحتمل على بعد كونه إسم مفعول بمعنى ما استقرّ ملككم عليه وتصرفكم فيه ، وأبعد منه إحتمال كونه إسم زمان)) [٧].

- في قوله سبحانه وتعالى : ((بِسْمِاللَّهِمَجْرَاهَاوَمُرْسَاهَاإِنَّرَبِّيلَغَفُورٌرَّحِيمٌ)) [هود /٤١] .

قال الزمخشري : ((بسم الله وقت اجرائها ووقت إرسائها ، إما لأن المجرى والمرسى للوقت ، وإما لأنهما مصدران كالإجراء والإرساء [...] ويجوز أن يراد مكانا الإجراء والإرساء))[٨].

- في قوله تعالى : ((وَيَعْلَمُمُسْتَقَرَّهَاوَمُسْتَوْدَعَهَاكُلٌّفِيكِتَابٍمُّبِينٍ)) [هود /٦] .

---

(١)الجامعلاحكام القران:١٧٢/١٩.
(٢)ينظر : شرح الشافية :١٢٩/١ .
(٣)ينظر : شرح المفصل :١٤٨/٤
(٤)ينظر المخصص :٣٢٢/٤
(٥)ينظر : ارتشاف الضرب :٥٠٠/١
(٦)ينظر :نزهة الطرف :٤٠٩/١
(٧)روح المعاني :٢٣٦/١ .
(٨)الكشاف :٢٦٩/٢ .

ذهب أبو حيان إلى القول:((مستقر ومستودع يحتمل أن يكونا مصدرين ، ويحتمل أن يكونا اسمي مكان، ويحتمل مستودع أن يكون اسم مفعول لتعدي الفعل منه)) [١].

- في قوله تعالى : ((وَالشَّمْسُتَجْرِيلِمُسْتَقَرٍّلَّهَاذَٰلِكَتَقْدِيرُالْعَزِيزِالْعَلِيمِ)) [يس /٣٨]

قال صاحب روح المعاني : ((المستقر عليه اسم مكان [...] فالمستقر مصدر ميمي [...] ومستقر عليه اسم زمان)) [٢].

ويتجاوز حد الإشتراك الدلالي ما ذكرناه ، ونحن لا نستعرض كل ما اشتبه على المفسرين تفسيره بسبب هذه القاعدة التصريفية .[٣]من هنا نعلم أن القاعدة التصريفية التصريفية في اسمي الزمان والمكان لم تصب الواقع ، ولم تحقق ما من أجله أنشئت هذه المعرفة .

إذن ، فالقياس التصريفي على ما سار عليه لم يأت بتيجة يقينية ، ولم يصب الواقع . فالقياس التصريفي لا يمكن أن يكون معياراً للمعرفة الصحيحة إلا إذا توجه توجهاً آخر غير ما هو عليه .

ج - معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالإستصحاب .

إن ما سبق ذكره في الاستصحاب يدل ان يوافق ما عليه الاستصحاب في الفقه . فقد عرف الاستصحاب في الفقه ((حكم المكلف ببقاء شيء وترتيب آثار البقاء ،فيما كان متيقناً ثبوتاً ، ومشكوكاً بقاءً)) [٤]وله شروط:-

أ- اليقين ، ويراد منه أن يثق بدون الامر في الاصل .

ب- الشك، وهو أن يشك في بقاء هذا الاصل .

ت- فعلية الشك واليقين بمعنى أن يتيقن بأن الاصل واقع ، وأن الشك سارٍ في بقاء هذا الشك [٥].

وهذه الشروط هي نفسها مساقة في تعريف الاستصحاب عند النحاة على ما ذكرناه قبل قليل . واهم شرط في هذا الدليل هو يقينية الصدور . فلو لم يتحقق هذا

---

(١)البحر المحيط :٢٠٥/٥.
(٢)روح المعاني :١٢/٢٣ .
(٣)للإطلاع على هذا هذا الاشتراك أكثر يراجع (اسما المكان والزمان في القرآن الكريم ، دراسة صرفية ودلالية) ناصر عقيل احمد الزغول: ١٧٣- ٢١٧ .
(٤)اصطلاحات الاصول ، المشكيني:٣٣
(٥)ينظر : الاصول العامة للفقه المقارن ، محمد تقي الحكيم :٤٥٤.

الشرط لا يمكننا القول اننا نشك (الشرط الثاني) و لا يمكننا أن نسري ونحقق فعلية الشك. وعندئذٍ سيكون هذان الشرطان سالبة بانتفاء الموضوع. واما الشرط الاول فاننا لا نملك القدر الكافي من يقينيته إذ ان :-

١- استقراء كلام العرب كان ناقصاً . فأنى لنا القول بأن ما جاءنا من كلام يمثل كل ما تكلم به ابناء العربية ؟ حتى يتحقق اليقين بهذا الصدور .

٢- التحديد المكاني يحول دون تحقق يقينية الصدور .

٣- كثرة الخلافات بين ابناء المدرسة النحوية الواحدة وبين ابناء المدرستين يُسرّب الى قلوبنا الشك بحتمية الصدور .

٤- ان حضور الاصل يعني أننا نأخذ به ونرد ما جاء خلافاً له إلا أن أُقيم دليل على خلاف ما جاء . فحقيقة الامر أنك تجري الكلام على ما جاء عن العرب بعد ثبوته فهو قياس . او تقول هكذا تكلمت العرب فهو سماع .

٥- إن المسائل التصريفية التي سيقت ليس لنا القول بيقينية دليلها ، سواء ما اتفق عليها (لان دليها الاستقراء الناقص) وما اختلف فيها ، ففيها التعارض فهذه المسائل مظنونة وهي قابلة للاجتهادات الشخصية والمدارس الفكرية .

د - معيار المعرفة التصريفية المتحققة بالإجماع..

أما إمكان حصول الاجماع فاننا نجده عند الفقهاء مختلفاً فيه ، ذهب جمع منهم إلى عدم الإمكان ، لأدلة كثيرة ساقها أصحاب الإجماع في الشريعة الإسلامية منها : ((لان الاتفاق إن كان عن دليل قطعي أحالت العادة عدم الاطلاع عليه لتوفر الدواعي على نقله وشدة تخصصهم عنه وحينئذٍ فيطلع عليه فيغني القطعي عنه أي عن الاجماع ولكنه لم ينقل فلم يطلع عليه)) [١].

أما قيمته المعرفية فانها مختلف فيها ايضاً بين قائل بانه يفيد الظن وقائل بانه يفيد اليقين [٢].

أما الاجماع عند النحاة ، فاننا قد سقنا مفهومين له في بداية الحديث عنه ، الاول اجماع العرب والثاني اجماع اهل البلدين :

فأما اجماع العرب ، فأقل ما يقال به :-

---

(١) الاجماع في الشريعة الاسلامية ، علي عبد الرزاق :١٢.
(٢) ينظر :المصدر نفسه:٩١-٩٥.

- إن الاستقراء الذي هو الدليل الوحيد في حجية هذا الاجماع كان ناقصاً وقد اقتصر على قبائل معينة .فانى لنا معرفة ما قالته جميع العرب او (كل العرب) ؟
- ان القبائل التي وقع الاستقراء عليها لا تمثل جميع كلام العرب . والدليل في ذلك كثرة الخلافات عند العلماء العرب وكلهم يدعي أنه سمعه من العرب او من عربي فصيح .
- لا توجد هناك لهجة تمثل جميع لهجات العرب . ولا ليس كذلك لهجة قريش كما سيأتي الحديث في الفصل الثالث .
- ان التصور المكاني للشاهد يحول دون الاجماع .

وما تقدم دليل على أننا لا يمكننا الوقوف عليه – اذا تسامحنا بإمكانه – لذا قال السيوطي: ((أنى لنا بالوقوف عليه)) [١] ، وعلى ما تقدم ، فإن على كل من قال (قالت العرب) او (كل العرب تقول) او (اجمع العرب) أو (العرب كلهم يقولون) او نحو هذه التعبيرات أن يستقرىء كل ألفاظ العرب ، اذا اراد الدقة العلمية لا الاجتهاد الشخصي او الاستحسان الشخصي .

أما الاجماع التصريفي ، فعليه عدة ملاحظات :-

- من المعلوم أن اصل الاجماع هو كلام العرب ، فاذا لم يحصل هذا الكلام ،أو حصل وفيه ما تقدم ذكره في (اجماع العرب) فكيف سيكون هذا الاجماع ؟ .
- إن الواقع النحوي يصطدم مع دليل الاجماع ؛ لان ((اساس الاحكام النحوية هو السماع عن العرب، والسماع تكفي أن تمثله القبيلة والقبيلتان، بل الشاهد والشاهدان، فما الاجماع إذن ؟ ولم نجد نحوياً اشترط للسماع أن تجمع عليه العرب))[٢].
- ان قسما من الاحكام قد بنيت على شاهد موضوع ، وأخرى على شاهد مجهول القائل ، وأخرى على شاهد وقعت فيه الضرائر الشعرية . ففي هذه الاحكام دليل ضعيف يسري في الاصل ، فكيف يحصل الاجماع على هذه الادلة التي فيها ما فيها من الوهن ؟ .
- إن الاجماع الحاصل بين النحاة انما هو في زمن الاستشهاد – بناء على ما ذكرنا سابقاً- ((وعلى وفق من هذا لا يكون لعلماء النحو دور فيه ، ويكون اجماع العرب عن مسألة ما خارجاً عن الدليل بالمعنى الاصطلاحي على تلك المسألة ، بل

---

(١)الاقتراح في علم اصول النحو: ٨٩.
(٢)رأي في اصول النحو وتأثره بأصول الفقه ، د. مصطفى جمال الدين ، مجلة كلية الفقه ، الجامعة المستنصرية : ١١٣/٢٤.

تثبت هذه بالنص ، لانه صدر في عهد النص ، ويكون نقل الاجماع عنهم بمعنى النقل (بالنص المستفيض))) [١] .

مما تقدم ، هل يمكننا القول : إن أهل البلدين قد اجمعوا على هذه المسألة أو تلك ؟

ثم إننا إن قلنا :لنأخذ به لأجل أن تستدرك ما فات النحاة السابقين ،ومن باب التسامح في السنن . فإننا سنواجه مشكلة اخرى ، وهي أن الاجماع يصح في زمن الاستشهاد ليكون مقبولاً ، فكيف تتحقق الفائدة منه وقد أغلق باب الاحتجاج . أماإذا

قيل لنا : لنعتمد إجماع النحاة ، قيل : إن هذا هو الطريق الاسلم بعد تتبع كل المسائل وكل الاراء ومصادرها ومن ثم نفتح باب الاجتهاد في اللغة حتى تتحقق الفائدة ويعاد النظر بهذا الارث المتراكم . فاذا صرحنا بمصدر هذه القاعدة فعندئذٍ ((يفقد الاجماع قيمته في الكشف عنها ، ويتحول النظر الى المصدر نفسه ليرى مدى كشفه عن ثبوت هذه القاعدة))[٢].

ثالثا:شروط المعرفة التصريفية

يتفق جميع الباحثين على أن العلم بحث نظري لاجل تحقيق الكشف عن الواقع ، فالعلم أنبل زهرة للعقل الانساني ، واعظم نبع واعد بالمآثر ، وله صورتان ، الاولى تتمثل بكشف الحقيقة والثانية المنفعة التي يحققها بعد عملية الكشف [٣] .لانه سيكشف لنا حقيقة الاشياء ،والعلاقة القائمة بين الاشياء [٤] .

ويتفق النوع الإنساني على إمكان المعرفة –إن تصريحاً وإن تلميحاً- فإن هذا النوع يسعى في كل لحظة من لحظات حياته للبحث عن المعرفة ، فهو يحمل في طيات ذهنه مجموعة من المفاهيم يذعن بمطابقتها للواقع ، فهو بهذا لايمكنه إنكار إمكانية المعرفة ومن ثم يقر بوجودها [٥] .

وخير دليل ما جاءنا من علمائنا من موروثٍ لغوي /تصريفي .فلو لم يكن باعتقاد هؤلاء العلماء بوجود واقع ويمكن معرفته لما بحثوا في المفاهيم والقواعد التي يمكن من خلالها الوصول الى الواقع .

---

(١)اصوليو النحو تاثرهمباصول الفقه ، دراسة مقارنة : ١١٣ .
(٢) من تجارب الاصوليين في المجالات اللغوية ، السيد محمد تقي الحكيم :١٢٨. وينظر اصوليو النحو وتأثرهم باصول الفقه :١١٤.
(٣)ينظر : فلسفة العلم ،د.صلاح قنصوه :٤٢-٤٣. نقلاًعن bernal the social function of science p.4 :
(٤)ينظر : قيمة العلم ، هنري بوانكاري :١٥١-١٥٤ .
(٥)ينظر : نظرية المعرفة : حسن ابراهيميان :٤٧

لكننا في قبال ذلك نجد قسماً يصيب الواقع وقسماً يخطئه ، وفيما تقدم من بحث دليل على هذا القول . الأمر الذي يطرح مجموعة من الأسئلة :-

- ما هي أسباب المعرفة ؟ .
- ما هي موانع المعرفة ؟.
- ما هي الشروط اللازمة لتحقيق المعرفة ؟

والإجابة عن هذه الاسئلة ضرورية جداً ؛لأننا سنعرف من خلالها الكثير من الأسباب التي تدور في عالم الذهن . من قبيل :لماذا لم تتحقق المعرفة – وهي أعم من أن تكون لغوية /تصريفية- عند مجموعة من العلماء ؟ كما أننا سنعرف الموانع التي حصلت من هذا الإنسان أو ذاك ، جعلته غير قادر على المعرفة ، سواء اللغوية ، التصريفية أم غيرها ، كما أننا سنعرف أن هناك شروطاً لو تحققت لامكنت المعرفة . وبغيرها فإن تحققت فهي الجهل المركب.

أسباب المعرفة

أسباب المعرفة هي المصادر التي لابد من توفرها منأجل تحقيق المعرفة الصحيحة ، وهي التي بحثناها مفصلة في الفصل الثاني فلا نعيدها هنا .

موانع المعرفة

لاشك في أننا نجد البحث عن موانع المعرفة منصباً فيقسمين ؛الأول موانع خارجية ،أي خارجة عن المعرفة نفسها ، والثاني موانع داخلية ، أي داخلة في المعرفة نفسها .

أولاً :الموانع الخارجية للمعرفة التصريفية .

تعد الموانع الأخلاقية موانع خارجية في تحقيق المعرفة ، سواء اللغوية / التصريفية أم غير اللغوية ، فهي التي تكّون حاجزاً بين الانسان والواقع الذي يسعى لادراكه وتحقيق سعادته .ثم إن هذه الأمراض الروحية تمنع الإنسان من تحقيق المعرفة ، ومن ثم لايصيب الواقع ، سواء في ذلك ما يحققه الإنسان نفسه ، وما يُلقى عليه من معرفة ، ومن هذه الموانع الخارجية – على نحو الإجمال - .

١- التكبر .

يعد التكبر من الأمراض الروحية التي تصيب الإنسان وهو في هذا المرض شأنه شأن اي حجاب يمنع من رؤية الحقيقة .فإذا اعطى مجموعة من الأدلة والإستنتاجات

التي يتفوق بها على إنسان آخر يعتقد بخلاف ما يعتقده الاول ، فلا يقبل هذه الأدلة وتلك الإستنتاجات؛لأن هذا الإنسان الثاني مصاب بمرض الكبر، فهو يعتقد أن الأول لن يصل إلى مرتبته العلمية وهو أفضل منه ، بل هو صغير في عمره .

فمثل هذا الإنسان لو أعطيته جميع الأدلة التي هي ضرورات لا تختلف بين إنسان وآخر، لما أذعن لها . ومن ثم فإنه لن يحقق المعرفة وإصابة الواقع ؛بسبب هذا المرض . وقل مثل ذلك بخصوص علماء التصريف . فإذا ثبت لدينا أن واحداً من العلماء قد أصابه هذا المرض ، فإننا ملزمون بمراجعة كل معارفه التصريفية ، بل لايبعد أننا إذا علمنا أنه مصاب بهذا المرض ، واكتشفنا ذلك في موقف إعتقادي بعيد عن علم التصريف ، فإننا ملزمون بمراجعة كل آرائه التصريفية للمصادقة على صحتها أو لتصويبها .

٢- العصبية

من الموانع الخارجية للمعرفة هي الميل الخاطيء للجانب القبلي والعرقي والقومي والمذهبي وغير ذلك . وهذا كثيراً ما نراه في واقعنا اليومي . بل إن من الأسباب المطروحة في الإختلاف التصريفي هو الإنتماء المذهبي [١]، وهذا ما يفسر لنا الكثير من الآراء اللغوية التي صدرت عن هذا العالم او ذاك . فمما لا شك فيه أن هذا الأمر يعكس بظلاله على الآراء الشخصية .[٢]

بل إن هذا المرض له من الآثار ما يؤثر على المعرفة القرآنية ، وانت خبير –أيها القارىء- بمدى الإختلافات بين العلماء ، بسبب هذا الإنتماء[٣]، وإذا ما ثبت لنا هذا الأمر،فاننا ملزمون كذلك بمراجعة الآراء التصريفية للعلماء الأفاضل ، ذلك أننا نعلم أن حقل العلم يتضمن ((معنى النظريات والمناهج العلمية المعتمدة من قبل العلماء في عصر بذاته .وتشكل تلك النظريات والمناهج عالماً متكاملاً يعيش الباحثون فيه ، كما يتضمن حقل العلم معنى مجتمع أهل العلم ، فالنشاط العلمي يملك طبيعة جمعية)) [٤]، الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل عن سبب الإختلاف الحاصل بين مجتمع أهل العلم الواحد وعن موانع هذه المعرفة المتحققة في هذا العلم أو ذاك .

---

(١)ينظر : الخلاف الصرفي في ضوء اللسانيات الحديثه ، ساهر حسين :٥-٦ .

(٢)ينظر : الاسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، د. ادريس مقبول :١١٠ وغيرها .

(٣)ينظر : تذكرة النحاة ، ابو حيان الاندلسي :١٣٠-١٣١.

(٤)البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، عبدالله ابراهيم :١٩.

٣- إتخاذ المواقف بلا دليل وبرهان .

تبتني المعرفة على دليل يقوم إثباتاً لمدعاها ، ثم إن هذا الدليل يقوم على أنه ((سبيل عقلي إقناعي استرضائي)) [١]. وأن أي مانع سيكون هذا الدليل غير مقنع ولا استرضائي لغيره . والعلة ليست في الدليل بل في الغير .

وهذا يقودنا إلى معرفة الموقف الصحيح عن المعرفة المتلقاة، واتخاذ الموقف على وفق الدليل والبرهان ،لا على مواقف غير قائمة على أساس متين ، فلو اتخذ أبو بكر الزبيدي موقفاً مفاده أن سيبويه لم يترك للأولين والآخرين من معرفة تصريفية ، لم يبحث ويستقرىء ما استقراه واستدركه على سيبويه وهكذا بقية العلماء الأفاضل .

وهكذا فلو اعتمد أحد علماء العربية مقولة ((أن قريشاأفصح العرب)) [٢]، وحصر الفصاحة فيها فانه لا يمكنه أن يصمد امام معرفة أن في القرآن الكريم وهو أفصح نص في عالم الامكان الكثير من اللغات . ويمكن استخراج الكثير من القواعد التصريفية والنحوية والبلاغية منه . لانه قد أخذ موقفاً واحداً بغير دليل وبرهان على أن لغة قريش هي الأفصح فقط .كما سيأتي الحديث بعد قليل.

ومما يمكن إدخاله في ضمن هذا المانع المعرفي هو ما ذهب اليه إبن سيده من أن الجمع على زنة (فُعال) شاذ لا يقاس عليه ، قائلاً ((ومن الشاذ قولهم : شاة رُبى وغنم رباب ،وظئر وظؤار،وفرير وفرار، وثني وثُناء ورخل ورخال)) [٣] ولم يقدم ابن سيده دليلاً على شذوذ هذا الجمع ، سوى أن الباب في (فُعال) يكون على وزن فِعْل .

والصواب أن إرجاع كلام العرب بعضهم بحجة عدم الوجود ، ليس بصحيح؛لأن القاعدة التصريفية إنما تبنى على ما سمع ، ومالم يسمع يبحث عنه في مورد آخر . لا أن نضع قاعدة تصريفية يعوزها الدليل الاستقرائي .

ففي صيغة (فُعال) والقاعدة التي تذهب الى أن الاصل في باب فُعال هو فِعْل لا دليل عليها .بل إن الإستقراء يثبت أن هذه الصيغة قد جاءت على لسان العرب . وهذا ما قام به أحد الباحثين ، فقد استقرى ما ينيف عن ثلاثين لفظة جاءت في لسان العرب ، ومنها :

---

(١)اللسان أو الميزان أو التكوثر العقلي ، د. طه عبد الرحمن :١٣٢.
(٢)ينظر : لغة قريش ، مختار الغوث :٧ .
(٣)المخصص: ١٤/١١٥-١١٦ وينظر : ابنية الصرف كتاب سيبويه :٢١٩ .

أناس ،و يُراء ، وبساط ،وتؤام ، وثناء ، وجُذاذ، وجُمال ، ودُناء ، وربُاب ، ورُجال ، ورُخال، ورُعاء ، وسُماع ، وشُهاد ، وطُوال ، وظُباء، وظُماء، وظُؤار، وعُراق ، وعرام ، وفرار ، وقماء ،ولُهات ، ومُلاء ، وغيرها [١] .

٤- التأثر بالشخصيات.

تأخذ المعرفة في أحد أبعادها علاقة التأثر والتأثير بين العالم والفاضل ، ثم تأخذ هذه العلاقة بعدين ؛ إيجابيامدوحا، وسلبيا مذموما .

والحديث هنا عن العلاقة السلبية المذمومة . فقد يأخذ أحد الرجال من عالم ما ، معرفة ليس للعالم جانب تحقيقي فيها .

ومثال على ذلك التآثر بشخصية لغوية معروفة والأخذ عنه دون تحقيق ، بل لا يقبل الآخذ أيَّ توجيه يستند إلى دليل . وهذا ما نجده عند تأثرنا بأحد علماء العربية كإبن عصفور مثلا ً. فإذا أخذ الباحث عنه - مثلا ً- معاني الأبنية وعدها من المسلمات ، فإنه قد يقع في الخطأ ، ومثال ذلك معاني (زبنتران ، عفزّران ، فإنهما تثنية : زبنتركجحنفل ، وغفرزكعدبّس ، ثم سمي بهما فانه يعتبر البنائين اسمين . مع أن زبتر صفة للسيء الخلق [٢].

والأمر لا يتعلق بهذا البناء فقط ، بل قد وقع في الكثير من المسائل التصريفية كالاسماء التي تأتي على وزن فُعْيل . وما جاء على وزن فُنْعُول ، والأسماء على وزن فعوَّل وغير ذلك [٣] .

ومما يدخل في موضوع التأثر بالشخصيات رفض الرضي أن يكون(تَفْعال) صيغة قياسية ، على الرغم من كثرة كلام العرب الوارد عليها . قال الرضي :((انك اذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنية التفعال ، وهذا قول سيبويه ، كالتهذار في الهذر الكثير ، والتلعاب الترداد ، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد))[٤].

ولا يظن أحد أن الامثلة التي قيل إنها كثيرة – والكثرة أحد الشروط القياسية – هي ما لايحتج به ، بل تكلم به أبناء العربية في العصر ما قبل الإسلام ، ومما ورد عنهم:

- قول الاعشى :

لـــيَعُودنَّ لِمْعدٍ عَكْرُها دَلَحُ الليلِ وتأخَادُ المِنحْ [٥].

---

(١)ينظر :مجلة المجمع العلمي العربي / الجزء الاول / المجلد ٦: ١٧٢-١٧٣.سنة ١٩٢٦م. جمع فعال المضموم ليس بنادر .

(٢) ينظر : جمهرة اللغة ، ابن دريد :٣٧١/٣. والخصائص :٢٠١/٣ ، وابن عصفور والتصريف ،د. فخر الدين قباوة :٢١١.

(٣)ينظر : ابن عصفور والتصريف :٢١٦-٢٢٨.

(٤)شرح الشافية :١١٦/١ ، وينظر : ابنية الصرف في كتاب سيبويه : ١٦٩.

(٥)ديوان الاعشى : ٢٣٧.

- وقول عبيد بن الابرص :

فدعي مطّ حاجِبَيك وعشِي ومَعَنا بالرجاءِ والتَّأمَال[١]

- وقال عبيد بن الابرص :

ما السُّوْدُ والبيضُ والاسماءُ واحدةٌ لايستطيعُ لهنَّ الناسُ تَمْسَاسا[٢]

- وقال أيضاً :

دنا منكِ تجوْابُ الفَلاةِ فَقلّصي بما قد طَبَاكِ رعية وخفوضُ[٣]

- وقال طرفة بن العبد :

سائلوا عنّا الذي يَعْرفنا بقُوانا يوْمَ تحلاقِ اللّمَـمْ[٤]

- وقال أوس بن حجر :

فرّجْتَ عَمَّهُمُ وكنتَ عَيشْهُمُ حتى استقرَّتْ نواهمُ بعد تَزْوال[٥]

- وقال لبيد :

باتت وأسبل واكفٌ من دِيمةٍ يروي الخَمائِلَ دائماً تَسْجَامُها[٦]

- وقال توبة بن مضرس :

فاترُكْ بكاءَك في الدِّيار فقد قَضتْ عَيْناك نَحْبَهُما من التَّسجامِ[٧]

- وقال عنترة :

سحا وتسكاباً فكل عشيةٍ يجري عَلَيْها الماءُ لم يتصرَّمِ[٨]

- وقال امرؤ القيس :

كحِقْفِ النَّقا يمشي الوليْدان فَوْقَهُ بما احتسبا من لِيْنِ مسٍ وتَسْهِّال[٩]

- وقال حاتم الطائي :

وكيف تضيافي وكيف قَصْدي وكيف إطلاقي وكيف رِفْدي[١٠]

- وقال زهير بن ابي سلمى:

بكل طوالةٍ واقبَ نَهْدٍ مراكلهُا من النّعْداءِ جُوْنُ[١١]

- وقال عامربن الطفيل :

يُطيلُوْنَ للحَرْب تكرارها اذا ألْهَبَتْ لـهباً تُسْعَرُ[١]

---

(١)ديوان عبيد بن الابرص:١٠٧.
(٢)ينظر :ديوان عبيد بن الابرص:٧٢.
(٣)ينظر :المصدر نفسه :٨٠ .
(٤)ينظر : ديوان طرفة بن العبد :١٠٩.
(٥)ينظر : ديوان اوس بن حجر : ١٠٤.
(٦)ينظر : شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري :٣٠٩.
(٧)ينظر : شعر بن تميم :٧٤ .
(٨)ينظر : ديوان عنترة :١٩٧.
(٩)ينظر : ديوان امرئ القيس :١٣٦.
(١٠)ينظر : ديوان حاتم الطائي:١٠٢ .
(١١)ينظر: ديوان زهير بن ابي سلمى :١٨٦

ولا يعتقد أن هذه الصيغة (تفْعال) جاءت على لسان شعراء عصر ما قبل الاسلام فقط ،بل من الشعراء المخضرمين من تكلم بها ، و منهم :

- حسان بن ثابت ، اذ قال :

وذا نطقٍ يَسعى مُلَصّقَ خَدِهِ بديباجة تكْفَافُها قد تقدّدا [٢]

- وقال حسان بن ثابت ايضاً:

فأن نَلْقَ في تَطْوافِنا والتماسنا فرات بن حيانٍ يكُنْ رَهْنَ هالكِ[٣]

وجاءت هذه الصيغة في شعر العصر الأموي أيضاً، وممن تكلم به :-

- الاخطل ، اذ قال :

بحرَّةٍ كأتان الضَّحْلِ أضْمرَهَا بَعْدَ الرّبالةِ ترحالي وتسياري [٤]

- الفرزدق ، جاء في ديوانه :

لكُنْتُ أطوعَ من ذي حَلْقةٍ جُعِلتْ في الأنفِ ذلَّ بتقوادِوترَسَامِ[٥]

وبعد هذه الشواهد الشعرية [٦] ، هل يبقى لقائل بأن صيغة (تفعال) لايقاس عليها؟ ولماذالايقاس عليها وقد جاءت على لسان شعراء العربية ؟. ولا يقال هذه الشواهد قليلة ((والاقل نوادر تحفظ عن العرب ، ولايقاس عليها)) [٧] . فانت ترى أنها كثيرة و ((الاكثر يقاس عليه))[٣].

ثانياً :الموانع الداخلية للمعرفة.

هناك مجموعة من الموانع تتعلق بالمعرفة نفسها لا بالمعارف أو صاحب المعرفة. ومن هذه الموانع وجود الشبهة في المعرفة وضعف الاستدلال. ووجود المصادرة. فهذه الموانع مما يقدح في العلم نفسه، وآية ذلك أن العلم هو الإعتقاد الجازم المطابق للواقع [٤]، فكيف يبنى على شبهة لا دليل فيها ؟ ،أو كيف يتوصل إليه باستدلال ضعيف ؟،أو كيف يكشف الواقع وقد بُني على مصادرة ؟.

---

(١)ينظر: ديوان عامر بن طفيل :٦٨.
(٢)ينظر: شرح ديوان حسان بن ثابت :٣١٣ .
(٣)ينظر :المصدر نفسه:٨٥ .
(٤)ينظر : ديوان الاخطل :١٣٩ .
(٥)ينظر :شرح ديوان الفرزدق :٣٨٧.
(٣) ينظر :مجلة مجمع اللغة العربية الاردني / العدد ٦٣السنة ٢٦السنة ٢٠٠٢صيغة تفعال المصدرية في العربية :٩٧ وما بعدها .
(٤)ينظر :الكتاب :٨/٤ .
(٥) المصدر نفسه:٨/٤-٩ .
(٦) التعريفات :١٥٧ .
(٧) ينظر :الابستمولوجيا ،دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث :٦٥-١٧٨ .

فالهدف الاساس من الاستدلال هو الوصول إلى يقين مطابق للواقع كما ذكرنا ذلك. لذا فإن أي استدلال لا يفيد يقيناً فانه لا يوصل الباحث أو المستدل إلى طريق الامان(٥). من ذلك أننا إذا وجدنا في إحدى المكتبات كتاباً أحمر بطول معين، وقد رأيناه في مكتبة أخرى كتاباً آخر له صفات الكتاب الاول. فهل نحكم لاجل شبه أن الكتاب الثاني هو الكتاب الأول؟ بسبب الشبه .

إن العقل النوعي يرفض أن نقول ان الكتاب الثاني هو الكتاب الأول نفسه . والسبب في ذلك يعود الى :-

١- إن المطبعة التي قامت بطباعة الكتابين واحدة ، وأرتأت أن هذا اللون يليق بهذا الحجم .

٢- إن هذا اللون من الألوان التي تثير الباحثين ، فطبعت المكتبة ما صدر عنها بهذا اللون ؛لأجل إثارةإنتباه الباحثين للتوجه لشرائه .

وهكذا عدد من الاحتمالات ما شئت .

ومع وجود هذه الاحتمالات لا يبقى يقين في أن الكتاب الثاني هو الكتاب الأول نفسه ؛ وآية ذلك،إذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال ؛ فالحكم بها ظني ، أو قل احتمالي فقط .

وفي الحقيقة هذا هو القياس ، وأما أركانه :-

الاصل / الكتاب الأول .

والفرع / الكتاب الثاني .

والجامع (العلة) / اللون الأحمر والطول .

والحكم (النتيجة)/ أن الكتاب الثاني هو الكتاب الأول .

ولعل سائلاً يسأل عن كيفية تجنب هذه الاحتمالات أو عن تصحيح هذا الاستدلال، فيقال له يتم ذلك من خلال أن نعلم (الجامع) بنحو يقين . فهي (العلة) التامة للحكم وبغيرها لا يمكن أن نستدل بهذا الدليل . فاذا ثبت لنا ذلك أفاد هذا الدليل اليقين والقدرة على كشف الواقع ، وهذا اليقين و تلك القدرة سوف لن تكون تابعة لهذا الدليل . بل لانه يستبطن البرهان اليقيني .

ومما يمكن رؤيته في مجال ضعف الاستدلال ، تلك الآراء التي قيلت في الأحرف الزائدة في (استفعل) .

فالمازني يرى أن هذه الصيغة مزيدة بحرفين ، إذ قال : ((وتلحق السين أولاً والتاء ثانية وتكون السين ساكنة ، فتلزمها ألف الوصل ، ويكون الفعل على استفعل

)) [١]. وتابع المازني الدكتور تمام حسان بقوله : ((ان الزوائد في استفعل هي السين والتاء فقط ، وليس الألف الا وسيلة املائية)) [٢].

وفي مقابل هذا الرأي ، هنالك رأي آخر يذهب إلىأن صيغة – استفعل – تعود الى عصور متأخرة ،((فقد وجد هذا الوزن في البابلية وبقي فرعه وهو(سفعل)،فان العرب عندهم (استفعل)، وليس عندهم (سفعل) وهذا يعني أن استفعل استعمله العرب عن فرعين زيادة الهمزةوالتاء على الأصل أو أنه أخذ من البابلية والحبشية))[٣].

رأي ثالث يذهب إلى (الهمزة والتاء) في (استفعل) بقايا خير لغائب في الكنعانية والارامية والسبئية ، او بقايا اسماء يعبر بها عن الاشارة الى عدة معانٍ[٤].

ٍ[٤].

وساق جرجي زيدان رأياً رابعاً . رأى فيه أن الهمزة والسين والتاء (است) عبارة عن ((بقية فعل فقد من العربية ، وحفظ في السريانية بمعنى مال ، وهو(سطا) حيث قلبت التاء طاءً فهم يقصدون بقولهم ((استقتل)) مال الى القتل أو احب القتل وفي ((استغفر)) طلب الغفران وقس عليه)) [٥] .

ونحن إذا سألنا جرجي زيدان عن دليله ، لأجاب بأن اللغة التركية تستعمل (است) وهي اداة تفيد الطلب والسؤال والرجاء والارتعاب والرغبة ، وبما أن اللغة العربية تشبه التركية واللغة العربية فيها (استفعل) اذن ان (است) هي صيغة (استفعل) هو نفس الاداة في اللغة التركية [٦] .

وذهب الدكتور انيس فريحة إلى أن (استفعل) نوع من النحت ، يشمل ثلاثة عناصر هي السين و(أت) والاصل ، فالأول يفيد التعدية ، و(ات) يفيد الذات ثم اصل الكلمة (الجذر) . أما ترتيب هذه الحروف ، فسببه أن الأذن ترى أن الأعذب أن يقال (استحضر لا اتسحضر)[٧].

وهكذا فأنت ترى أن هذه الأدلة فيها من الضعف ما فيها . فرأي الدكتور انيس فريحة ترده وجوه عدة منها :

---

(١)المنصف:٧٧/١.
(٢)اللغة العربية معناها ومبناها :٢٧٨ .
(٣)ينظر : اوزان الفعل ومعانيها:٢٦٦.
(٤)ينظر : دراسات في فقه اللغة ، د.صبحي الصالح:٢٤٤-٢٤٥ .
(٥)الفلسفة اللغوية:٦٣.
(٦)ينظر :معجم مقاييس اللغة :٣٢٨/١ .
(٧)ينظر : في اللغة العربية وبعض مشكلاتها :١١٧-١١٨.

١- ان النحت لا يمكن أن يكون كذلك لان النحت هو انتزاع كلمة من كلمتين أو اكثر وتسمى الكلمة المنتزعة منحوتة[١]هو على انواع [٢]: -

أ- ما ينحت من جملة ، نحو بسمل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم ، وحمدل اذا قال الحمد لله .

ب- ما ينحت من علم مركب اضافي للنسب الى هذا العلم أو للدلالة على الاتصال به بسبب ما ، نحو عبشميوعبدري في نسب الى عبد شمس وعبد الدار .

جـ- ما ينحت من اصلين مستقلين او اكثر ليدل على معنى مركب .

ولايمكن ادخال (استفعل) في واحدٍ من هذه الانواع ؛ لانه لم ينحت من جملة ، ولم ينحت من علم مركب اضافي للنسب ، ولم ينحت من أصلين مستقلين . ولايمكن عد (أت) والسين اصلاً مستقلاً ، لان الاستقلال يعني أن اللفظ قائم بنفسه لا بغيره ،من جهة الوجود ، الذي يشمل الصيغة والدلالة ، وانت لا ترى استقلالاً وجودياً للسين و(أت) بل إن في النحت علاقة بين الكلمة المنتزعة وبين الكلمات التي انتزعت منها هذه الكلمة فما هي العلاقة بين السين و(أت) والاصل ؟

المصادرة

أما رأي جرجي زيدان ففيه :-

أ- ان اللغة التركية ليست من اللغات السامية [٣]

ب- ويقال ايضاً انه ((لم يتوصل الى رأي قاطع بصدد اصل هذه اللغات المعروفة لدينا احدى هذه اللغات أم لغة مندثرة)) [٤].

جـ- اننا في بحثنا في مشكلة ما يجب علينا الرجوع الى المختصين فيها ، لا الى آراء قيلت هنا وهناك ، ففي معرفة اللغات السامية ترجع مثلاً الى :-

١- الاب أنستاسمرمجيالدومنكي الذي ألف (معجمات عربية – سامية).

٢- فولوسغيريال وكميل افرام البستاني اللذين الفا مجموعة (اللغة السريانية) منها (الاصول والقراءة) و(النصوص والتصريف) و (الادب والنحو) و (اعلام السريان) .

٣- محمد عطية الابراشي : ألف (الاداب السامية) . وغيرهم .

د- ثم إن هناك مقدمة مصادرة في دليل جرجي زيدان وهي أن اللغة العربية تشبه اللغة التركية ، وبما أنها كذلك . فالنتيجة أن ألفاظها ودلالتها تشبه ولو على نحو

---

(١)ينظر : الدراسات اللغوية في العراق :٢٥٤.

(٢)ينظر : دراسات في فقه اللغة ، صبحي صالح : ١٨٦- ١٨٧.

(٣)ينظر : مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية ، د.هاشم الطعان :٥/٤.

(٤)المصدر نفسه :٦ .

الموجبة الجزئية ألفاظ اللغة التركية ودلالتها وعليه يحق لنا القول بدعوى جرجي زيدان .

ونحن نقول ، إن هذه العلاقة – علاقة التشابه – لا تكون علةً تامة في الحكم ، وإذا كانت كذلك ، فينبغي لنا أن نوجد علاقة بين جميع ألفاظ اللغة العربية التي جاءت على صيغة (استفعل) واداة (است) في التركية ،وفي هذا اجحاف لحق لغة القرآن واللغة التركية .

ثم إن جرجي زيدان دعا الى قياس ما جاء في لغة القرآن على اللغة التركية ، فهل يحق لنا ذلك واللغة بصورة عامة ظاهرة اجتماعية تختص بأقوام معينة في مكان معين ، و قديماً قال ابو عمرو بن العلاء ((ما لسان حمير واقاصي اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا)) [١] .

أما الرأيان الثاني والثالث ، فانهما مردودان، لوجود شبه في الاستدلال ، وهي أن الشبه علة تامة في الحكم ، سواء لشبه اللغوي او الشبه المكاني .

فالشبه اللغوي لايمكن عده علة تامة للحكم ؛لأن اللغة العربية تشبه اللغة في بلاد فارس ، فلماذا لم نبحث عن استعمال أهل لغة فارس بصيغة (استفعل) ؟ وبحثناعنها في اللغات الأخرى.

أما الشبه المكاني فانه ((لم يتوصل الى رأي قاطع بصدد اصل هذه اللغات (اللغات السامية) المعروفة لدينا احدى هذه اللغات أم لغة مندثرة))[٢]، وعليه فإن الاحتمالات جميعها تبقى واردة ، وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال .

أما الرأي الاول فنرى أن المازني قد اصاب برأيه ، وأن الزيادة هي (عملية الصاق الى جذر ما ، لتبيين وظيفة قواعدية [٣] وهي صفة تتمتع بها اللغة العربية والتي بها تحيى وتحيى بها .

وجود الشبه

ومما يمكن أن ندخله في موانع المعرفة التصريفية ما يسمى بالشبهة، وهي مقولة ذهنية شخصية لا دليل عليها من ذلك قول ابن فارس: ((وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لان في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها ، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذقياساً نقيسه الآن نحن))[٤] .

---

(١)طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام :١١/١.

(٢)مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية :٣٠.

(٣)ينظر : دلالة اللواصق التعريفية في اللغة العربية ، د. اشواق محمد النجار :٢٦.

(٤)الصاحبي:٦٧.

هذه الشبهة تؤدي إلى غلق باب النحت في الافعال الرباعية والخماسية بل يسد باب النحت مطلقاً[١].على ان ابن فارس ممن أصل النحت، لكن قسماً من العلماء قد رفضوا النحت؛لأن((معظمهم لم يجد القدر الذيروي من امثلة النحت كافياً لقياسيته، وأنهم رأوا أن تلك الامثلة لا تكاد تخضع لطريقة معينة او نظام خاص))[٢].

وذهب بعض المحدثين الى أن سبب إغلاق باب النحت يعود الى أن ((التوصل بلطف ، ودقة الاصلين اللذين جاء منهما النحوت لا يخلو من افتيان و اصطناع ، وذلك أننا لا نلمح لكل من الثلاثيين بيسر ، ووضوح ، ولابد من التعليل والتأويل حتي يتم ، وينسجم لنا المعنى المتحصل الذي تحمله المادة الرباعية المنحوتة))[٣].

وهناك من يرى ان السبب في ذلك يعود الى أن ((علماء العصر العباسي مع كل احتياجهم الى ألفاظ جديدة لم ينحتوا إلا الالفاظ التي يكثر ترددها على ألسنتهم ، فكان ذلك سبباً للنحت ، أما التي لا يكثر ترددها على ألسنتهم فلم يحكموا بنحتها))[٤].

ونرى آخر يذهب الى القول ((على ذكر النحت أود أن اشير الى أني لا أركن إليه في المصطلحات الجديدة إلا نادراً؛ لانه نادر في العربية ، ويشوه كلمها))[٥].
وهناك من رفض النحت مطلقاً [٢].

اذن نحن امام مجموعة من النتائج (القواعد) فيها مقدمتان او مجموعة مقدمات وهي على النحو الآتي :

- الرأي الاول النحت يشوه اللغة
وكل ما يشوه اللغة مرفوض
فالنحت مرفوض

- الرأي الثاني أ- القليل لا يقاس عليه
وما جاء من كلام منحوت قليل
فالنحت لا يقاس عليه .
ب- كل ما جاء من نحت لا يخضع لنظام
وكل ما ليس فيه نظام مرفوض

---

(١)ينظر : التوجيه الصرفي عند القدماء والمحدثين :٦٦.
(٢)من اسرار اللغة ، د. ابراهيم انيس :٧٣.
(٣)الفعل زمانه وابنيته :١٣٥.
(٤)المباحث اللغوية في العراق ، د. عبد الجبار القزاز : ٨٨-٨٩.
(٥)المباحث اللغوية في العراق :٨٩.
(٢) ينظر : فقه العربية ، د . علي عبد الواحد وافي :١٤٥ .

فالنحت مرفوض .

- الرأي الثالث إن الوصول الى الاصلين اللذين نحتت منها المادة يحتاج الى تأويل وتعليل

وكل ما من شانه كذلك لا يقبل

فالنحت لا يقبل .

- الرأي الرابع إن علماء العصر العباسي لم ينحتوا إلا الالفاظ التي ترددت كثيراً

وكل لفظ لا يتردد كثيراً على ألسنتهم لا يجوز النحت فيه

إن النحت لا يحتاج كثيراً.

- الرأي الخامس أ- ان النحت نادر في العربية

وكل ما كان نادراًفهو مرفوض

فالنحت مرفوض .

ب- كل ما يشوه اللغة العربية مرفوض

والنحت يشوه العربية

فالنحت مرفوض .

شبهة الندرة

في الدليل الثاني (٢) والرابع والخامس (أ) عوملت الالفاظ المنحوتة النادرة معاملة المعدومة ، لانهم لو اعترفوا بوجودها على نحو الوجود الفعلي لقاسوا عليها ، لاننا وجدنا من يقيس على شاهد واحد لا يعرف قائله . وهذا يعني أن النحت معدوم عندهم ، ولما ثبت في محله أن العرب قد تكلمت به[١] ، فهذا يعني أن النحت موجود ، والوجود والعدم لايجتمعان؛ لاستحالة اجتماع النقيضين ، إذن فالنحت موجود ولا يقاس عليه .

واذا قلتم بالندرة بمعنى قلة الشواهد، نقول :إن ((قلة النحت في لسان العرب لا تنفي الشواهد المحفوظة فيه ، ولا الصلة الوثيقة التي تربطه بالاشتقاق ، فإن مراعاة معنى الاشتقاق تنصر جعل النحت نوعاً منه))[٢].

شبهة التشويه

(١)ينظر :دراسات في فقه اللغة :٢٤٢-٢٤٥

(٢)المصدر نفسه :٢٤٣ .

أما الرأيان الاول والخامس (ب) فإن تشويه النحت للعربية غير ثابت :-

أ- فكيف يشوه اللغة وأبناء العربية على سليقتهم قد تكلموا به [١] .

ب- وكيف يشوه اللغة العربية وقد أقره العلماء [٢].

ت- كيف يشوه العربية وهو باب من ابواب الاشتقاق الذي فيه تحيى اللغة العربية[٣] .

ث- وكيف يشوه اللغة وأفعال العربية الرباعية والخماسية هي منحوتة على أحد المذاهب.

وبعد هذا ، فان النحت لايشوه اللغة ، بل إننا ((وصلنا الى دور اشتدت فيه حاجتنا الى الاستفادة من النحت اشتدادا ًكبيرا ً، ونظن أن الأفعولة ستعود الى النشاط، وتجود علينا بعدد كبير من المصطلحات التي تحتاج إليها نهضتنا الفكرية الجديدة))[٤] ؛ لذا قرر مجمع اللغة بدمشق بجواز النحت [٧] .

شبهة التعليل والتأويل

وبقي عندنا الرأي الثالث وهو أن الكلمة المنحوتة لا يعرف أصلها، وإذا عرف، فبتأويل وتعليل .

ونحن نقول : هل تسلم لنا أن كل ما يحتاج الى معرفة أصله إلى تأويل وتعليل مرفوض؟ .

فإن أجاب بالايجاب ، فعليه أن يرفض كل تعليل وتأويل جاء به النحاة في قواعدهم ، وما أكثرها . الامر الذي يؤدي إلى رفض عدد كبير من القواعد اللغوية؛ لان أمر التاويل والتعليل لا يتعلق بالتصريف دون النحو . بل الامر سيان بينهما .

وإن اجابنا بالسلب فهو المطلوب .

ومما يمكن أن ندخله في ضمن ضعف الاستدلال هو ما ذهب اليه الأخفش عند الاستدلال بقوله تعالى: ((وَهُوَالَّذِييُرْسِلُالرِّيَاحَبُشْرَابَيْنَيَدَيْرَحْمَتِهِ)) [الاعراف / ٥٧] ليثبت أن تذكير (قريب) في قوله تعالى: ((إِنَّرَحْمَتَاللَّهقَرِيبٌمِّنَالْمُحْسِنِينَ))[الاعراف/٥٦]

---

(١)ينظر : المصدر نفسه :٢٤٣-٢٤٤ .

(٢)ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً١٩٣٤- ١٩٨٤ د. شوقي ضيف :١٢٨ .وكتاب العين :٦٠/١- ٦١والكتاب :٢٦٧/٢ . والمقتصد في شرح الايضاح:١٠٣٥/٢. ومعجم مقاييس اللغة ٣٢٨/١-٣٢٩.والخصائص :٥٣٧/١. وظاهرة النحت والتركيب في اللغة /د.احمدعبدالتواب الفيومي:١١-٢٢.

(٣)التواب القيومي :١١-٢٢مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجلسة ١٢في ٢١ فبراير ١٩٤٨/ مجلة٧/ ٥٨

(٤)الدراسات اللغوية في العراق :٢٥٩

(٧) ينظر : مجمع اللغة العربية بدمشق / المجلد /٤٠ الجزء ٧١٠/٣- ٧١١ سنة ١٩٦٥. والمجلد ١٣ الجزء ١ ص ٤٥٩- ٤٦٥ /سنة ١٩٣٣ . والمجلد ٥٧الجزء ٣٤٣/٣-٣٦٤ سنة ١٩٨٢ والمجلد نفسه الجزء الاول والثاني ٩٢- ١١

له ما يشابهه اولاً . وأن الرحمة هنا جاءت بمعنى المطر(١٤) .

ان موضوع التذكير والتأنيث في الصيغ التصريفية قد واجهه من يخالفه في القرآن الكريم . فقد ذكر العلماء في باب التأنيث أن صيغة (فعيل) إذا كانت بمعنى مفعول ، يستوي فيها المذكر والمونث . وقد اشترطوا لهذا الاستواء العلم بالموصوف (٢).

أما تعليل الاخفش واستدلاله بالاية القرآنية التي بعدها . فانه مردود من وجوه (٣):

١- لو كانت الرحمة في قوله تعالى (هو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته) هي بمعنى الرحمة الاولى (ان رحمة الله قريب من المحسنين) لكان التعبير عنها بالضمير اولى .

٢- ان قوله ان الرحمة بمعنى المطر لا يستقيم ، لان المطر لا يختص بالمحسنين .

٣- إن الإضافة في (ان مطر الله قريب) غير مستساغة .

ومما يمكن أن يدخل في هذا المانع المعرفي (الشبهة) ما قد يكون مانعاً من تحقيق القاعدة التصريفية الصحيحة .ما عرف في كلام الدارسين أن لغة قريش كانت معياراً أو تقنيناً للصحة أو للخطأ في لغات أخرى(٤).

وأن ((فصاحة قريش مقياساً تقاس به فصاحة القبائل العربية الأخرى))(٥)، واذا سألنا عن سبب هذه الافصحية، أجيب ((لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتها))(٦)، وهذه شبهة اخرى مفادها أن البعد عن العجم يوجب الافصحية . وهذا يعني أن القواعد التصريفية – وهي ميدان البحث – يجب أن تبنى على لغة قريش أصلا ، ثم إنا لم نجد فيها ما يمثل قاعدة تصريفية توجهنا الى غيرها ، بشرط عدم تعارضها مع لغة قريش لانها الافصح .

إن هذه الشبهة لا تستند الى دليل ، كما أنها لا تصمد امام النقد .

فمن المعلوم أن اللغة العربية القديمة التي وصلت إلينا مقسمة بين اللغة الغربية واللغة الشرقية الاولى تشمل القبائل التي يمثلها أهل الحجاز وهي كثيرة ، والثانية

---

(١) ينظر : كتاب معاني القران ، الاخفش :٥١٩/٢ . ومعاني القران واعرابه للزجاج :٣٤٤/٢.
(٢)ينظر: الكتاب :٦٤٧/٣، وشرح المفصل :١٠٢/٥ . وارتشاف الضرب /٦٣٨/٢. وادب الكاتب :٢٩١
(٣)ينظر : الخلاف التصريفي واثره الدلالي القراني الكريم ، فريد بن عبد العزيز الزامل /٢٧٩ ، نقلاً عن مسألة الحكمة من تذكيره قريب :٦٢
(٤)ينظر: لغة قريش ،د.مهدي حارث الغانمي:٤٩٧.
(٥)أفصحية لهجة قريش (بحث):٤٨٢.
(٦)مقدمة ابن خلدون :٧٦٥ .

يمثلها أهل نجد وتسمى التميمية [١]، وهنا يكون ترجيح لغة قريش على بقية اللغات ترجيحاً بلا مرجح .

ويضاف الى ما تقدم ان الرقعة المكانية التي تكلمت العربية كانت بالغة الاتساع ، وقد ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها ، ويتفاوت تأثرها بالامم المجاورة [٢]،فكيف فضلنا لغة قريش على بقية القبائل الكثيرة ؟

ثم إننا نعلم أن لغة اهل الحجاز (تشمل قريش وكنانة وعبس وغطفان وفزارة ومزينة وفهر وعدوان وهذيل وخثعم وسلول وأسد وهلال وكلاب بن ربيعة وجهينة وطيء واهل اليمن من حمير وازد شنؤة) هي اللغة الاولى القدمى)) كما أنها ((اللغة العربية القديمة الجيدة))[٣] فكيف فضلنا لغة قريش عن غيرها ؟ وهذه اللغات كلها قدمِى وكلها جيدة ؟

ولا يقال أن هذا الاشكال مردود ، لان قريشاً ابعد هذه القبائل عن العجم ، لاننا لا نسلم أن لهجة قريش قد ارتيضت بحدود معينة ،فمما أثبتته الدراسات اللهجية ((أنه ليس هناك حدود ثابتة لكل لهجة من اللهجات)) [٤] .

ويضاف الى ما تقدم ان طبيعة الحياة الصحراوية وقساوتها تجعل هذه القبائل دائمة الترحال والتنقل بحسب توافر الماء والعشب ، الامر الذي يؤدي الى اختلاط القبائل بعضها ببعض ، فيحصل التأثروالتأثير . ونتيجة ذلك أن القبائل متساوية بهما.

ثم إن قبيلة قريش قد اشتغلت بالتجارة ، فكانت مركزاً تجارياً يؤمه ابناء العربية وغيرهم للتجارة، فضلاً عن أن ابناء قريش كانوا في ترحال ، حتى وصفهم القرآن الكريم ((إيلاف قريش ، ايلافهم رحلة الشتاء والصيف)) [قريش/١-٢].

وينتج عن ذلك أن لغة قريش لا يحتج بها لسببين [٥]:

أ- انها حضرية ، وابناء الحضر لا يحتج بكلامهم [٦] .

ب- ان ابناءها اختلطوا بابناء قبائل لا يحتج بلغتها ، عند رحلتهم شتاءً الى اليمن، وصيفاً الى الشام .

ولايمكن أن يقال: إن هذا الاختلاط وهذا التأثير لا يؤثر على أبنية الكلمة ونظامها الصوتي، لأن الذي جعل بعض اللغويين يرفض بعض القبائل أن ألفاظها صوتاً

---

(١)ينظر :تاريخ اداب اللغة العربية :٣٧/١ .
(٢)الخلاف النحوي بين البصريين وكتاب الانصاف ، د. محمد خير الحلواني :٦١.
(٣)الكتاب: ٢٧٨/٣و ٤٧٣/٤ .
(٧) التطور اللغوي التاريخي ، د. إبراهيم السامرائي:٩٥.
(٥)ينظر : النحو في اللهجات العربية القديمة :١٣-١٤ .
(٦)ينظر : الخصائص :٧/٢ .

وتركيباً قد تأثرت بقبائل لا يحتج بلغتها ، واذا ثبت التأثر ثبت أن النظام التصريفي في اللغة العربية قد تأثر، فـ((لا وجود لعلم الصرف بدون علم الاصوات))[١].

وينتج عن ذلك أن النظام التصريفي في لغة قريش ، قد تأثر ببقية القبائل التي يحتج بها والتي لايحتج بها . فكيف جعلت لغة قريش افصح لغات العرب ؟ ،بل هي مقياس الفصاحة ، لذا قال ابن جني ((ولو عُلم أن اهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن اهل الوبر))[٢]

ثم إن هذا المدعى – ان قريشا افصح العرب – يتعارض مع المدعى الضمني ، وهو ان افصح العرب هم سكان البوادي والصحراء ، واذا تعارض الدليلان على موضوع واحد سقطا .

ونحن إن سلمنا أن سبب أفصحية لغة قريش يعود إلى ما ذكره الفراء : ((كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب)) [٣]، فان الفصاحة اذن ليست راجعة الى لغة قريش نفسها وليست بنـابعةٍ منها بل هي مكتسبة [٤]وانما جاءت اليها بفعل هذا الاختلاط بينها وبين القبائل العربية الفصحى .

.

وعليه فإن شبهتي الافصحية والمكان لا دليل عليها في إقامة المعرفة التصريفية الصحيحة . بل ان الاوائل قد استشهدوا بشعراء لم يكونوا من ابناء قريش ولم يكونوا من اهل البدو كما قدمنا ذلك سابقاً.

ومما يدخل في موضوع (المصادرة) بوصفها إحدى موانع المعرفة التصريفية ، ما جعله ابن مالك قاعدة تصريفية في اشتقاق اسم الآلة ، وهذه القاعدة ((إن اسم الالة لا يؤخذ الا من الثلاثي))[٥]، وهو بهذه القاعدة يصادر كل ما جاء من ألفاظ عربية (يعالج به))[٦]،لان قسماً من النحاة اشترط في صياغة اسم الالة شروطاً منها :-

أ- ان يصاغ من الثلاثي المجرد .
ب- ان يكون هذا الثلاثي متعدياً .

---

(١)علم اللغة العام ، قسم الاصوات :١٨٥.
(٢)الخصائص:٧/٢ .
(٣)المزهر:٢٢١/١ ،وينظر : مدرسة الكوفة ، ومهدي المخزومي :٧٧.
(٣)ينظر : لغة قريش :٣٤٨ .
(٥)التسهيل:١٤٨.
(٦)هذا تعريف سيبويه لاسم الالة / ينظر : الكتاب :٩٤/٤ .

فاذا رجعنا الى لغوييننا وجدناهم يتكلمون بأسماء آلات لم تخضع لهذه الشروط .

فهذا الكسائي في كتابه (ما تلحن فيه العامة) يذكر مجموعة من أسماء الآلة ليس فيها هذه الشروط ، قال : ((وما كان من الآلات مما يرفع ويوضع ، مما في أوله ميم فاكسر الميم ابداً إذا كان على مفعل ومفعلة ؛ تقول في ذلك: هذا مشمل ومثقب ومقود ومنجل ومبرد ومقنعة ومصدغة ومجمرة ومسرحة ومشربة ومرفقة ...))[١].

ففي هذا النص يسجل لنا الكسائي (مشمل) وهو مشتق من الاشتمال المزيد لا من الشمل ومقنعة من تقنعت المرأة لا من قنعت ومصدغة من الصدغ الجامد . ومجمرة من الجمر ؛ لانه يوضع فيها . ومسرحة وهي المشط من سرح الشعر بالتشديد لامن سرحه الثلاثي ، ومرفقه وهي المتكأ من ارتفقت المزيد لا من رفق الثلاثي .[٢]

ويذكر صاحب تاج العروس ان مقلمة اسم آلة ؛ لانها مما يحفظ الأقلام [٣]. وهي بلا شك مشتقة من القلم الذي هو اسم جامد .

ويذكر لنا المحبرة على انها اسم آلة مع انها مشتقة من الحبر وهو جامد[٤]

وقام احد الباحثين المعاصرين باستقراء الالفاظ التي جاءت على انها اسم الة ولم تخضع لشروط النحاة ، فمنها ما هو مشتق من اسماء جامدة . نحو : المخصرة والمؤودة والمعلف . ومنها ما هو مشتق من افعال ثلاثية لازمة نحو : المرقاة والمعراج والمصباح والمنخر . ومنها ما هو مشتق من افعال مزيدة على الثلاثي نحو ، الميضأة والمطهرة والمعلاق والمجداف والمملة [٥].

---

(١)ما تلحن فيه العامة:١١٤ .
(٢)ينظر : اسم الاله بين النحاة واللغويين / مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق / ٥٤ الجزء ٢/ المجلد ٧/ ١٩٢٧م .
(٣)ينظر : تاج العروس : ٥٨٣/١٧ .
(٤)ينظر :المصدر نفسه:٢٢٨/٦ .
(٥)اسم الالة بين النحاة واللغويين (بحث) :٥٦-٥٩.

نتائج البحث

بعد أن سار البحث في مقدمة و تمهيد و ثلاثة فصول ، يصل الى مرحلة ابراز أهم النتائج التي وصل اليها البحث ، ويمكن إدراجها على النحو الآتي :

- تعد الدراسة الابستيمولوجية من أهم الأسس التي ترتكز عليها (علمية) العلوم فهي التي تعطيها المشروعية في تحقيق ما تصبو إليه.
- إن مصطلح الابستيمولوجيا يرادف نظرية المعرفة ، وإن من استعمل هذا المصطلح بمعنى آخر لم يقدم دليلاً على انحراف معناه ،كما أنه لم يستطع الفرار عما تبحثه نظرية المعرفة .
- إن استعمال مصطلح ما ، لا يعطي المشروعية لاستبداله بمصطلح أخر.
- استعمل علماء اللغة العربية ، مصطلح التصريف وأرادوا به التغييرات التي تطرأ على الكلمة لإرادة معانٍ لا تحصل إلا بها .
- إن مصطلح التصريف لم يكن مستقراً عند المحدثين على عكس علمائنا في العصور المتقدمة والمتأخرة ، لم يقدم الباحثون المحدثون دليلاً منطقياً واحداً على أفضلية مصطلح الصرف على التصريف .
- إن المفهوم التصريفي هو عبارة عن الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الأشياء الخارجية ، فهو مفهوم انتزاعي ، ينتزع عبر عدة عمليات يقوم بها الذهن ، ولا يأخذها من الواقع الخارجي مباشرة .
- إننا إن لم ندرك حقيقة المفهوم التصريفي لن يتمكن أفراد النوع الإنساني من تحقيق التفاهم الصحيح .
- علم التصريف العربي هو علم حصولي .
- إن المفاهيم التصريفية تحصل عبر مصادر معرفية تبدأ بالحس الظاهر ثم قوة الخيال ثم القوة الواهمة ثم القوة العاقلة .
- تعد المفاهيم التصريفية مفاهيم كلية .
- إن المفاهيم التصريفية مفاهيم اكتسابية وانفعالية تقيمها التصورات الأولية .
- يحصل الإنسان على المفاهيم التصريفية عبر عملية التكامل والارتقاء .

- لا يمكن أن ندرك حقيقة المفهوم التصريفي بصورة صحيحة إن لم نبحث عن المحل الوجودي أثباتاً أو نفيا .
- علم التصريف العربي هو علم لا يحضر مباشرة إلى العالم بل بالواسطة ، مما يعني إمكانية تحقق الخطأ في هذا العلم وفي مفاهيمه أيضاً .
- المفاهيم التصريفية لا تمثل صورة مباشرة للأشياء الخارجية .
- إن إصابة إحدى طرق الحصول على المفاهيم التصريفية بخلل يؤدي إلى إصابة هذه المفاهيم بخلل أيضاً ومن ثم علم التصريف .
- إن مصادر الحصول على المفاهيم التصريفية تتأثر بعوامل متعددة ، فسلامتها شرط لتحقق ،سلامة المفهوم التصريفي ،فقوة الخيال لها ما يؤثر عليها .
- المفاهيم التصريفية مفاهيم اعتبارية تتمتع بقدر كبير من صفات المفاهيم الفلسفية .
- ليس لنا تفسير لنشأة المفاهيم التصريفية إلا بفعل أمرين هما اصل بذل جهد من اجل الحياة واصل التكيف مع البيئة .
- من لوازم المفاهيم التصريفية أنها غير ثابتة بل تسير وفق بذل الجهد والتكيف مع البيئة.
- هناك عدة أنحاء للتغير في المفاهيم التصريفية منها البيئة والأفكار الموروثة والإضافات العلمية .
- هناك عدة أنحاء لتغير المفاهيم التصريفية منها البيئة والأفكار الموروثة والإضافات العلمية .
- ظهرت المفاهيم التصريفية بعد العلم الحضوري فهو أم لها، وإليه ترجع المفاهيم التصريفية .
- يتمتع الوجود الخارجي لانتزاع المفاهيم التصريفية هو مصداق مباشر وبالذات للوجود النطقي .
- إن الفعل (قتل) مثلاً مصداق مباشر لمفهوم (فَعَلَ)
- إن مفهوم (فَعَلَ) مصداق مباشر للأوزان التصريفية .

- إن الوجود الخارجي هو مصداق غير مباشر وبالعرض لـ (فَعَلَ) مثلاً .
- إن عملية إنتاج القاعدة التصريفية أنما تتم على وفق البناء المفاهيمي لعلم التصريف العربي . فما يحصل في هذا البناء يحصل في عملية الإنتاج . ومن ثم ينسحب التأثر على علم التصريف العربي .
- لا تكون القاعدة التصريفية كذلك إلا اذا انطبقت على أفرادها جميعاً بلا استثناء .
- إن القاعدة التصريفية كي تكون قاعدة لا بد لها من شروط ثلاثة ،الضرورة والصلاحية والاشتمال .
- إن الاستثناء الذي دعا إلى ادخاله بعض الباحثين في القواعد التصريفية بحجة اعتباريتها ، لا يقوم على دليل علمي صحيح.
- هناك ضرورة ملحة على اهمية العلم بأصول القاعدة التصريفية لان البحث في هذه الأصول هو البحث في حجية القاعدة التصريفية .
- إن أصول القاعدة التصريفية ترتكز – في حجيتها – على العقل .
- من شروط تحقق القاعدة التصريفية تحديد أفرادها .
- القواعد التصريفية تقع في نوعين ، جزئية وكلية .
- إن القاعدة التصريفية لا بد أن تكون مطردة ، لان الاطراد يجلب إلى الذهن التتابع والاستمرار والاستقامة ، وبغيرها لا تكون كذلك لا تعطى الصفة العلمية .
- إن القاعدة التصريفية لابد لها من حكم مجرد عن الارتباط بأي جزئية .
- يشترط في القاعدة التصريفية ان تكون دليلاً ،يستدل به الآخرون ممن يحتاج إلى بناء صرح لغته .
- يشترط في القاعدة التصريفية الترتيب والصحة والاتساق والسلامة .
- لا تثبت القاعدة التصريفية إلا عبر طريقين ، الأول النقل والثاني العقل .
- الأصل في بناء القاعدة التصريفية هو العقل .

- تؤثر الحواس الظاهرة على بناء القاعدة التصريفية إن سلباً وإن إيجاباً ، كما تؤثر على المفاهيم التصريفية .
- إن عملية التجزئة والتحليل العقلية تقوم بدور مهم في إنتاج المعرفة التصريفية .
- تخضع القاعدة التصريفية إلى عملية التركيب العقلية وبغيرها لا يمكن إنتاج قاعدة تصريفية .
- إن كل النتائج المترتبة على المستوى المفاهيمي والمستوى القواعدي خاضعة إلى عملية الاستدلال والاستنتاج . وأي خطأ يحصل في هذه العملية يستتبعه خطأ في المعرفة التصريفية .
- إن عملية الاستدلال غير المباشرة في التمثيل هي القياس النحوي نفسه .
- يعد الاستقراء بوصفه طريقاً لتحصيل القاعدة التصريفية استدلالاً غير مباشر في تحصيل القاعدة .
- إن التصنيف الذي يخضع له علم التصريف العربي ، سواء أكان على مستوى المفاهيم ام على مستوى القواعد هو من عمل العقل .
- ليس للقلب والوحي والإلهام دور في تحصيل المعرفة التصريفية .
- يعتمد السماع – بوصفه مصدراً من مصادر تحصيل القاعدة التصريفية – على الاستقراء ، الذي يتأثر بمصادر المعرفة الإنسانية بشكل مباشر فالإخلال فيها إخلال في عملية الاستقراء والسماع .
- لعملية السماع ثلاثة أركان ، السامع والمسموع والمتكلم ، وكل واحد منها يتأثر بمصادر المعرفة الإنسانية .
- إن القياس الذي تخضع له القواعد التصريفية لا بد له من شروط لتحصيل المعرفة عن طريقه .
- إن الاستصحاب – بوصفه دليلاً- يعتمد على السماع فإذا حصل خلل فيه سيؤدي إلى الإخلال بالاستصحاب .
- لم يجد الباحث تعريفاً حقيقياً للإجماع بل وجد تعريفاً للمجمعين .
- إن قيمة المعرفة التصريفية تتحدد بمقدار ما تكشفه عن الواقع .

- إن واقعية المعرفة التصريفية هو الواقع الاعتباري ، وهو الظرف الاعم من الذهن والخارج .
- إن وظيفة المعرفة التصريفية هو عبارة عن المطابقة للواقع الذي تحكي عنه (الواقع الاعتباري)
- إن واقع الاعتبار الأدبي هو ملاك المعرفة في المفاهيم التصريفية وهو الحل الأمثل لرفع الخلافات المفاهيمية الحاصلة في علم التصريف العربي .
- إن قسماً من القواعد التصريفية على نحو القضية الخارجية ،وإن قسماً منها على نحو القضية الحقيقية .
- إن ما يمكن معرفته عبر المعرفة التصريفية هو حدود الوجود أو ماهيات الأشياء لا حقيقة الوجود .
- إن نتيجة الدليل الاستقرائي المستعمل في علم التصريف هي احتمالية دائماً . ولا تتمتع بيقين مطلق .
- إن مجرد تتبع الكلام العربي لا يفيد يقيناً في البناء القواعدي لعلم التصريف .
- لا بد أن تقترن عملية التتبع في الاستقراء اللغوي بدليل عقلي .
- إن القياس المستعمل في علم التصريف لا يفيد يقيناً إلا إذا اقترن بدليل عقلي .
- إن المعرفة التصريفية المتحققة بدليل الاستصحاب صعبة التحقق إن لم تقل باستحالتها.
- إن دليل الإجماع في علم التصريف معرض دائماً لعدم إصابة الواقع الاعتباري .

هناك مجموعة من الموانع أصابت الكثير من المعارف التصريفية ما جعلها غير مصيبة للواقع . ومن هذه الموانع موانع داخلية وموانع خارجية .

توصيات

١. لما كانت نظريات تدريس العلوم جميعها متوقفة على الإبستيمولوجياوتحديد القيمة المعرفية لهذه العلوم،فإن البحث يدعو إلى إعادة قراءة علم النحو العربي والبلاغة العربية على وفق نظر ابستيمولوجي صحيح ؛ لتكون قواعده في مأمن من الخطأ.

٢. يدعو البحث إلى استقراء المصطلحات المستعملة في اللغة العربية بعد عصر الإستشهاد، وبالخصوص فيما يتعلق بالمصطلحات المعاصرة ودراستها ابستيمولوجياً، ومن هذه المصطلحات، (الرموزية والتموضع) وغيرها ومن ثم متابعتها على وفق القواعد المقررة ابستيمولوجياً.

٣. يدعو البحث إلى مراجعة الاحكام والقواعد المستعملة في علوم اللغة العربية جميعها، لمعرفة مدى المقبولية التي تتمتع بها. واخص بذلك القواعد الإشتقاقية.

٤. لا بد لنا من مراجعة الاحكام والقوانين التي يقوم بها مجمع اللغة العربية، وتقسيمها ابستيمولوجياً. وهذا يعني ان نجعل الإبستيمولوجيا ميزان المعارف اللغوية.

٥. إن إيجاد أي اشتقاق جديد أو قاعدة لغوية جديدة لا بد ان يمر عبر القنوات الإبستيمولوجية، فهي المأمن الوحيد لضمان المطابقة الواقعية لذلك كله.

٦. يدعو البحث إلى دراسة ابستيمولوجيةللمعاجم اللغوية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الابستمولوجيا، دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث، د. زينب إبراهيم شوربا، دار الهادي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ابستمولوجيا السياسة المقارنة ، د. نصر محمد عارف ، المؤسسة الجامعية ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- الابستيمولوجيا ، كتاب البكلوريا ، الشاذلي الساكر ، مطبعة الأخلاء ، تونس ، ١٩٨٤م
- الابستمولوجيا، مثال الفيزياء النيوتونية ، د. عبد القادر بشته ، دار الطليعة ، ط١، بيروت ، ١٩٩٥م .
- ابستمولوجيا المعنى والوجود، د . سامي ادهم ، مركز الإنماء القومي، بيروت – لبنان، د. ت .
- ابن عصفور والتصريف ،د. فخر الدين قباوة، دار الأصمعي- حلب، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، معجم ودراسة، د. خديجة الحديثي، مكتبة لبنان، ط١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣م.
- الاجماع في الشريعة الاسلامية ، علي عبد الرزاق ، دار الفكر العربي ،(د.ت).
- الاحتجاج بالشعر في اللغة ، الواقع ودلالته ، د . محمد حسن حسنجبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د. ت .
- الأخلاق في القران الكريم ، محمد تقي مصباح اليزدي ،دار فراقد ، ط ١ ، قم - ايران،١٤٢٧هـ .
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الاستدراك على المعاجم العربية ، د. محمد حسن حسنجبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د. ت .

- الاستقراء والمنهج العلمي، د. محمود زيدان، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).
- اسرار العربية، الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الأسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، د. ادريس مقبول، عالم الكتب الحديثة، ط١، الأردن، ٢٠٠٦ م .
- اسما الزمان والمكان في القرآن الكريم، دراسة صرفية دلالية، ناصر عقيل احمد الزغول، عالم الكتب الحديث، ط١، أربد- الأردن ، ٢٠٠٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- الاشتقاق عبدالله امين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط١،القاهرة ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م .
- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، د. يوسف وغليسي ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط١ ، بيروت – لبنان ،١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- اصطلاحات الأصول ، المشكيني ، مطبعة الهادي ، ط٥ ،قم ، ١٤١٣هـ .
- أصول التفكير النحوي، د. علي ابو المكارم، دار غريب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧ م .
- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- الأصول العامة للفقه المقارن ، محمد تقي الحكيم ، دار الأندلس ، ط١، بيروت ، ١٩٦٣م .
- أصول الدين ، البغدادي ،حققه وعلق عليه د. البير نصري نادر ، دار المشرق ، بيروت – لبنان .(د.ت)
- أصولالفقه ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د . ت
- أصول الفقه ، محمد رضا المظفر ، مؤسسة الأعلمي ،ط٢ ، بيروت ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، محمد حسين الطباطبائي ، تقديم وتعليق مرتضى مطهري ، ترجمة عمار ابو رغيف ، المؤسسة العراقية ، للنشر والتوزيع ، د. ت .
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (د.ت).

- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، دار السلام، ط١، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- أصول النحو عند السيوطي، بين النظرية والتطبيق، د. عصام عيد و فهمي ابو غربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠٠٦م.
- الأضداد في اللغة ،د.محمد حسين آل ياسين ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ط١ ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- الاغراب في جدل الاعراب، الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، قرأه وعلق عليه ، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م .
- انباه الرواة على اشباه النحاة ، القفطي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١ ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ /١٩٥٥م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٢٨م .
- أوزان الفعل ومعانيها ،د.هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧١م .
- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، مطبعة السعادة في مصر ،ط٥، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.
- الآيديولوجيا المقارنة ، محمد تقي مصباح ، ترجمة عبد المنعم الخاقاني ، مؤسسة دار راه حق . قم ، (د. ت) .
- إيضاح الحكمة في شرح بداية الحكمة ،كلبايكاني ، دار فراقد ، ط١ ، قم – ايران ، ١٤٢١ هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، (د.ت).
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي ،تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٣، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، د.عبد الله ابراهيم، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨م .
- البحر المحيط ، ابو حيان الأندلسي ، تحقيق عادل احمد عبد الموجود واخرين، دار الكتب العلمية ، ط١ ،بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

- بحوث في علم النفس الفلسفي ، تقريراً لدروس السيد كمال الحيدري ، عبدالله الأسعد ، دار فراقد ، قم – ايران ، ط٣ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- البرهان من كتاب الشفاء ، ابن سينا ، تحقيق محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م .
- البنية الفلسفية للمعرفة عند ملا صدرا ، حسن يحيى البدران، دار الولاء ، ط١، بيروت – لبنان ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- تاج العروس، الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الهلال، (د.ت).
- التبيان في اعراب القرآن، العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاءه، (د.ت) .
- تذكرة النحاة، ابو حيان الأندلسي ،تحقيق د.عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م ٠
- التطور اللغوي التأريخي ، د.ابراهيم السامرائي ، دار الأندلس ، ط٢ ، بيروت – لبنان ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- التعريفات ، الشريف الجرجاني ، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل السود ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤ هـ /٢٠٠٣ م .
- التعريف بالتصريف ، د. علي ابو المكارم ، مؤسسة المختار ، ط١، القاهرة ، ١٤٢٨هـ /١٩٨١م.
- تغييرالنحويين للشواهد، د. علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، ط١، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- تقويم الفكر النحوي ، د. علي ابو المكارم ، دار الثقافة ، ط ١ ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٥م .
- الجامع لاحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الجمل ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٢هـ /١٩٧٢م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام، أبو زيد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق وتعليق: د. محمد علي الهاشمي، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ط١، المملكة العربية السعودية،١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- جمهرة اللغة ، ابن دريد ، مطبعة مجلس دائرة المعرف ، ط١ ،١٣٤٤ هـ .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، دار الفكر.(د.ت) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، (د.ت).
- الحجة للقراء السبعة ، ابو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق : بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي ،دار المأمون للتراث ،ط١ ، دمشق ، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م .
- الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، دار احياء التراث العربي، ط٢، بيروت- لبنان، ١٩٨١.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية ،ط٣ ، بغداد ، ١٩٩٠م.
- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد عبد العزيز الزامل، دار ابن الجوزي، ط١، السعودية، ١٤٢٧هـ.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف ، د. محمد خير الحلواني ، دار القلم العربي بحلب ، د. ت
- دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، د. كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧١م .
- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط٥، بيروت- لبنان، ١٩٧٣م.
- دراسات في فلسفة أصول الفقه والشريعة ونظرية المقاصد، الشيخ علي حب الله، دار الهادي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- درس الابستيمولوجيا او نظرية المعرفة، عبد السلام بنعبد العالي وسالم يفوت، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، بغداد، ١٩٨٦.
- دروس التصريف، القسم الأول في المقدمات وتصريف الأفعال، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- دروس في الحكمة المتعالية، السيد كمال الحيدري ، دار فراقد ،ط١، قم – ايران ، ١٤٦٢ هـ.
- دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، د. اشواق محمد النجار، دار دجلة، ط٢، الأردن، ٢٠٠٩.

- دليل السالك الى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان الأخطل شرحه وصنف قوافيه مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، بيروت – لبنان ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- ديوان الأدب، الفارابي، تحقيق: د. احمد مختار عمر ود. ابراهيم انيس، مجمع اللغة العربية، (د.ت).
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د. محمد حسين ، مكتبة الادابالجماميز ، (د.ت)
- ديوان امرىء القيس ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، ط٢ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- ديوان اوس بن حجر ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم ، دارصادر ، بيروت ، (د.ت) .
- ديوان حاتم الطائي ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .
- ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق درية الخطيب ولطفي السقال ، مطبعة دار الكتاب ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ /١٩٧٥م .
- ديوان عامر بن طفيل ، رواية ابي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب ، دار صادر ، بيروت ،١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- ديوان عبيد بن الأبرص ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ، ١٣٧٧هـ /١٩٥٨م .
- الرواية والأستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والأستشهاد في ضوءعلم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢.
- روح المعاني في تفسير القران والسبع المثاني ، الالوسي ، تحقيق وتقديم محمد احمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار احياء التراث العربي ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د . خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- شذا العرف في فن الصرف، احمد الحملاوي، قدم له وعلق عليه: د. محمد عبد المعطي، وخرج شواهده ووضع فهارسه: ابو الأشبال احمد بن سالم المصري، دار الكتاب، الرياض، (د.ت).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، دار التراث، ط٢٠، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، دار احياء الكتب العربية، مصر، (د.ت).
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، صحح الديوان وشرحه: محمد عزت نصر الله، دار احياء التراث العربي، ، بيروت، (د.ت).
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الامام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- شرح ديوان الفرزدق ، ضبط معانيه وشروحه واكملها ، إيليا الحاوي ، دار الكتاب البناني ومكتبة المحرسة، ط١، بيروت – لبنان ، ١٩٨٣م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: د. إحسان عباس، دار التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضيالأستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ود. محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، دار احياء التراث العربي، ط١، بيروت- لبنان ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، دار الطلائع، مصر،(د.ت) .
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- شرح المصطلحات الفلسفية ، قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلامية ، مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى ، مشهد – ايران ، ١٤١٤هـ
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، ط٢، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- شرح المنظومة المختصر ، المطهري ، ترجمة عمار ابو رغيف ، مؤسسة ام القرى ، (د.ت) .
- شرح المنظومة المطول ، المطهري ، ترجمة عبد الجبار الرفاعي ، مطبعة كيميا ، ط٢ ، طهران ، ١٤٢٧هـ .
- شرح المواقف ، الرازي ، تحقيق اللاهيجي ، نشر المهدوي ، طهران ، (د.ت).
- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. موسى علوان بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- شرح ديوان عنترة بن شداد، شرح وتعليق: عباس ابراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، (د.ت).
- شرح كتاب المنطق ، السيد كمال الحيدري ، بقلم نجاح النويني ، دار المرتضى ط١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م .
- شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف، التفتازاني، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- شرح نهاية الحكمة ، السيد كمال الحيدري ، بقلم علي محمود العبادي ، دار فراقد ، ط١ ، قم – ايران ، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م .
- شعر تميم في الجاهلية والإسلام ، القسم الأول من الشعراء ، عبد القادر فياض حرفوش ، دار البشائر ، ط١ ، دمشق ، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م.
- الشفاء ، الالهيات ، ابن سينا ، تحقيق ابراهيم مدكور ، قم ، ١٤٠٤هـ .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة، ط١، الكويت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الشواهد والإستشهاد في النحو،د.عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء ، ط١، بغداد ، ١٩٧٦م .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط١، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الصحاح، الجوهري، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- الصرف، د. حاتم صالح الضامن، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩١م .
- الصرف الوافي، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، ط١، أربد- الأردن، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ت).
- طرق الإستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين ، د . يعقوب عبد الوهاب الباحسين ، مكتبة المرشد ط٢، الرياض – السعودية ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- ظاهرة النحت والتركيب في اللغة في ضوء علم اللغة الحديث، د. احمد عبد التواب الفيومي، مكتبة وهبة، ط١، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- العقل والعاقل والمعقول ، ميثاق طالب ، دار فراقد ، ط١، قم – ايران ، ١٤٣١هـ ، ٢٠١٠م .
- علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، د. ممدوح محمد خسارة، دار الفكر، ٢٠٠٨.
- عمدة الصرف ،كمال ابراهيم ، مطبعة الزهراء ، ط٢، بغداد ، ١٣٧٦هـ /١٩٥٧م .
- عيون مسائل النفس ، حسن زاده آملي ، دار فراقد ، ط٢ ،قم –ايران، ١٤٣٠ هـ .
- الفاضل ، المبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٩٥ م
- الفعل زمانه وأبنيته، د. ابراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط٣، مصر، ٢٠٠٤م.
- الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، د. علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- فلسفة العلم، د. صلاح قنصوه، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
- الفلسفة اللغوية، جرجي زيدان، دار الجيل، ط٢، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- في أصولالنحو ، سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ، د. انيس فريحه ، دار المنار ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهديالمخزومي، دار الرائد العربي، ط٢، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- في علم الصرف ، د . امين علي السيد ، دار المعارف ، ط٣ ، مصر ، ١٩٧٦م.
- القاعدة النحوية ، تحليل ونقد ، د. محمود حسن الجاسم ، دار الفكر ، ط١ ، دمشق ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي،الهيئة المصرية للكتاب ،١٣٩٨ هـ /١٩٧٨ م .

- القران الكريم واثره في الدراسات النحوية ، د.عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف بمصر ، د. ت .
- قضايا ابستمولوجية في اللسانيات ، د. حافظ اسماعيلي و د. امحمد الملاخ ، منشورات الاختلاف ، ط١ ، الجزائر ، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م.
- قيمة العلم، هنري بوانكاري، ترجمة: الميلودي شغموم، دار التنوير، بيروت، ٢٠٠٦م .
- الكامل في اللغة و الأدب ، المبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه :محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الفكر العربي ،ط٣ ،القاهرة ،١٤١٧هـ /١٩٩٧م .
- الكتاب ، سيبويه ،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م .
- كتاب الإستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما اورده مهذباً ابو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي الزبيدي ، اعتناء المستشرق الايطالي اغناطيوس كويدي ، طبع بروما ١٨٩٠م
- كتاب الأفعال، ابن القوطية (ت٣٦٧هـ) تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي، دار الهجرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.
- كتاب معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق، هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، ط١، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- الكشاف ، الزمخشري ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٥هـ -١٩٦٦م .
- كشف الأسرار على أصولالبزدوي ، عبد العزيز بن احمد النجاري ، دار الكتاب الإسلامي ، د. ت
- كفاية الأصول ، الأخوند الخراساني ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام ، لإحياء التراث ، ط١ ، قم ، ١٤٠٩هـ .
- الكليات، الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه، د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري، تحقيق: غازي مختار طليحات ود. عبد الله نبهان، دار الفكر المعاصر في بيروت- ودار الفكر في دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- لسان العرب، ابن منظور، نشر أدب الحوزة، قم- ايران، ١٤٠٥هـ.

- اللسان والميزان أوالتكوثر العقلي، د. طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، ط٢، الدار البيضاء- المغرب، ٢٠٠٦م .
- اللغة ، فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخليومحمدالقصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- اللغة بين الوهم وسوء الفهم ، د. كمال محمد بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- لغة قريش ، د. مهدي حارث الغانمي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٩.
- لغة قريش، مختار الغوث، دار المعراج الدولية للنشر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، السعودية.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ،ط٢، (د.ت)
- لمع الأدلة في أصول النحو ، الأنباري ، تحقيق د. عطية عامر ، (د.ت) .
- اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق د. سميح ابو مغلي ، دار مجد لاوي ، الأردن ، ١٩٨٨م .
- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق: د.أحمد عبد الغفور العطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ما تلحن فيه العامة ، الكسائي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين ، عبد الحكيم عبد الرحمن اسعد السعدي ، دار البشائر الإسلامية ، ط٢، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.
- مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ١٩٣٤-١٩٨٤، د. شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية بمصر، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- مجمل اللغة، احمد بن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- محاضرات في علم الصرف ، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين الخفاجي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٩م .

- المخصص، ابن سيده، المطبعة الأميرية، ط١، مصر، ١٣١٦هـ.
- مدخل الى دراسة الصرف العربي في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح ، الكويت ١٩٨١ م.
- مدخل الى فلسفة العلوم ، العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي ، د.محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٩٤م .
- مدخل الى مناهج المعرفة عند الإسلاميين، السيد كمال الحيدري، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- المذهب الذاتي في نظرية المعرفة، السيد كمال الحيدري، دار فراقد، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- المزهر في علوم اللغة وانواعها، السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق على حواشيه: محمد احمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم، مكتبة دار التراث، ط٣، القاهرة، (د.ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، مركز احياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م .
- مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية، د. هاشم الطعان، دار الحرية للطباعة، بغداد- العراق، ١٣١٨هـ/١٩٧٨م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، ابو علي النحوي، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، ٢٠٠٢م.
- المستصفى من علم الأصول ، الغزالي ، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٧هـ /١٩٩٦م .
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التأريخية ، د. ناصر الدين الأسد ، دار المعارف بمصر ، ط٣، ١٩٦٦م .
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي ، دارسة نقدية في ضوء الإسلام ، د. عبد الرحمن بن زيد الزبيدي ، مكتبة المؤيد ، ط١ ، الرياض – السعودية ، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م.
- المصطلح اللساني المترجم، مدخل نظري الى المصطلحات، أ. يوسف مقران، دار ومؤسسة رسلان، ط١، دمشق- سوريا، ٢٠٠٧.

- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، ط١، الكويت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- معاني القران واعرابه ، الزجاج ، تحقيق وشرح د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م .
- المعجم الفلسفي ، د . جميل صليبا ، دار الكتاب اللبناني ، ط١، بيروت ، ١٩٧١م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الاعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
- المعرفة والتجربة ، دراسة في نظرية المعرفة عند ديفيد هيوم ، د. انصاف محمد ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٦م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د.عبد اللطيف محمد الخطيب ، التراث العربي ، ط١ ، الكويت ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
- المغني في تصريف الأفعال ، د. محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.
- المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل ،د. عقيل حسين عقيل ، دار الرواد ، ط١ ، بن غازي ، ليبيا ، ٢٠٠٠م .
- المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي ،د.محمدمفتاح ، المركز الثقافي العربي ، ط١، الدار البيضاء ، ١٩٩٩م.
- مفتاح الوصول الى علم الأصول ، د . احمد كاظم البهادلي ، دار المؤرخ العربي ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م .
- المفتاح في الصرف ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط١ ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، دار الفكر، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الممتع الكبير في التصريف ،ابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، ط١، بيروت – لبنان ، ١٩٩٦م .

- من أسرار اللغة، د. ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٨، (د.ت).
- من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية، السيد محمد تقي الحكيم، المؤسسة الدولية، ط١، بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- من المبدأ الى المعاد في حوار بين طالبين ، المنتظري ، دار الهادي ، ط ١ ، بيروت – لبنان ،٢٠٠٩ م .
- المنصف، ابن جني، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد اللهأمين، دار احياء التراث القديم، ط١، مصر، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- منطق الإستقراء ، د. ابراهيم مصطفى إبراهيم، مؤسسة المعارف، مصر، ١٩٩٩م
- المنطقيات ، الفارابي ، النصوص المنطقية ، تصحيح محمد تقي دانش بزوه، مكتبة المرعشي النجفي ، قم ، ١٣٦٦هـ ش .
- منهج الإستقراء في الفكر الإسلامي ، د. عبد الزهرة البندر ، دار الحكمة ، ط١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- المنهج الجديد في تعليم الفلسفة ، محمد تقي مصباح اليزدي ، ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، ١٤٠٧هـ .
- المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م .
- المهذب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاشود. صلاح مهدي الفرطوسي ود. عبد الجليل عبيد حسين، بيت الحكمة، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (د.ت).
- الموجز في النحو ، ابن السراج ، حققه وقدم له مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطابعة والنشر بيروت، لبنان.
- موسوعة الاجماع في الفقه الإسلامي ، سعدي ابو حبيب ، دار المختار ،(د.ت)
- موسوعة أعلام الفلاسفة ، ايلي روني ،ترجمة مجمع البحوث ، قم – ايران.١٤٣٣ هـ .
- موسوعة النحو والصرف والاعراب ، د. اميل بديع يعقوب ، منشورات سعيد بن جبير، ط١ ، إيران ، ٢٠٠٥م.
- النحو العربي ، نشأته تطوره مدارسه رجاله ،د.صلاحراوي ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة .٢٠٠٣ م .
- النحو العربي ، نقد وبناء ، د. ابراهيم السامرائي ، دار الصادق ، (د.ت) .
- النحو الوافي ، عباس حسن ،دار المعارف ، ط٣ ، مصر ،(د.ت).

- نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني، دار الأفاق الجديدة، ط١، بيروت،١٤٠١هـ١٩٨١م.
- نظرية التقعيد الفقهي واثرها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،ط ١ ، الرياض ، ١٤١٤هـ /١٩٤٩م
- نظرية المعرفة ، حسن ابراهيميان ، تعريب فضيل الجزائري ، مؤسسة ام القرى للتحقيق والنشر ، ط١، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٤م .
- نظرية المعرفة ، حسن مكي العاملي ، المركز العالمي للدراسات الإسلامية ، ط١ ، قم – ايران ، د. ت .
- نظرية المعرفة المعاصرة، د. صلاحإسماعيل، الدار المصرية السعودية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٥.
- نظرية المعرفة بين القرآن والسنة، ربانية المعرفة، د. راجح عبد الحميد الكردي، دار الفرقان، ط٢، عمان- الأردن، ٢٠٠٤.
- نظرية المعرفة عند القاضي عبد الجبار والامام الجويني ، د. يوسف محمود الصديق ، مركز الحكمة ، الدوحة – قطر ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- نظرية المعرفة عند صدر المتالهين الشيرازي ، محمد شقير ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢١هـ /٢٠٠١م .
- نظرية المعرفة عند مفكري الإسلام وفلاسفة الغرب المعاصرين، د. محمود زيدان، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٩م.
- نظرية المعرفة في الفكرالفلسفي العربي المعاصر ، د. صباح حمودي ، بيت الحكمة ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٩م .
- نظرية المعرفة في القران الكريم ، جوادي آملي ، ترجمة دار الإسراء للتحقيق والنشر ، ط٢، ١٤٢٨هـ .
- نظرية المعرفة في ضوء المنهج العلمي ، كارل بوبر ، ترجمة د. محمد محمد قاسم .دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ م .
- نظرية المعرفة في القران وتضميناتها التربوية ، د. احمد محمد حسين الدغشي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار الفكر ، ط١ ، دمشق ، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م .
- نظرية المعرفة والادراكات الاعتبارية عند العلامة الطباطبائي ، علي جابر آل صفا ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

- نهاية الحكمة ، محمد حسين الطباطبائي ، دار فراقد ، ط٢ ، قم – ايران ،٢٠٠١ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

الرسائل والاطاريح

- اجماعات بن عبد البر، سيده عبده بكر عثمان، رسالة ماجستير، كلية العلوم جامعة القاهرة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
- أصوليو النحو وتأثرهم بأصول الفقه ، سعد عبد الحسين ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م
- التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية ، محمد إحسان الله ، أطروحة دكتوراه ، السعودية ، ١٤٢٣هـ /١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م /٢٠٠٣م .
- التوجيه الصرفي عند القدماء والمحدثين ، ناظم علي عبادي ، اطروحة دكتوراة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م .
- الخلاف الصرفي في ضوء اللسانيات الحديثة وتطبيقاته في الشعر العربي،ساهر حسين ناصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الدراسات اللغوية في العراق خلال الرابع الهجري ، حموديالمشهداني ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٥م .
- فاعلية تدريس مفاهيم نحوية على ضوء المناهج التربوية الحديثة ، محمد فتحي ، رسالة ماجستير ، الإرشاد التربوي ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦م.
- ما لايجري القياس فيه ، محمد نصار الحريتي ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م .
- المفاهيم الكلية ودورها في نظرية المعرفة ، سجاد صالح شنيار الحلفي ، رسالة ماجستير ، المركز العالمي للدراسات الاسلامية ، قم – ايران ، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م .
- النحو في اللهجات العربية القديمة ،جمهور كريم الخماس ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٥م .

المجلات والدوريات

- أسم الآلة بين النحاة واللغويين ،حسين والي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٧/ج ٧ سنة ١٩٢٧م .

- أفصحية لهجة قريش ، عبد الجبار النايلة ، مجلة اداب الرافدين، ع/ ٨ ، بغداد/ ١٩٧٧م.
- جمع فعال المضموم ليس بنادر ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ١/١٣/ سنة ١٩٣٣م.
- رأي في أصول النحو وتاثره بأصول الفقه ، د . مصطفى جمال الدين .مجلة كلية الفقه ، الجامعة المستنصرية ، ع ٢٤/ ١١٣.
- صيغة تفعال المصدرية في العربية ،د.محمدجبار المعيبد ، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ،ع ٦٣ ،س ٢٦ ، ٢٠٠٢ م .
- قرارات مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، مجلد ٥٨/٧.
- مجلة مجمع اللغة العربية بمشق، مجلد ٣/٥٧/ سنة ١٩٨٢م.
- مصطلحات نحوية ، الفعل ، السيد علي مطر مجلة تراثنا ،مؤسسة آل البيت عليهم السلام،ع ٢ ، س ١٠ ، ١٤١٥ هـ ،

Ministry of Higher Education & Scientific Research

Department of Arabic

College of Education

University of Basra

Epistemology of Science of Arabic Morphology

A Thesis

Submitted to the Council of the College of Education,

University of Basra

in Partial Fulfilment of the

Requirements for the Degree

of Doctor of Philosophy in Arabic and Its Arts

by

Jasim Sadiq Ghalib Al-Musawwi

Supervised by

Asst. Prof. Hamid Nasir Abboud Al-Dhalimi (Ph. D.)

2012 AD **1433 AH**